وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة بعنــوان:

إشكالية توحيد المصطلح النقدي

-الأسلوبية أنموذجا-

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: مصطلحيــة

إعداد الطالب(ة): تحت إشراف الأستاذ:

❖ مريم زقيوق

❖ نوال فراح * حسان زرمان

أعضاء لجنة المناقشة:

1- الأستاذ خالد اقيس.....رئيسا

2- الأستاذ: حسان زرمان.....مشرفا ومقررا

3- الأستاذ: عبد العالي زغيلط.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2014-2015م /1435-1436 هـ

شكر و تقدير

فالحمد لله أن يسر لنا و أعانني على إتمام هذا البحث

وقوفا على قوله صلى الله عليه وسلم:

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ"حسان زرمان" على توجيهاته و

نصائحه القيمة، و كل الجهد و الوقت اللذان بذلهما في متابعة هذا البحث و إشرافه عليه

خلال كل مراحله

كما نقدم بالشكر الجزيل و العرفان للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة

على قبولها قراءة هذه المذكرة و تصويبها

كما نشكر كل من ساعدنا في إعداد هذه المذكرة من بعيد ومن قريب

و الشكر أوّلاً و أخيرا لله رب العالمين.

إهداء

إلى أمّي و أبي حفظهما الله و أمدّ في عمرهم

إلى أختي التي لم تبخل عليّ بالنصائح

إلى اِخواتي و أخواتي اهدي ثمرة هذا الجهد

مريم زقيوق

اهداء

إلى أمّي و أبي حفظهما الله و أمدّ في عمرهم

إلى أختي التي لم تبخل عليّ بالنصائح

إلى اِخواتي اهدي ثمرة هذا الجهد

نوال فراح

مقدمة

تكتسي المصطلحات أهمية كبيرة على حد تعبير الخوارزمي إنّ "المصطلحات مفاتيح العلوم" ،فالمصطلحات بصورة عامة تعتبر رّكيزة أساسية في تطوير شتى العلوم، فمعرفة المصطلحات مدخل إلى اكتساب أبجديات العلم والولوج إلى دائرة المتخصّصين، و في هذا السياق فالمصطلح النقدي لا يقل أهمية عن نظرائه في بقية العلوم، والتطور الحاصل الذي يشهده النقد له ارتباط وثيق بالمصطلحات النقدية ومحاولة تطوير آليات وضعها وأدوات ابتكارها.

المصطلحات النقدية تعرف حاليا تكاثرا وتدفقا كبيرا في الغرب، وقد أدت الوتيرة المتّسارعة في ظهور مصطلحات النقدية إلى خلق حراك لدى الدارسين العرب عندما حاولوا نقلها إلى اللغة العربية بما يتلاءم مع خصوصيتها وثقافتها فجاء اِهتمام العرب بالدراسات المصطلحية لما تبين لهم أهمية المصطلح

وأصبح نقل المصطلح يكتنفه الكثير من الاضطراب والضبابية، و استقر إشكالية عامة سيطرت على العلوم الإنسانية دون استثناء —وبخاصة النقد الأدبي– حيث راحت الدراسات الغربية تقذف كمًّا هائلاً من المصطلحات في شتى الأنواع الأدبية و مناهج دراستها فمن الطبيعي أن تبرز إشكالية توحيد المصطلح النقدي بعد تشتت الجهود في النقل و الترجمة.

والمتتبع لمسيرة النقد العربي يلاحظ فضاعة المشهد حيث تتفاقم هذه الظاهرة ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد ليمس صلب الدراسات النقدية، ويطال فعاليتها و بدا أنّ الخطاب النقدي يعاني من الخلط والبلبلة و الإرتباك وتزعزعة المفاهيم ، وبات يهدد مصداقية المنهجية المتبعة في الممارسة النقدية، ومن خلال هذا الغرض يتّضح لنا أنّ الساحة النقدية تشهد نوعا من الفوضى وتُعايش أزمة حقيقية لعلّ أهمها الحالة التي آل إليها المصطلح النقدي حيث فَقَدَ سماته وهويته الخاصة.

فالنقد عانى ولا يزال يعاني من اختلاف البيئة الثقافية وذلك بسبب النهل من المناهج الغربية واِستئصال المصطلح من جذوره، فتحصل القطيعة بينه وبين جذوره، حيث يرتبط ظهورها الطبيعي مؤطرة بالمناهج في موطنها الأصلي، والمتأثر بهذه التبعية هو المصطلح فهو وثيق الصلة بالمنهج و عند هجرة المصطلح من موطنه اللغوي يواجه النقاد و الباحثين صعوبة في مقابلته بما يناسبه في اللغة المهاجر إليها ،ويحتاج الأمر إلى تكييف المنهج و النظرية الأنساق الثقافية السائدة فيها ،لكن هذه العملية مشروطة أيضا باستيعاب المصطلح و المنهج و النظرية في البيئة الثقافية الحاضنة ،فتظهر إشكالية تعدد الترجمات و اختلافها من قطر إلى أخر نتيجة لعدم احترام الشروط و الضوابط للغتين(اللغة الأصلية للمصطلح،و اللغة المهاجر إليها).

فنشاهد أنّ المصطلح الأجنّبي الواحد يقابل بعّدة ترجمات عربية تختلف ما بين المشرق والمغرب العربيين ،ونجد هذا الاختلاف بيّنا حتى داخل القطر الواحد، فالمصطلح النقدي لا يزال يتخبط في معضلة التشتت والاختلاف

وكلما أراد الخروج منها أخذت تلتف حوله أكثر فأكثر، و أمام الخطر المحدق شرع نخبة من العلماء في الدعوة المبكرة إلى توحيد المصطلح العربي للنهوض به وأسال هذا النداء الكثير من الحبر ولكن كل هذه الصيحات تظل حبيسة الأوراق لم تدعم في الواقع بالتطبيق الفعلي فهي فتبقى أمالا مجرد ثرثرة لا جدوى من ورائها.

إنّ قضية توحيد المصطلح تزداد تعقيدا كلما ارتفع إنتاج المصطلحات و تلقيها،و ابتعد المنظرون عن الحل الناجع ، ومنه فالأسئلة التي شغلت بالنا وتفكيرنا وأثارت فينا حب المغامرة البحثية كانت على النحو التالي:

- ما هي الأسباب الحقيقية وراء تعدد المصطلحات المترجمة المقابلة للمفهوم الواحد؟
- وما هو تأثير هذه التعددية على الفكر النقدي؟
- وما مقدار الجهود التي بذلتها المجامع اللغوية العربية في سبيل توحيد المصطلح النقدي، وهل نجحت في تحقيق غايتها العلمية؟
- وما هي الطرائق المقترحة والناجعة من أجل إخراج المصطلح النقدي /الأسلوبي من قوقعته و تفادي وقوعه ضحية للتنازع و الاختلاف ؟

ولان لكل رحلة بحث منهج تسلكه وفقد كان منهجنا في هذه الدراسة مزيجا من المنهج الوصفي والإحصائي و التحليلي الذي يساعد على إثراء الدراسة، إذ تحتاج الظاهرة المدروسة إلى تحليل ووصف وإحصاء المصطلحات الخاصة بالنقد الأسلوبي ، فكان علينا اللجوء إلى الجوانب الكمية للحجاج على تشعب الظاهرة،و تفرعها المثير للتعقيد و الخلل المعرفي.

ويهدف هذا البحث المعنون بـ: **إشكالية توحيد المصطلح النقدي–الأسلوبية أنموذجا–** إلى رصد هذه المشكلة التي لحقت بالمصطلح النقدي، ومحاولة تعقب بعض الحلول المقترحة من طرف الباحثين لتجاوز خطرها و التقليل من أثارها.

و كان الدّافع الأساسي وراء اختيارنا لهذا الموضوع ميولا خاصة تتيح لنا معرفة ما يحصل في الساحة النقدية من مشاكل ، كما لفت انتباهَنا خطورة المشهد الاصطلاحي التي آل إليه النقد العربي، بالإضافة إلى المشكلات التي يتلقاها الدارس في اختيار بين المصطلحات كثافتها وغموضها، كما أن أهمية المصطلح النقدي يعتبر موضوع متشعب يتطلب الكثير من الدقة والتركيز لتمحيص الآراء المختلفة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذل في سبيل توحيد المصطلح العربي كما لاحظت الفوضى العارمة في وضع المصطلحات عربية المقابلة للمصطلح الأجنبي الواحد.

أمّا خطة البحث قد اِستوت في ثلاث فصول وخاتمة:

فكان الفصل الأول المعنون ب: المصطلح النقدي إشكاليات ومفاهيم مقسم بدوره إلى مبحث واحد، مخصص للبحث في قضايا المصطلح في اللغة العربي حيث تعرضنا إلى مفهوم المصطلح لغة واصطلاحا، معتمدين على بعض التعاريف التي وردت في المعاجم العربية، كما تعرضنا إلى الآليات المتبعة في اللغة العربية بغية وضع المصطلحات من اشتقاق وترجمة ونحت وتركيب، وبعدها اِنتقلنا إلى ماهية المصطلح النقدي العربي وخصوصيته المعرفية، فحاولنا توضيح معالمه وحاولنا الإلمام بأهم المشكلات التي وقعت على عاتق المصطلح النقدي كغلبة النزعة الفردية والتعّصب القطري، بالإضافة إلى غياب المؤسسات التي تقوم بمهام توحيد المصطلح فخرجت بذلك عن مهامها، وتحولنا بعدها للحديث **عن الفصل الثاني المعنون بـ: المصطلح النقدي العربي**، فالمبحث الأول كان جزء منه مخصص للجانب التطبيقي حيث قمنا بإحصاء المصطلحات الخاصة بالانزياح، ولقد قمنا بالاقتصار على هذا المصطلح بسبب أهمية هذا المصطلح في الساحة النقدية وبسبب الاِنفجار المصطلحي الذي شاهده هذا المصطلح على غرار المصطلحات الأخرى، فهو يسمح لنا الإحاطة بالمشكل الذي يعاني منه المصطلح النقدي، والسبب الثاني لاِختيار هذا المصطلح بسبب ضيق الوقت وقلة المصادر والمراجع، وكذا تشعب الدراسات الأسلوبية، وبعد ذلك انتقلنا إلى دراسة وتحليل أهم هذه الترجمات التي أوردناها في هذا الجدول واستخلاص النتائج التي خلصنا إليها.

والمبحث الموالي كان تحت عنوان: المجامع اللغوية وتوحيد المصطلح، فقبل التطرق إلى الجهود المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب تطرقنا إلى قضية توحيد المصطلح ثم جاء حديثنا عن جهود المجامع العربية في عملية توحيد المصطلح، بالإضافة إلى اتحاد المجامع العربية التي ظهرت لتسدَّ الفراغات التي تسببت فيها المجامع العربية.

وختاما انتقلنا إلى الدراسة التطبيقية حيث أخذنا أنموذجا على ذلك وهو الأسلوبية، فالمبحث الأول حمل عنوان: الأسلوبية وحدودها حيث تطرقنا إلى واقع الأسلوبية عند الغرب والعرب من حيث ماهية الأسلوبية والأسلوب واتجاهاتها التي جاء بها روادها، وبعد ذلك تطرقنا لمعالم المنهج الأسلوبي والإشكالية التي توجد على عاتق الإرث البلاغي، وبعدها انتقلنا إلى محاولة معرفة أهم التغيرات التي طرأت على المصطلحات البلاغية نتيجة دخول عليها منهج مغاير فحاول تغيير معالمها.

أما المبحث الثاني المعنون ب: التوحيد في علم المصطلح، حيث تحدثنا من خلاله عن إشكالية ضبط الاصطلاحي في سبيل توحيد المصطلح ثم بعدها انتقلنا إلى مراتب التجريد أو الناموس الاِصطلاحي التي يمر بها المصطلح قبل اِستقراره في مجال معرفي معين، وبعدها حاولنا الإلمام بإشكالية التوحيد من خلال ما يتسبب فيه

الأفراد (الأسلوبيون) من حب الذات والأسبقية بالإضافة إلى عدم وضع المصطلح موضع الاتفاق والتداول لكي يثبت وجوده وحياته.

وبعدها حاولنا وضع خلاصة التي خرجنا بها من إشكالية التوحيد على مستوى الأفراد والتداول وانتهى البحث بخاتمة جمعت مختلف النتائج التي وصلت إليها من هذه الدراسة المتواضعة.

وقد اعتمدت في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع من أهمها: حيث تصدرت بحثي هذا ببعض المعاجم العربي: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ومعجم لسان العرب لابن منظور، ومعجم المصطلحات الأدبية المعاصرة لسعيد علوش.

بالإضافة إلى كتب أخرى: كتاب الجهود اللغوية في المصطلح العلمي العربي لمحمد علي الزركان، والمصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث للأمير مصطفى الشهابي، بالإضافة إلى كتاب الترجمة والمصطلح لسعيد بوطاجين، وكتاب الأسلوب والأسلوبية لعبد السلام المسدي وكتاب اللغة والأسلوب لعدنان بن ذريل بالإضافة إلى كتاب إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد ليوسف وغليسي بالاضافة الى بعض المقالات في المجلات العربية مثل "مجلة اللسان العربي ومجلة التراث العربي، وبعض المجلات التي تصدرها بعض المجامع العربية.

ولا يفوتنا التذكير أن لكل بحث صعوبات مهما كانت قيمته / خاصة الغموض الذي يلف الدراسات النقدية، بالإضافة إلى قلة المصادر والمراجع المهتمة بقضية المصطلح النقدي وقضية توحيده مع صعوبة الإحاطة بكل دقائق البحث في مجال المصطلح الأسلوبي وقد حاولنا قدر المستطاع أن يكون البحث حاملا في طياته فائدة وليكون القارئ على دراية لما يحصل في الساحة النقدية، وقد بذلنا قصارى جهدنا لإنجاز هذا البحث المتواضع راجين من الله أنّنا وفقنا ولو قليلا في نقل الصورة المصطلحية العربية للمتلقي.

وفي الختام أحمد الله أن وفقني في إنجاز هذا البحث وأتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ القدير "**حسان زرمان**" الذي مد إلينا يد العون سواء فيما يتعلق بالتوجيه والنصح أو التدليل على المراجع الخاصة بالبحث والله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم وأن يجعلنا من الراسخين في العلم.

الفصل الأول:

المصطلح النقدي/

مفاهيم و اشكاليات

الفصل الأول: المصطلح النقدي / مفاهيم وإشكاليات

المبحث الأول:من قضايا المصطلح في اللغة العربية

المطلب الأوّل :تعريف المصطلح

ا/ الدّلالة اللغوية:

كلمة "مصطلح" مأخوذة من المادة اللغوية العربية ذات الأصول الثلاثية –جذر– (ص،ل،ح)، ولقد وردت بعض الألفاظ المشتقة من الجذر"صَلَحَ" في المعاجم اللغوية القديمة، فأوّل معجم لغوي تناول لفظ الإصطلاح هو "تاج العروس" للزبيدي حيث يعرّفه فيقول : "إتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص" [1]فالإصطلاح هنا يعني الإتفاق والتعارف والمواضعة بين فئة معينة حول أمر معين.

كما يعرفه ابن فارس في معجمه "مقاييس اللغة": صَلُحَ: الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد يقال:صَلُحَ الشيء، يصلُح صلاحا، ويقال: صَلَحَ بفتح اللام، وحكي ابن سكيت صَلَحَ وصَلُحَ ويقال: صَلَحَ صَلُوحًا قال:

وكيف بأطرافي إنما شتمتني # ومعا بعد شتم الوالدين صُلُوح

وقال بعض أهل العلم: "إنّ مكة تسمى صلاحًا"[2]

فالمادة صَلَحَ نجدها تتخذ الضدّ مفهوما يقابل المعنى المراد، فالصّلاح ضدّ الفساد وخلافه، ونلاحظ أنّ بعض المعاجم لم تقدم لنا معاني محددة لمعنى المصطلح لإعتقادهم بأن المعنى معروف، بل إكتفت بذكر صور النطق بها،فيقول الجوهري في باب صلح: " وقد إصطلاحا وتصالحا واصالحا أيضا مشدّدة الصاد "[3]فهو لم يذكر لنا معنى بعينه يكون واضحا ،وورد في معجم لسان العرب: "(...)تصالح القوم بينهم، والصُلح: السلم وقد إصطلحوا و صالحوا وأصلحوا وتصالحوا أصالحوا مشددة الصاد قلبوا التاء صادًا و ادغموها في الصاد بمعنى واحد..." ([4])

كما جاء في معجم الوسيط: صَلَحَ، صَلاَحاً، صَلُوحًا، زال عنه الفساد،(...)

---

(1)محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، دط، دس، ص867.

(2) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج3 ، دس، ص303.

(3) مصطفى طاهر حيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ج3 ، 2003، ص13.

(4)ابن منظور: معجم لسان العرب، دار صادر، دط، دس، ص516-517.

اِصطلح القوم: " زال مابينهم من خلاف وعلى الأمر تعارفوا عليه واِتفقوا "[1]

ويتبين من خلال ماسبق أن المادة "صلح" تحمل معنى الفائدة والمنفعة على عكس الفساد التي تحمل في طّياتها المضّرة، كما نجد تكرار القول نفسه في المعاجم مع بعض الاِختلافات الطفيفة بينها، غير أننا يمكن أن نفهم من كلام اللغويين أنها تدل على الاِتفاق والاِجتماع والمواضعة.

وقد ثبت في المدونات العربية أن مادة "صلح" بمشتقاتها تدل أيضا على التعارف والاِتفاق ولا غرابة أن يكون هناك قرابة أو مناسبة دلالية بين الصلاح و الاِتفاق، تدور حول مفاهيم الاِتفاق والسلم والتصالح والتعارف و المواضعة وكل ما يناقض الخلاف والفساد.

من خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أنها تتفق في كون المصطلح كلمة مشتق من "صلح" وهو من الصُلح وضد الفساد ،ثم ما لبثت دلالة الاِصطلاح أن إتجهت تدريجيا إلى الاِتفاق و المواضعة والتسمية ومن ذلك ذكره الجاحظ عن المتكلمين بأنهم: "اِصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب إسمٌ"[2]

إن لفظ "مصطلح" يقابلها في اللغات الأجنبية لفظة term في الغالب ونجد لهذا المفهوم كلمات متقاربة وهي كالأتي: "terme بالفرنسية، term بالإنجليزية و termine بالإيطالية و termino بالإسبانية، termo بالبرتغالية "[3]،وهي مشتقة في الأصل من الكلمة اللاتينية terminus بمعنى الحد أو المدى أو النهاية، وإذا قمنا بتتبع لفظة term في شتى المجالات المعرفية نجدها تحمل الكثير من الدلالات، إذ نجدلها دلالة معينة في الأسطورة التي توازي وتكافئ رب التخوم الحدودية، ونجدها كذلك في الميثولوجيا الإغريقولاتنية تطلق على إله الروماني مجسد للحدود، حيث نجد لفظة term تنازعتها الدلالات الجغرافية والمنطقية وكذا الاقتصادية والقانونية" كما نجدها متداولة في الحقول الرياضية بمعنى الحد، وفي القانون المدني تستعمل بمعنى الأجل مثال ذلك: عندما نقول بالفرنسية delai حيث نجد: أجل فاسخ terme esctinctif واِنقضاء الأجل: (escpiration du term)".[4]

---

[1] مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، مكتبة الشروط الدولية، القاهرة، ط4، 2003، ص 520.

[2] مهدي صالح الشعري: في المصطلح ولغة العلم، كلية الأدب، بغداد،دط، 2012، ص59.

[3] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر العاصمة، ط1، 2008، ص22.

[4] نفسه:ص23.

ب/ الدلالة الإصطلاحية:

المصطلحات مفاتيح العلوم على حد تعبير الخوارزمي، كما أنّ فهمَ المصطلحات نصف العلم" لأن المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم(...)، ومعرفة المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة "[1]

حيث إتخذت الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا شعارًا مفادهُ "لا معرفة بلاَ مصطلح"، فمداخل العلوم من أبوابها والمصطلحات هي مفاتيح هذه الأبواب حيث يقول المسدي:" إن مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى فهي مُجمع حقائقها المعرفية وعنوانها يتميز كل واحد منها عما سواه "[2] فالمصطلحات تعد أدوات توحيد الفكر وتسهيل عملية نقل المعارف والعلوم لذلك نجد أن الباحثين بذلوا جهدا مضاعف للتحديد مفاهيمها وجعلها أكثر دقة ووضوحا.

إن الجانب الإِصطلاحي للمفهوم يحتاج إلى مؤلفات عدة من أجل الاستفاضة في هذا الموضوع، ولاشك أن المفهوم العربي القديم لِلاصطلاح الذي أقرّه الجرجاني لا يزال يحضى بالمزيد من المصداقية والقبول على الرغم من الزيادات والإثراءات التي طالت المفهوم وحاولت الوصول إلى تعريف جامع مانع، فإذا قمنا بتفقد دلالة هذه المادة في المعاجم العربية فهي تتجاوز مفاهيم السلم والمصالحة والاتفاق والتعارف و المواضعة و كل ما هو نقيض للفساد و الخلاف فيعرفه الجرجاني فيقول:"الإِصطلاح:عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول و إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى أخر لمناسبة بينهما و قيل الاصطلاح:اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى،و قيل الاصطلاح:إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى أخر لبيان المراد و قيل الإِصطلاح:لفظ معين بين قوم معينين ".[3]

نلاحظ بأن كلمة إِصطلاح تخصّصت لتعني الكلمات المتفق على إِستخدامها بين أصحاب التخصص الواحد لتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص ونجد المتخصصين في علم المصطلح يفضلون هذا التعريف الأوروبي الذي مفاده " الكلمة الإِصطلاحية أو العبارة الإِصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة إِستقر معناها أو بالأحرى إِستخدامها وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقص درجة ممكنة

---

[1] مهدي صالح الشعري:في المصطلح و لغة العلم ، ص61.

[2] نفسه: ص61.

[3] الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 2003، ص27.

وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري " . [1]

وهذا التعريف يشتمل على كثير من سمات المصطلح، حيث نجد أن التعاريف الأخرى ركزت على سمة واحدة فقط، مما يؤدي إلى عدم تعريف المصطلح تعريفا دقيقا، كأن يكون المصطلح مفردا أو مركبا، فالمصطلح لا يكون دائما مفردا وإنما في بعض الأحيان يرد عبارة عن مجموعة من الكلمات، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي أن يأتي على شكل عبارة طويلة، وإلا فقد أهم خصائصه بنيوية، بل يكفي أن يحمل المصطلح صفة واحدة في الغالب لتأدية وظيفة الإصطلاحية حيث نختار لغلبتها وبروزها على بقية الصفات إذا لا يعقل أن يحمل المصطلح كل الصفات ليتصف بالفاعلية مثلا: مصطلح سيارة لفظ لا يتوفر من دلالة على مفهوم إلا على صفة واحدة وهي السير وتعتبر صفة تشترك فيها كل من مركبات والكائنات الحية.

كما يُعرف المصطلح بأنّ له دلالة معينة ومحددة في مجال معين لا تتغير دلالته إلا بتغير المجال الذي ينتمي إليه المصطلح، كما أن المصطلح يكون واضحا بعيدا عن الغموض واللبس، فالوضوح من أهم السمات التي يتميز بها المصطلح عن باقي الألفاظ، كما أنّ المصطلحات لا تتحدد إلا وهي داخل النظام الإصطلاحي القائم أساسا على العلاقات المشتركة المؤطرة بنظرية معرفية، تجمع بينها.

فالمصطلح لا تكون له أي قيمة علمية إلا داخل النظام الذي يرد فيه، فنحن لا نستطيع الحديث عن المصطلحات معزولة ومفاهيم معزولة وإنما نتحدث عن أنساق المصطلحات وأنساق المفاهيم، فالمصطلح لن يكون له أي قيمة علمية إلا من خلال المجال الذي ينتمي إليه.

وهناك حقيقة لا يمكن إنكارها فالعلوم لا تقوم إلا بمصطلحات تعبر عنها فبواسطة المصطلحات يمكن الدخول إلى دائرة المتخصصين فهي على حد تعبير الخوارزمي "مفاتيح العلوم"، فمن خلالها يمكن إدراك مواضيع العلوم، حيث أصبح لكل علم من علوم العربية مصطلحاته الخاصة به، والتي لا يستقيم إلا بها فللنحو مصطلحات، وللأدب مصطلحات معينة، ولكل واحد منها مفهومه الخاص، فالمصطلح رمز لغوي يدل على تصور ذهني أكثر ما يكون متفقا عليه ،فلا يستطيع أي علم من العلوم أن يقوم دون المصطلحات أو جهازه الإصطلاحي الذي يعبر عن كينونته.

[1] محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر وتوزيع، بيروت، دط، 1993،ص13.

يمكن القول بأن لكل علم مصطلحات هو بأمس الحاجة إليها، وكل تصور جديد كذلك بحاجة إلى خلق مصطلح جديد يعبر عنه "وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق علم غير ألفاظه الإِصطلاحية "[1] ونجد أن اللغة العربية في القديم قد عبرت عن مفهوم المصطلح بكلمات كثيرة،بإضافة إلى لفظتي إِصطلاح ومصطلح، تحتويها الكثير من المصنفات التراثية العربية نذكر أهمها" الإِصطلاحات، الحدود، المفاتيح، الأوائل، التعريفات، الكلمات، الأسامي، الألقاب، الألفاظ، المفردات،"[2]وغيرها من المفردات المرادفة لكلمتي مصطلح وإصطلاح ولكن يبقى هذان الأخيران أكثر استعمالا وتداولا وهيمنة.

نستنتج مما سبق بأن لفظة "مصطلح" " علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين لا يمكن الفصل بينهما: الشكل formeأو التسمية dénomination والأخر المعنى sens أو المفهوم notion أو التصّور concept يوحدهما التحديد أو التعريف définitionأي الوصف اللفظي للمتصور الذهني "[3]

المطلب الثاني: آليات وضع المصطلح في اللغة العربية

يتّفق علماء اللسانيات على أنّ من خصائص اللّغة بوجه عام قدرتها على التطّور والنمو، وذلك بإستخدام وسائل صّوتية وصرفية ونحوية لتوليد ألفاظ ومدلولات وتراكيب لغوية جديدة للتعبير عما يستجد من حاجات ومفاهيم في المجتمع، كما أنّ إِهتمام العرب بالمصطلح ليس وليد هذا العصر أو وليد الصدفة البحثة، إنما هو قديم قدم المعرفة الإنسانية، فمسألة وضع المصطلحات العلمية والتقنية ليست بالمهمة اليسيرة لذلك تعتمد اللغة العربية على عدة طرق في وضع المصطلحات العلمية والتقنية أهمها:

1-الإِشتقاق:

أولى الدارسون أهمية كبيرة للإشتقاق فضلا عن باقي الوسائل المعتمدة في وضع المصطلحات في اللغة العربية فأفردوا وخصصوا له في كتبهم مباحث وقد تجاوز الأمر إلى تخصيص الكتاب أو المصنف كله لتناول آلية الاشتقاق.

فالإِشتقاق كان عونًا ومساعدًا للغة العربية من أجل تحديث ثروتها ورصيدها اللفظي وكذلك في مدّ المصطلحية بمدوّناتها وهو في أبسط تعريفاته مأخوذ من: "إِشتق الشيء على وزن إِفتّعل بمعنى أخذ شقه وإِشتق الكلمة من

---

[1]مهدي صالح الشعري:في المصطلح و لغة العلم ،ص61.

[2]يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، ص25.

[3]نفسه :ص27-28.

كلمة أي أخرجها منها، والإِشتقاق في عُرف أهله هو أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب ".[1] ،ويقول ابن فارس: "إن العرب تشتق بعض الكلام من بعض وإن إسم الجن من الإِجتنان وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر".[2]

فالإِشتقاق يعدّ من أكبر أبواب الصرف العربي وأهمها، ونظرا لأهميته حظي بعناية اللغويين العرب، وهو وسيلة مهمة من وسائل نمو اللغة العربية" فهو أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ المأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي ليدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها إِختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معا".[3]

ونستدل من خلال ما سبق أن الإِشتقاق هو أن تأخذ كلمة من أخرى على أن يكون بينهما تشابه واتفاق في المادة الأصلية والصيغة والدلالة، ويلجأ إلى هاته الوسيلة التي تعدّ من أعظم الوسائل أثرًا على تنمية اللغة العربية عبر العصور، وذلك عندما لا نجد في اللغة العربية مصطلحًا مقابلا للمصطلح الأجنبي.

و بتعبير آخر يمكن القول عن الإِشتقاق أنّه: "هو أن ننزع كلمة من كلمة أخرى، على أن يكون تم تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، فمن مصدر السمع مثلا يشتق الفعل الماضي سمع واسم الفاعل سامع واسم المفعول مسموع".[4]

يفترض أنْ تكون جميع هذه المشتقات متفقة في حروفها الأصلية، وكذلك في ترتيب حروفها وكذلك في المعنى الأصلي، وإنّما الإِختلاف يكون على مستوى الصيغة والمقصود بالصيغة "صيغة الفعل الماضي، وصيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول إلى آخره، هذا النوع يطلق عليه الإِشتقاق الصغير".[5]

ولقد اتخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارا في جواز الإِشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم واتخذ قرارًا آخر أطلق للأخذ به من غير تقيد بالضرورة ،و هذا ما ساعد على التوسيع في الإِشتقاق ووضع مصطلحات جديدة لم تكن موجودة من قبل بالنظر إلى كون اللغة العربية لغة إِشتقاقية بالدرجة الأولى وأبنية المشتقات فيها كثيرة.

وبما أن الإِشتقاق هو عملية إخراج لفظة من أخرى فإن القياس يعتبر الأساس التي تبنى عليه هذه العملية وذلك

---

[1] مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، 2005، ص 60.

[2] نفسه:ص 60.

[3] أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، د ط، 2002، ص 19.

[4] الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دار الصادر، بيروت، ط1، 1991، ص 13.

[5] نفسه:ص 13.

من أجل أن يكون المشتق مقبولا معترفا به كما يلاحظ أن هناك علاقة شديدة بين الإشتقاق والقياس، فمجمع اللغة العربية بالقاهرة يحبذ قضية القياس.

و الإشتقاق على ثلاثة أنواع: الإشتقاق الكبير الإشتقاق الأكبر والإشتقاق الكبار، ومن هنا يتبين غنىَ الإشتقاق لكونه وسيلة متعددة الطرائق لوضع المصطلحات في اللغة العربية تكرس فكرة إتصافها باللغة الاشتقاقية.

2-المجاز:

المجاز هو: "إستعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي بمعنى نقوم بنقله من الدلالة المعجمية (الأصلية) إلى دلالة علمية مجازية أو إصطلاحية جديدة".[1]

بشرط أن تكون هناك علاقة أو مناسبة بين الدلالتين، وبهذه الطريقة تتحول الكلمة من الحقيقة إلى المجاز.

والمجاز من أهم وسائل توليد المصطلحات في اللغة العربية، فاللغة تستعين بالمجاز لتطوير نفسها، ومن خلال الإعتماد على الوحدات المعجمية، فالمجاز يعد بمثابة الجسر الذي تنقل عبره الكلمة من حقل دلالي إلى آخر، فهناك من يجعله من الوسائل الفعّالة في وضع المصطلحات، ولاسيما إذا كان له القدرة على توسيع المعنى وتقوية التعبير "فهو نقل الكلمة من المعنى القديم إلى معنى جديد من قرينة تدل على ذلك النقل"[2] ،نجد هناك تضاربا في الآراء حول قضية المجاز: فهناك من يعتقد أن اللغة كلها مجاز وهناك من يقول بأنها تقوم على الحقيقة أساسا، و هناك من يزاوج فيها بينهما.

ويكاد يكون المجاز من وسائل التصوير الفني عند القدماء والمعاصرين، أما المجاز في نظر البلاغيين، "فهو استعمال اللفظ أو التركيب في غير المعنى الذي وضعه له العرب لعلاقته مع القرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وإن شئنا إسناد الشيء إلى ما ليس من حقه"[3]

ومن أهم الألفاظ التي وضعت من قبل المجاز نذكر: القطار، القاطرة، السيارة، الغواصة، الباخرة ،حيث يمكن توليد المعاني عن طريق المجاز بنقل معنى الكلمة القديم إلى معنى جديد لوجود تشابه ولو كان جزئيا بين المعنيين.

---

[1] يوسف و غليسي : اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد،ص8.

[2] احمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص21.

[3] مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي،ص83.

والمجاز عند علماء البيان "لفظ ينقل المتكلم معناه الأصلي الموضوع له إلى معنى آخر بينه وبين المعنى الأصلي علاقة "[1]

حيث يتبين لنا أنّ نقل الألفاظ من معانيها الأصلية إلى معاني علمية كان وما برح من أنجع الوسائل في تنمية اللغة وفي جعلها صالحة لِاستيعاب العلوم الحديثة والألفاظ التي نقلها الأجداد من معناها اللغوي إلى معناها الِاصطلاحي لا تعد ولا تحصى.

و يجدر الإشارة إلى أن التمادي في المجاز قصد الصياغة الِاصطلاحية دون حذر وتروٍّ، قد يوقعنا في المشترك اللفظي الذي هو مدعاة الِالتباس والخلط حيث يصبح للمصطلح الواحد أكثر من مدلول، لاسيما حين تتراكم الدلالات المجازية (الِاصطلاحية) على الدلالة اللغوية الأولى في الكلمة الواحدة.

3-النحت والتركيب:

آلية اِسْتعملت منذ العصر الجاهلي حيث نجد عددًا من المؤلفات ذكرت لنا الكثير من الكلمات من قبيل النحت، فهو اِنتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر بشرط أن يكون هناك تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، وبتعبير آخر يمكن القول إن النحت: "اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر عن طريق الِاختزال والِاختصار".[2]

وفي أبسط تعريفاته المعجمية يمكن القول عن هذه الآلية إنّها : "النون والحاء والتاء كلمة تدل على نجر الشيء وتسويته بحديدة ،نحت النجار الخشبة بنحتها نحتا (...)وما سقط من المنحوت نحاته".[3]

ومن هنا فالنحت هو ابتداع كلمة مركبة حروفها من كلمتين أو أكثر تتنوع من حروفهما للدلالة على معنى هو مزيج من دلالات الكلمات المنتزع منها وهذا ما عبّر عنه ابن فارس في الصاحبي حين قال: "إن العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الِاختصار".[4]

فالنحت يحصل بثلاثة طرق وهي:

-إمّا أن تنحت لفظة من كلمتين مثل: بعثر الشيء إذا بدّده.

-إما أن تكسع بحرف أو حرفين زائدين بمعنى السابقة مثل: عرمرم دلالة على الكثرة.

---

[1] مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي،ص83.

[2] نفسه:ص66.

[3] نقلا عن:يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 90.

[4] نفسه:ص 90.

-وإمّا أن تكون بالوضع على أربعة أو خمسة أحرف كقوله: مخضرم.

ومن أهم أنواعه نذكر:

أ-النحت النسبي: "يلحق آخر الإسم بياء مشددة وذلك من أجل الدلالة على نسبة الشيء إليه، فنقوم بكسر ما قبل الياء للمناسبة"[1]، مثلا: عبشمي، زمكاني.

ب-النحت الإسمي: وهو نوعان:

الأوّل: نقوم بنزع الكلمة من كلمتين.

الثاني: نقوم بزيادة حرف واحد.

ج-النحت الصفتي: وهو على عدة أنواع:

1-نحت الصفة من لفظتين.

2-نحت الصفة من ثلاث كلمات.

د- النّحت الفعلي: لا يختلف كثيرا عن الأسلوب المتبع في نحت الأسماء والصفات.

هـ-النّحت الجملي: وهذا النوع لا نجده في المجال المصطلحي لأن تعامله يكون مع الجملة فقط.

كان القدماء يوظفون النحت من قبيل قولهم: البسملة (بسم الله)، الحمدلة (الحمد لله)، الحوقلة (لا حول ولا قوة إلا بالله).

وهناك دعوة صريحة إلى تجّنب النحت في اللغة العربية لأنه يؤدي إلى الغموض و اللُبس كما أنّ اللغة العربية ليست بحاجة ماسة إلى هذه التقنية، فهي تملك وسائل أخرى أنجع منها، تحافظ على سلامتها اللغوية ولهذا ذهب عناني إلى أن التوسيع في النحت غير محمود العاقبة لا لسبب إلا لتعذر فهمه.

3-نحت بزيادة حرف واحد.

لذلك فهناك من يرفض هذه الآلية، فالكلمات المنحوتة لا تقبل إلا إذا كانت سليمة من حيث الذوق واضحة ولتحقيق هذا يجب أنْ يكون الحروف المكونة لها مندمجة وخاضعة لأحكام العربية وزيادة على ذلك فلا بد من صياغتها على وزن عربي.

فمثلا عبد الملك مرتاض لا يحترم هذه الشروط فنجده نحت من التحليل النفسي مصطلح التحلفسني وقد عبّر عن ذلك قائلا: "يعاب على إستعمالنا هذا أنه خرج عن البناء العربي القائم ونحن نجيب عن هذا أن اللغة العلمية

[1] مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي، ص 68.

هي غير اللغة الأدبية".[1]

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فهو أجاز النحت وقال: "بضرورة نحت الكلمات بعضها من بعض ونصّ القرار على أنه يجوز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية".[2]

و منه نستدل أنّ النحت لا يجوز استعماله إلا عند عدم العثور على لفظ عربي قديم، وإستنفاد وسائل تنمية اللغة من اِشتقاق ومجاز وإستعارة لغوية ،إن النّحت يظل وسيلة من وسائل وضع المصطلحات في اللغة العربية لا يمكن إنكار فضله في تنمية اللّغة العربية وإمتحان عبقريتها وإتساع جذورها المعجمية، فهو من أهم آليات وضع المصطلحات في اللغة العربية، ولكن يظل الاشتقاق أهمها على الإطلاق لذلك قِيل: "يجب ألا نلجأ إلى النحت إلا إذا أعيان الاِشتقاق".[3]

4-التعريب:

فالتعريب يعني "نقل النصوص من إحدى اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية أي أنّ المفهوم ينصّرف إلى ترجمة العلوم وسائر الفنون، فتكون الكلمة عندئذ أقرب إلى مدلول الترجمة".[4]

فالتعريب في أبسط تعريفاته هو: "عملية نقل اللفظ الأعجمي إلى اللغة العربية وذلك من خلال الحفاظ على أصله ما أمكن ويؤخذ فيه بأقرب نطق إلى العربية مصطلح أقرب إلى لفظ الدخيل"[5]، بمعنى إدخال اللفظ الأعجمي إلى اللغة العربية من خلال إخضاعه لقواعد و تصاريف اللغة العربية.

ونستدل مما سبق أن التعريب طريقة من طرائق العملية لوضع المصطلحات في اللغة العربية من خلال إيجاد ألفاظ اِصطلاحية، فالعرب لم يختلفوا في تعريف التعريب وإنما اِختلافهم في اِستعماله في توليد الألفاظ والمصطلحات فهناك من يرفضه وهناك يحبذه في توليد الألفاظ والمصطلحات، بدليل متى كثر هذا النوع من الاِقتباس تضاءلت اللغة وربما أدى ذلك إلى اِضمحلالها، فهم يعتقدون أن التعريب يؤدي إلى زوال اللغة وربما إلى اِنقراضها، فاللغة تتعرض للخطر كلما اِستعمالنا هذه الآلية، فتتحول إلى لغة أخرى وهذا ما عبّر عنه عبد الرحمان الحاج صالح قائلا: "الدخيل ظاهرة طبيعية ولكن التوليد بوسائل الاِشتقاق هو أيضا ظاهرة طبيعية ،فلا ينبغي أن يطغى الأول

---

[1] إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، ط2، 1986، ص 209.

[2] أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص 28.

[3] إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها، ص 214.

[4] مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي، ص 71.

[5] نفسه:ص 71.

على الثاني وإلا تحولت اللغة إلى أخرى".[1]

فالتعريب هو عملية اِقتراض أو اِستعارة الألفاظ الأجنبية وإخضاعها لقواعد اللغة العربية،مع بعض التعديلات الصوتية والصرفية لكي تتناغم مع النظم الصوتي أو الصرفي في اللغة العربية.

وفي بعض الأحيان نجد أنه يطلق على المعرّب اسم "الدخيل" ولكن المحدثين يفرقون بينهما فيقولون: "أن الدخيل هو لفظ أخذته إلى لغة أخرى في مرحلة من حياتها متأخرة عن عصور العرب الخلص الذي يحتج بلسانهم وتأتي الكلمة الدخيلة كما هي أو بتحريف طفيف في النطق".[2]

فالدخيل يكون من خلال إدخال اللفظ الأجنبي (الأعجمي) إلى اللغة العربية دون تغيير وتبديل، ولا يخضع لقواعد اللغة العربية و تصريفها فالفرق بينهما يكمن في أنّ المعرب هو الذي يخضع لقواعد اللغة العربية وصرفها وميزانها، أما الدخيل هو إدخاله إلى اللغة العربية بعجمته ويبقى على وزن غريب في اللغة العربية.

لقد اهتم العرب القدامى بالتعريب نتيجة احتكاكهم بالثقافات الأجنبية ولأهمية التعريب اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا بجوازه "يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب ولكن يفضل اللفظ العربي على المعرّب القديم إلا إذا اشتهر المعرّب، وأن ينطق بالاسم المعرّب على الصورة التي نطقت بها العرب".[3]

فالتعريب يستخدم عند الضرورة والحاجة، لأن فتح الباب أمامه سيؤدي إلى انتشار الدخيل وبذلك سوف تتلاشى فاعلية اللغة العربية، فاِستعمال العرب الألفاظ الأعجمية ودمجها في لسانهم كان منذ القديم وذلك لاِتصالهم بالأمم الأخرى "وحاجاتهم إلى أسماء تدل على مسميات لا وجود لها في الجزيرة العربية، ولا ضرر في التعريب كلما مست الحاجة إليه وكلما تعذر العثور على كلمة قديمة عربية، تقابل الكلمة الأعجمية أو تعذر إيجاد كلمة عربية تفيد معناها".[4]

يعتبر التعريب من وسائل نمو اللغة ورفد العلوم المستحدثة بمصطلحات دقيقة ولكن يجب أن لا يتوسع فيه لئلا يطغى الدخيل على اللغة العربية وكذلك التعريب في الأعلام وأسماء الأجناس وبعض المصطلحات التي يصعب

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، مجلة مجمع الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، ع 1، 2005، ص 18.

[2] أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص 25.

[3] نفسه:ص25.

[4] الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 19.

وضع مقابل عربي لها.

5–التراث (الإحياء):

والتراث نقصد به: "انبعاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه وهو بتعبير آخر مجابهة الحاضر باللجوء إلى الماضي للتعبير عن الحدود الإصطلاحية التراثية عن المفاهيم الحديثة من باب أفضلية العودة إلى التراث لإستكناه مصطلحاته والإستفادة منها في التعبير عن أغراضنا المستجدة".[1]

وهذا يعني أنْ نبحث في التراث عن مصطلحات أو ألفاظ يمكن أن تعبر عن المفاهيم الحديثة المستحدثة، ولعلّ إذا قمنا بالبحث في التراث سوف نجد ذلك المفهوم مع المصطلح خاص به، و قدّست هذه الآلية ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي وجعلتها من أهم الوسائل، ولكن تحقيقها ليس بالأمر السهل ، وهذا ما أكده أحمد المتوكل عندما قال:"إن عملية تمحيص لفظ المصطلح القديم لمفهوم المصطلح الحديث ليس بالعملية الميسورة على الإطلاق وأنّ ما يمكن أن يتوخى منها نظريا من فوائد غالبا ما ينقلب في خضم التطبيق الفعلي إلى مخاطر يمكن أن تصبح باعثا وجيها على تجنب استخدام المصطلح القديم في عملية الترجمة في حين يكاد يكون كليا".[2]

إن عملية إعمال التراث والتفتيش عن مصطلحات ومسميات لتعبير عن مفاهيم جديدة ليس بالعملية السهلة كما تبدو في ظاهرها، لأننا حينما نأتي للتطبيق الفعلي نقع في مخاطر كثيرة، كما أن التحمس الزائد قد يؤدي إلى إزورار التراث وتهميشه فينقلب بذلك السحر على الساحر.

ولا يسعنا إلا أن نسلم بسلامة الوسيلة الإحيائية في ذاتها مع التنبيه –في الوقت ذاته– على ما ينجر عنها من مخاطر أثناء التوظيف الإستعمالي ينبغي مواجهتها بكثير من الحيطة الدلالية والحذر المعرفي.

6–آليات أخرى:

تجدر الإشارة إلى آليات إصطلاحية أخرى لم نشأ أن نفرد لها حيزا كلاميا مستقلا كما تطرقنا إلى الآليات السالفة، وذلك لأنها نادرة لأهمية في مجال توليد الإصطلاحي، وإمّا لأنّ الحديث عنها هو تحصيل حاصل لأنها تنتمي بشكل أو بآخر إلى إحدى الآليات السابقة وهي كالآتي:

أ–الإرتجال:

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 85.

[2] نفسه:ص85.

و المقصود به وضع كلمات جديدة لم تكن معروفة من قبل وقد عرّف النحاة المرتجل "بأنه من ارتجل للتسمية به أي اختراع ولم ينقل من غيره"[1]

و الاِرتجال وسيلة من وسائل نمو اللغة ووضع المصطلحات حيث قال ابن جني: "أنّ الأعرابي إذا قويت فصاحته وسَمَت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد به، قد حكى عن رؤية وأبيه أنهما كان يرتجلان ألفاظ لم يسمعاها ولا سبقا إليها".[2]

إنّ الاِرتجال قليل في اللغات بعد أن تطورت واِستقرت ولذلك يقول إبراهيم أنيس "ولندرة الكلمات المرتجلة في اللغات الأخرى وضعف أثرها في نمو اللغات، يرى معظم الباحثين أن الاِرتجال أتفه طرق الوضع اللغوي".[3]

ومهما تكن قيمة الارتجال فالأخذ منه لازم في وضع المصطلحات وفي اللغة العربية هناك ما يعيب على ذلك، فحروفها تخلق الملايين من الكلمات لم يستعمل منها إلا القليل حيث يمكن الإفادة منها من غير المستعمل والمهمل مع مراعاة الائتلاف في الحروف ويترك ما لا يجوز ائتلافه في كلام العرب.

و يجمع بعض الباحثين اللغويين المحدثين على أن "الارتجال أتفه طرق الوضع اللغوي بل الاِصطلاحي لأن أهمية (الوضع) في التنمية اللغوية تتناسب –في نظرنا– تناسبا عكسيا مع عمر اللغة...".[4]

ويجب أن نأخذ بما يقبله الذوق العربي عند وضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، فتستوعب لغة العرب المستجدات ولا تضيق بالجديد.

ب–الترجمة:

تعد الترجمة همزة وصل بين الحضارات و وسيلة تحاور بين الثقافات، فهي نشاط مهم في حياة الأمم قديما وحديثا وتعد الترجمة من الوسائل الهامة للرقي اللغوي، وخاصة في وقتنا الحاضر، ونظرا لأهمية الترجمة فقد قام بدراستها العديد من الباحثين نذكر أهمها ما قام به جورج مونان الذي عرف الترجمة بأنها" عملية اتصال غايتها نقل رسالة من مرسل إلى متلق أو مستقبل".[5]

فالترجمة تقوم بنقل المعنى والمبنى معا "فهي تقتضي نقل المحتوى الدلالي وينقل معه المعنى بوصفه عاملا سابقا على

---

[1] محمد عزام:المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي،دار الشرق العربي،لبنان،دط،2010،ص5.

[2] نفسه:ص 18.

[3] نقلا عن:أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية،ص 18.

[4] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، ص 105.

[5] جورج مونان: المسائل النظرية في الترجمة، تر: لطيف زيتون، دار المتجر العربي للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1994، ص 22.

الكتابة واللغة".[1]، و يمكن القول أنّ من أهم أركان التي تبنى عليها الترجمة هو المعنى الذي تهدف لنقله للمتلقي، فالعلاقة إذن بين الشكل والمعنى مرتبطة اِرتباطا شديدا، فكل تغير في نقل الشكل سوف يصاحبه بالضرورة تغير في نقل المعنى.

تجدر الإشارة إلى أنه للحصول على ترجمة سليمة ما أمكن يجب أن يكون للمترجم إلماما بخصائص اللغتين المنقول منها وإليها، فالمترجم يجب أن يكون على دراية بالثقافتين واللغتين التي ستنقل إليهما الرسالة، فالمترجم سوف يكون متلقٍ ومرسل، أما فيما يخص أهمية الترجمة فهي تلعب دورا هاما في تقريب العلوم وتسهيل عملية التواصل بين الشعوب والأمم.

فالترجمة ضرورة إنسانية وقومية وأداة هامة لنقل حصيلة العلوم والمعارف والآداب علاوة على أنها عامل من عوامل النهضة، حيث أصبحت اليوم في الكثير من الدول المتقدمة مهمة يقوم بها مترجمون متخصصون، فالترجمة هي النقل من لغة إلى أخرى.

المطلب الثاني: مفهوم المصطلح النقدي

إنّ الاِهتمام والاِنشغال بالمصطلح النقدي العربي وأشكال تداوله في التراث النقدي العربي–عند القدامى –من حيث كونه"أداة معرفية تساعد في ضبط شتى التصورات وتشابكاتها ومن ثمة في تنظيم المفهومات المعرفية وتأطيرها من جهة أخرى بوصفه قيمة مرجعية تركز ثقافة واسعة في بؤرة".[2]

إن لكل قوم ألفاظا ولكل صناعة ألفاظا كما يقول الجاحظ ومن البديهي والطبيعي ألا نفهم أثار أولئك القوم وتلك الصناعة إلا من خلال تلك الألفاظ، ومن هنا كان الاهتمام بدراسة المصطلحات من أهم الواجبات التي ينبغي على الباحث أن يحرص عليها في العودة إلى التراث، لإحياء البحث فيه، وتأصيل الدرس الجديد.

ولا شك أن المصطلح النقدي نشأ عربي الموطن والهوية وما بدأ بالاتصال الفعلي بتراث الأمم والشعوب الأخرى كالفرس واليونان والهند والرومان حتى دخلت بعض مصطلحاتها إلى تراثنا ومن ذلك المصطلحات الفكرية والفلسفية.

وبالطبع فإن مثل هذا التأثر والتأثير هو دليل صحة تفاعل خلاّق، حيث اِستفاد النقد من هذا التلاقح الفكري، وذلك من خلال بعض المصطلحات التي عرفت في العلوم النقلية والدخيلة جميعا وهذا ما لمح إليه الجاحظ

---

[1] رشيد رهون: الترجمة ورهانات العولمة والمثاقفة، مجلة عالم الفكر، مج 31، العدد 1، 2000، ص 171.

[2] لحسن دحو: كاريزما المصطلح النقدي، مجلة المخبر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2011، ص 207.

بقوله"هم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهو إشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم إصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا بذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع". [1]

فالمصطلح النقدي" هو اللفظ الذي يسمى مفهوما معينا داخل تخصص النقد ولا يلتزم من ذلك أن تكون التسمية ثابتة في جميع الأعصر ولا في جميع البيئات ولدى جميع الاتجاهات، بل يكفي مثلا أن يسمى اللفظ مفهوما ما نقديا لدى إتجاه نقدي " [2]

المصطلح النقدي يستعمل داخل مجال النقد ويحمل مفهوما واحدا داخل هذا المجال المعرفي في الذي ينتمي إليه، وهذا المفهوم يتميز بالثبات والاستقرار في جميع العصور والبيئات ولدى جميع الإتجاهات ،وهو العصب المركزي الذي يهيمن على منظومة الفكر شأنه في الخطاب شأن الأعمدة في البناء، فلا تقوم أي معرفة إلا من خلال المصطلحات.

إنّ المصطلح النقدي أداة من أدوات التفكير العلمي ووسيلة من وسائل التقدم الأدبي والعلمي، وهو عبارة عن وسيلة مشتركة يتم التفاعل بها والتواصل بين أفراد طبقة أو فئة خاصة ضمن مجال معين، فإن لم يتوفر للعلم مصطلحاته التي تعد مفاتيحه، فقَد هذا العلم مسوغه وتعطلت وظيفته، ومن هنا كان لا بدّ لنا أن نقوم بتحديد المصطلحات والمفاهيم لأنّ مثل هذا التحديد هو الأساس والمنطلق الأولي للتفكير العلمي"فإذا كان المصطلح رمزًا وُضع بكيفية ما، إعتباطية أو إتفاقية بين فئة من المتخصصين، في حقل ما من حقول العلم والمعرفة فإن هذا الوضع يحتاج إلى الوضوح والدقة، ذلك أنّ المعاني متفاوتة ومتنوعة فهناك معنى إصطلاحي وآخر إستعمالي و ثالث معجمي". [3]

فالمعنى الإصطلاحي يمكن وصفه بأنه عُرف خاص، وهو بمثابة ثمرة إتفاق طائفة معينة في علم ما، حول أمر معين، أما المعنى المعجمي عُرف عام مشترك بين الناس جميعهم دون استثناء.

فالمصطلح النقدي بدوره يتضمن مصطلحات علوم عديدة، كالنقد والبلاغة والأدب والعروض والقافية..إلخ، و يمثل العمود الذي يقوم عليه الخطاب النقدي، شأنه في ذلك شأن المصطلحات في مختلف الحقول المعرفية الأخرى، ولهذا فقد ظّل المصطلح النقدي متواجد مع مفاهيم مجاورة أو مماثلة له من مثل المصطلح البلاغي.

---

[1] محمد عزام:المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي،دار الشرق العربي،لبنان،دط،2010،ص5.

[2] لحسن دحو: كاريزما المصطلح النقدي، مجلة المخبر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2011، ص 207.

[3] محمد عزام:المصطلح النقدي في التراث الادبي العربي، ص 7.

كما يمكن القول أن المصطلح النقدي" بوصفه علامة لا تعدو أن تكون أداة إجرائية يتوسل بها الناقد في كل ممارسة نقدية بالكيفية التي تجعلها منتجة، مع إدراكه بوعي تام بأن حمولة المصطلح الذي هو يحدد توظيفها".[1] وتجدر الإشارة إلى أن المصطلح النقدي هو الأساس الذي من خلاله يمكن للناقد الوصول إلى ممارسة نقدية بطريقة مضبوطة تجعلها منتجة وتؤدي وظيفة معينة.

ومن أجل أن يحقق المصطلح النقدي السياج المنطقي والمحيط الخاص به أو يلف المعرفة النوعية المنظمة في عمق مكوناته التركيبية والدلالية فهو يقوم بوظائفه بعيدا عن العوائق والقيود والتهديدات، وكان لازما أن يمتاز بجملة من الخصائص التي بها يحدد وجوده التعبيري الوظيفي، وهكذا أصبح المصطلح شفرة النص التي تحفل بقيادة إيقاعه الذهني والجمالي، بحيث يمتلك الدور الأكبر في أن يصل بالنص إلى درجة أعلى من الصلادة تحافظ على مناعة جهازه المعرفي إزاء الإلتباس والغموض"فالمصطلح هو السلطة الحاضرة الغائبة على الدوام تخاله مجرد ناقل فتنزله منزلة الخادم ولكنه–وهو ناقل خادم– الفكر حتى لكأنه الآمر المطاع"،[2] ويمكن أن نشير إلى أننا لسنا بحاجة إلى النقد ما لم تكن الحاجة ذاتها إلى مصطلح، فالنقد ليس مجرد أنماط إنشائية أو انطباعات فردية نقوم بتسجيلها فهو في داخله يحافظ على هوية الأمة، والمصطلح صار رديف العلم والمعرفة والنقد في أصله الفلسفي فهو بحاجة لإنتهاج مقنن، حيث يمكن القول أن كل الحياة قابلة للتجديد والتغيير، وهذا يصح قوله عن المصطلح عامة–وينطبق خاصة على المصطلح النقدي–إذ يتجدد ويتغير، فليس هناك مصطلح يبقى على حاله طوال الوقت "فسرعان ما تتطلب الفنية مصطلحا جديدا أكثر قوة على التعبير وهكذا يظل باب المصطلح مفتوحا، والمصطلح يمكن تشبيبه بالطير الذي نصطاده فإذا اِصطدناه لما يعد كما كان طليقا وإنما يتحول إلى شيء آخر لأن ضرورة التصنيف العلمي توجب علينا أن نمسك به وأن نشرحه ونحيطه في كثير من الأحيان".[3]

ويتضح كذلك أهمية المصطلح من خلال كونه اللبنة الأولى في البناء المنهجي للدراسات النقدية وأن صلته بالمنهج لازمة مما يؤكد عليه الدارسون ، فالمنهج النقدي لا يتسق ما لم يستند إلى المصطلح النقدي ولن يكون دقيقا ما لم يتفق نقادنا عليه ،فالمصطلح ينتشر من خلال التفاعل والإِنسجام والتواصل الحاصل بين النظرية الأدبية التي يعد المصطلح جزءا منها فلا تقوم إلا من خلال إيحاءاته الفكرية التي جعلته يحمل مضمونا معينا، وهذه الدلالة – المفهوم–هي التي تسمح للناقد بالوصول إلى النظرية النقدية، فالمصطلح يمثل لبّ ونواة النظرية الأدبية والمفهوم

---

[1] لحسن دحو: كاريزما المصطلح النقدي العربي، ص 211.

[2] عزت جاد: المصطلح النقدي المعاصرين المصريين والمغاربة، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد 62، 2003، ص 73.

[3] صبري مسلم حمادي:المصطلح النقدي في الخطاب السردي العراقي،مجلة القادسية في الادب و العلوم التربوية،العدد الثاني،2010،ص5.

الكسوة واللحمة.

و لما كان المصطلح النقدي يشكل أهمية واضحة في صياغة النص النقدي فإن الدراسات النقدية رغم جديتها وتطورها نجدها تزدحم بالكثير من المصطلحات التي تظهر يوميا، يفرزها النقاد العرب نتيجة لتعاملهم مع النقد الغربي.

وعلى الرغم من اِزدحام التعريفات حول المصطلح النقدي قديما وحديثا إلا أنّه لا يزال مضطربا غير مستقر ولهذا يجب أن يستقر وضع المصطلح وشروط صياغته وآليات توحيده، وذلك للتخلص من الإشكاليات التي يغوص فيها المصطلح النقدي إلى يومنا هذا"لأنه نتاج جماعي يحمل كل مقومات مرحلة من مراحل التراث والإبداع السائد في تلك المرحلة وأصول ذلك الإبداع ومعاييره والموازين الذي يزن بها الدارسون والمحللون والنقاد مختلف الأبعاد التي يتشكل منها الإبداع" [1].

ومن هذا يتبين لنا مدى اِهتمام العرب القدامى بالمصطلح النقدي العربي من خلال تداوله في التراث وذلك بوصفه أداة معرفية تساعد في ضبط شتات التصورات وتشابكاتها وعوائقها كما يقوم بتنظيم المفهومات المعرفية وتأطيرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى بوصفه قيمة مرجعية تركز ثقافة واسعة في بؤرة. فمن غير المصطلح لا يكون هناك تواصل حقيقي بين القارئ والنص ويبقى الأثر مستعصيا على قُراء العربية، فالمصطلح هو حجر الزاوية في أي اِتجاه من الاتجاهات النقدية.

المطلب الرابع: إشكاليات المصطلح النقدي

"تثار بين حين وآخر مشكلة المصطلح النقدي أسوة بما يثار من مشكلات أدبية وفكرية، فإذا قمنا بتتبع حركة التأليف في هذا القرن ، فإننا نجد تراثا عربيا ضخما يتمثل في أكثر من ألف وخمسمائة مصطلح أدبي وبلاغي ونقدي"،[2] أي أنّ هناك اِنقطاعا لبعض المهتمين بقضايا الأدب ونقده عن التراث العربي، كان السبب في توليد هذه المشكلة العويصة والمفتعلة، فلو أدرك هؤلاء مناهج الغربيين وعودتهم إلى التراث اليوناني والروماني لاِنتهجوا نهجهم وسلكوا مسالكهم، وكذلك ما ساعد على تبلور هذه المشكلة أن بعضهم لا يعرف الظروف التي نشأ فيها المصطلح والأسباب التي دفعتنا لوضعه"ولم يكن هناك اِطلاع على الأدب الأجنبي وما الطريقة الصحيحة التي تؤهلهم لفهم المصطلح فهما دقيقا، فاِكتفوا بما يُكتب عن الأدب من مقالات التي أوقعته في

[1] منتهى الحراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي في الدراسات النقدية العربية الحديثة والمعاصرة،ص 203.

[2] أحمد مطلوب: معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،الجزء الأول،ط1، 1979ص 27.

الخلط والإضطراب".[1]

وفي الحقيقة فإن إشكالية المصطلح النقدي نابعة أصلا من كونه حصيلة لقوى جذب وطرد، إذ نجد له جذورا تراثية نقدية بلاغية وفلسفية تربطه بالموروث كما أنه يتكئ كثيرا على المفاهيم الوافدة من الثقافات الغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن العرب قديما كانوا المنتجين للمعرفة، ولم يكونوا عناصر مستهلكة فحسب، لذلك لم تظهر هذه المشكلة بالحجم الذي تعاني منه المصطلحات في العصر الحديث، فجُلّها مأخوذة ومستنبطة من مصادر معرفية أجنبية، نُقِلت إلى العربية عن الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية.

حيث سنتطرق في هذه الدراسة إلى هذه المشكلات بالتفصيل نذكر اهمها:

1/تعدد تسميات المصطلح الواحد:

يستعمل النقد العربي تسميات مختلفة لمصطلح واحد ، التي تعد من أهم المشاكل التي يعاني منها النقدي بوجه خاص، وتكشف عناوين عدد من هذه الدراسات النقدية بوضوح إستخدام هذه الظاهرة، ولعل من بعض هذه الأسباب التي أسهمت في نشوء هذه الظاهرة "غياب التحديد الدقيق والواضح للمصطلح النقدي، غياب الإطار النظري المصاحب والثوابت المعرفية المطلقة وكذلك إنعدام الأسس اللغوية العامة لصياغة المصطلح النقدي، وكذا فقدان الآلية الصحيحة في نقل المصطلحات من اللغات الأخرى"[2].

حيث يمثل هذا التعدد خروجا عن أسس بناء المصطلح، كما يشكل هدرا لعددًا وافر من الألفاظ التي يمكن إستثمارها في الدلالة على مفاهيم جديدة، وقد لخص الدكتور"علي القاسمي" صفة المصطلح الجيّد بشرطين:

الأوّل: تمثيل كل مفهوم أو شيء بمصطلح مستقل.

الثاني: عدم تمثيل المفهوم أو الشيء الواحد بأكثر من مصطلح واحد

فالمصطلحات النقدية التي إستعملت بتسميات عديدة للمفهوم الواحد في الدراسات النقدية العربية الحديثة كثيرة نذكر منها:

-**مصطلح الأسلوبية**: علم الأسلوب، الأسلوبيات وهي ترجمة للمصطلح الغربي stylistique /stylisme

مصطلح الشعرية: الشاعرية، الشعري، الاسم النعتي، النعت الاسمي، أدبية، كتابة، علم الشعر، فن الشعر، صناعة الأدب، علم الأدب.

حيث نلاحظ أن هناك خلط في تعدد مترادفات المصطلح الواحد، الذي تدّل على عدم إستقرار وغياب معايير

---

[1] أحمد مطلوب: معجم النقد العربي القديم، ص 27.

[2] منتهى الحراحشة:من مشكلات المصطلح النقدي،ص205.

النقدية الثابتة التي لها كل الصلاحية على توحيده، فهذا لا يعود إلى الناقد بحدّ ذاته أو إلى فلسفة محدّدة بل يعود في الأصل إلى الإختلاف في الأنساق الثقافية بالإضافة أن لكل لغة من اللغات خصوصيتها التي تتميز بها، وطبيعة التحولات الإجتماعية لأنّ الباحث يفاجأ بأنّ معظم هذه المدلولات غربية الأصل وأنّها ترتبط بحركات الفكر الأوروبي وتسير حسب تطور العام" ولعلّ من أهم أسباب هذا التعدد في المصطلح الواحد يعود إلى إختلاف الأوروبيين في المصطلح ونظرتهم إليه من خلال ثقافتهم الخاصة أو مذهبهم الأدبي على عدة مفاهيم.

2/استخدام المصطلح الواحد للدلالة على عدة مفاهيم:

وهي ظاهرة منتشرة بكثرة في الدراسات النقدية الحديثة أدت إلى فوضى في الآراء النقدية وتنافر فيها ،لأنّ الناقد "يغرف من هنا ومن هناك، وتتزاحم المصطلحات الروسية والإنجليزية والفرنسية والألمانية من غير هدف الإظهار و الإطلاع".[1]

فالعاملون في النقد يأخذون من لغات كثيرة تبتعد كثيرا عن اللغة العربية وكما فكرنا من قبل أن لكل لغة لها خصوصيتها التي تميزها عن غيرها، وعلى هذا الأساس يجب أن يتعامل معها، وهذا لا يخدم العملية الإبداعية النقدية وإنّما يقوم على هدمها وجعلها في حالة إضطراب وتبعية للفكر الغربي بكل محدداته، حيث يمكن الوقوف على مصطلح "الأسلوبية "لبيان هذه التعددية في إشتراك المصطلح الواحد.

مصطلح الأسلوبية:

لقد عرف مصطلح الأسلوبية عند النقاد القدماء بالأسلوب وهو عند عبد القاهر الجرجاني "الضرب من النظم والطريقة فيه"[2]، ولكن إذا أبحرنا في تسمية المصطلح من خلال الدراسات الحديثة نجدها تغيرت نوعا ما، حيث أصبحت الأسلوبية أو علم الأسلوب الحديث، وهناك من يرى بأن الأسلوبية بإعتبارها منهجا مستمدًا من المناهج اللغوية لهذا السبب يعرّفها بعضهم فيقول عنها أنها "مزيج من فروع اللغة العام"[3]، ولقد إستُعمل مصطلح "الأسلوبية" في الدراسات النقدية الحديثة للدلالة على عدة أشياء منها أن الأسلوبية هي "البحث عن الأسس الموضوعية لإرساء علم الأسلوب"[4]، وأنها "وصف النص الأدبي حسب مناهج مأخوذة من علم اللغة"[5]، وهي "طريقة نوعية لدراسة لغة الكلام عند الفرد المتوسط عندما تظهر الوقائع التعبيرية محددة وشخصية يقيمها العاطفية

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد عبده ومحمد محمود الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، دس، ص 468-469.

(2) نفسه: ص 468-469.

(3) محمود عياد: الأسلوبية الحديثة، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الأول، العدد الثاني، 1981، ص 124.

(4) عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط1، 1977، ص 95-102.

(5) نفسه: ص 44.

جنبا إلى جنب مع أفكار هذا الفرد الذي يصنع اللغة ويطورها" [1]، وهي "وصف النص الأدبي حسب طرائق مستقاة من علم اللسان" [2]، وهو "نوع من الحوار الدائم بين القارئ والكاتب من خلال نص معين". [3]

وهي "علم غير ذي موضوع" [4]، وهي "الإبلاغية، فرع من الألسنية ينتمي إلى علم أساليب اللغة" [5]، فكل هذه التعريفات والمفاهيم تصب بما يعرف "بالأسلوبية" فهي طريقة فردية خاصة بأسلوب أو دراسة النقد الأسلوبي، كما أنها "الدراسة الموضوعية المنظمة للغة الأثر الأدبي وأصواتها ومفرداتها وتراكيبها ودلالتها وينطوي هذا العلم على الربط المنطقي بين ملاحظات الناقد ونمط من الملائمة الموضوعية ". [6]

حيث يشير ذلك بوضوح إلى ضرورة وضوح المفهوم في ذهن واضعه بصورة عامة وفي ذهن مترجمه في لغة أخرى على وجه الخصوص "وتعدد المنهجيات التي يعتمدها وضعوا المصطلحات وناقلوها فبعضهم يحاول الِالتزام بإمكانيات العربية من وضع واشتقاق ونحت وغيرها وبعضهم يحاول الِالتزام بنقل المصطلح الأجنبي كما هو ،بتغيير بعض أصواته بما يتناسب مع اللغة العربية". [7]

3-ضبابية المصطلح النقدي:

منَ المشكلات التي يعانيها المصطلح النقدي قبل عملية الترجمة، وهي ناتجة عن التضخم النقدي الذي حدث في أوروبا في المنتصف الثاني من القرن العشرين.

وتعد إشكالية عالمية تعاني منها معظم الدراسات النقدية العالمية على اِعتبار أن المصطلح يعتبر شيفرة علمية بالدرجة الأولى تخضع لمبدأ الترجمة الحرفية الذاتية مثال ذلك" مصطلح العلامة SIGN والمؤشر inidex والأيقونة icon، الرمز symbol، الإشارة signal، والشفرة code...الخ وتجلت هذه الضبابية في الاتجاه الدلالي". [8]

---

[1] سلمان العطار: الأسلوبية علم وتاريخ، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، المجلد الأول، العدد الثاني، 1981، ص 133.

[2] منتهى الحراحشة:مشكلات المصطلح النقدي ،ص212

[3] جوزيف ميشال شريم: دليل الدراسات الأسلوبية، دار الوحدة، بيروت، ط1، 1984، ص 7.

[4] صلاح فضل: علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة، مجلة الفصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الخامس، العدد الأول، 1984، ص 218-219.

[5] منتهى الحراحشة: مشكلات المصطلح النقدي، ص 212.

[6] نفسه :ص 212.

[7] مصطفى طاهر حيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 56.

[8] منتهى حراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي، ص 216.

وهي ظاهرة منتشرة بين المصطلحات النقدية وتعد سمة دالة على غموض المصطلح وقلقه وعدم إستقراره و تعود هذه الظاهرة إلى آلية إستخراجه من الجذور الغربية وهي آفة أصيب بها المصطلح النقدي 'لتعارض دلالاته وإشتباكها في ميدان مغلق لا يقضي إلى نتيجة ما جعله يعاني أزمة حقيقة في ممارساته وطرائق إستخدامه".[1]

فما أن يظهر مصطلح جديد في النقد فتهافت عليه النقاد العرب دون فحص وتمعن للبيئة التي ولد فيها المصطلح وكذلك حيثيات نشأته "لأنّ غياب الحوار (...)يتوقف على أزمة المنهج وتحديد لغة الحوار ذاتها وهي لغة الاصطلاح أو بالأحرى المصطلح بوصفه الإجرائية المثلى لتشكل آليات الخطاب النقدي(...)ولما كان واقع المصطلح والإصطلاح في الوطن العربي يتخبط في مزالق منهجية لا حصر لها بات من البديهي أن تتعثر عملية الحوار العربي".[2]

فالنقد العربي لم يكتف بنقل المصطلحات الأجنبية فقط وإنما تجاوز ذلك إلى تعدد الترجمة ووصفها بالإبداع إن صح القول: "حتى أضحى موروثنا النقدي يكاد يخلو من مواضعة عربية خالصة لمصطلحات متفق عليها (...)بعيدا عن إغراق النقد العربي في لجة المصطلحات الغربية المتباينة حينا والمتشابكة أحيانا أخرى".[3]

ولعلّ ذلك كله يعود إلى إنبهار النقاد و الدارسين العرب بالمصطلح النقدي الغربي و نقلهم له بتجرد واضح من خصائصه التي إكتسبتها من البيئة الثقافية التي ولد فيها و عدم معرفة الأسباب التي دفعت إلى وضعه ، دون معرفة الأسباب الكامنة وراء وضعه وعدم الإطلاع على الأدب الغربي اطلاعا مباشرا والتعمق في دلالاته وقراءة ما بين السطور فإكتفوا بالنقل من الكتب والمقالات المترجمة.

و قد ساهمت المجالات الأدبية والنقدية في مثل هذه الفوضى ، وكذلك الكتب النقدية الحديثة كان لها النصيب الأكبر في بروز هذه المشكلة، الذي إعتمد على الترجمات الغامضة والتي يتناولها المتلقي دون أن يفهم منها شيء "فيقع في وهم مفاده أن هذا الغموض أساسه غموض منبع المصطلح النقدي الأصلي، ويعد ذلك تضليلا للمتلقي ولصاحب النص الأصلي من قبل المترجم الذي نقل المصطلح من أصل غامض ومضطرب لأجل التسابق في الحصول على مصطلحات أكثر غرابة"[4]، وهذا أحدث خللا واضحا في صياغة المصطلح في الخطاب النقدي، و خلط واسعا خاصة في المصطلحات النقدية الشائعة "ولعل نقل مثل هذه المصطلحات المتضاربة في

---

[1] منتهى حراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي ،ص 217.

[2]ميلود عبيد منقور: إشكالية المصطلح النقدي، مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، العدد 104، 2006، ص 24.

[3]مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي، ص 21.

[4] منتهى الحراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي، ص 217.

مصادرها وجذوها الأولى وإخضاعها إلى مقاييس ومعايير وتقاليد أدبية ومواصفات ثقافية متباينة، فولد خلطا وارتباكا وغموضا في الممارسات التي تتصل به، فتفاعلت وأصبحت مشكلة ذات سمة حادة في الدراسات النقدية الحديثة".[1]

4–تابعية النقد العربي للنقد الغربي:

هي تعدّ من أخطر مشكلات بل هي أساسها، لِاعتماد النقد العربي في الكثير من الأحيان و تعدد المصادر و المراجع الغربية في تلقي المصطلح النقدي على المصادر والمراجع الغربية ، وتشكيل مفهومه وأدواته وإجراءاته، مما زاد الأمر تعقيدا اختلاف النقاد العرب أنفسهم في تحديد مفهوم المصطلح لِاختلاف ثقافاتهم ومذهبهم النقدي.

ففرض ذلك على النقد العربي أن يعيش حالة من الِاغتراب والِانقطاع عن جذوره، لأن أغلبه مستمدة من جذور غربية النشأة،"تتبلور خطورة هذه التبعية النقدية في النهل من المصطلحات الغربية بطريقة عشوائية غير منظمة مما أدى إلى خلط واضح في مفاهيم المصطلحات وتضاربها وغموض دلالاتها".[2]

حيث نلاحظ بأن الدارسين كلما ظهر مصطلح في الساحة النقدية نجدهم يتهافتون عليه ترجمة وتعريبا دون معاينته وفحصه، ولعل هذه الأزمة جعلت المصطلح يتخبط في العديد من المشاكل وجعلته يعيش أزمة اِصطلاحية خانقة حيث يرجعها بعض النقاد إلى أزمة عربية عامة على جميع المستويات لذلك وهكذا يتبين لنا أن المصطلح النقدي ليس وحده الذي يعاني من أزمات فالحياة العربية ككل تعاني من أزمة فالإنسان العربي مأزوم وهذا كله دفع بنا إلى الِاستعارة من الغرب، ومما يزيد الأمر تعقيدا صدمة الدارس بالمتلقي الذي يجد صعوبة في فهم دلالة المصطلح المقتبس وبالتالي عدم فهمه للرؤية التي تجسدها النصوص للمصطلح الذي احتواه مثل:البنيوية،الكلاسيكية،النفسبنيوية.

إن طبيعة المصطلح الذي وجد في ثقافة معينة لها خصوصية موروثة وهوية لغة يمنحه حرمته التي تحفظ للنص سياقه المعرفي، وهذا يتطلب من الناقل دربة وممارسة وموهبة ذاتية ومعرفة منهجية واسعة وذوقا مدربا إزاء اِختيار المصطلح ضمن "منظومة مرجعية التراث ثم الِاشتقاق العام فالقياس ثم الترجمة ويدنو منها التعريب ثم الِاقتراض وفي النهاية يقع أمر النحت بما له وما عليه".[3]

---

[1] منتهى حراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي ،ص217-218.

[2] نفسه:ص 218.

[3] نفسه:ص 221.

ومحاولة إيجاد جذور عربية لها، لأن تغير النسق الثقافي والوسط الثقافي الذي ينشأ فيه المصطلح "قد يؤدي إلى تغير المصطلح النقدي وجهاز المفاهيم الكامن في ثناياه"[1]،و قد ظهرت العديد من المؤتمرات والندوات التي حاولت جاهدة الإحاطة بهذه المشكلة ومعرفتها وفحصها وتفضيلها وذلك من أجل التخلص منها مثل "مؤتمر النقد الخامس في اليرموك 1994م، ومؤتمر الثقافة العربية من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل، نحو خطاب ثقافي جديد في القاهرة عام 2003 ....الخ".[2]، وكلها كانت تهدف لتخلص من مشكلات المصطلح النقدي.

5-غياب النظريات النقدية العربية:

ساهم غياب النظريات النقدية إلى حدوث شلل في حركة تطور النقد العربي ، لأنه أصبح عاجزا عن تخطي أزمات المصطلح النقدي ودراسته من خلال كل المراحل التي مر بها في مسيرته التاريخية وإستنباطه من داخل النصوص، مما دفع بالنقاد لنقل المصطلحات النقدية جاهزة من نظريات النقد الغربي بطريقة عفوية وعشوائية.

و ذلك بسبب بتر الإجراءات النقدية و حصرها في عملية التلقين لا الإبتكار والإعتماد على ما تزحم منها في دراسة النصوص الإبداعية العربية كسلعه جاهزة للهضم ثم إهمال إجراءات مهمة مثل: "التميز والتقدير والمفاضلة والتحليل والتفسير وهي إجراءات من صلب العملية النقدية عبر تاريخها الطويل".[3]

وكل ذلك ساهم في إلغاء محاولة ولادة نظرية نقدية عربية خالصة قادرة على إستخراج المصطلحات من قلب النصوص النقدية الأدبية ولقد بذلت عدة جهود في سبيل إقتراح نظرية نقدية عربية وكان انطلاقه من تونس ولكنها لقت معارضة ورصد ورفض من السعودية "لأن المصطلح ليس كل شيء، ولكنه ليس إلا مشكلة جزئية بدعوى عدم إختلاف المصطلح بطبيعته عن كلمات اللغات الأخرى، وعدم صياغته بمعزل عن البحث، فالمشكلات لا تعود إلى غياب البحث بقدر ما تعود إلى البحث ذاته".[4]

وإذا قمنا بنظرة سريعة حول التراث النقدي العربي القديم نجده لا يخلو من جهود وإجتهادات منظمة ومنهجية لتأهيل مفاهيم النظرية الأدبية من خلال الأقوال و الآراء السديدة والملاحظات والكتب المستقلة "والمحاولات و الكتب الجادة لوضع أصول نظرية عربية لم تكتمل أو لم تجد من يطورها "[5]، فكل ذلك يساعد على إبتكار وتطوير المصطلح النقدي.

---

[1] شكري الماضي: في نظرية الأدب، ص 205.

[2] منتهى الحراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي، ص 226.

[3] نفسه:ص 227.

[4] نفسه:ص 227.

[5] يوسف أوغليسي: إشكالية المنهج والمصطلح تجربة (عبد الملك مرتاض) النقدية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996، ص 314.

وإذا قمنا برصد حركات النظريات النقدية نجدها أنها لم تكتمل بعد، وظهرت بعض إرهاصاتها عند الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني، إلا أنها لم تتعدى المجال النظري فلم تصل لمرحلة التطبيق الفعلي ،و بتالي تبقى هذه النظريات ضمن الإطار النظري الشكلي فيتحتم علينا العودة إلى تراثنا النقدي العربي لاستقصاء الآراء النظرية لدراسة المصطلح، وفق منهج علمي واضح المعالم .

6-غياب المؤسسات العلمية المسؤولة:

إن ما يعانيه المصطلح النقدي من مشكلات على المستويين الدال والمدلول يعود إلى غياب مؤسسات علمية مسؤولة لديها القدرة على تنسيق مختلف الجهود المبذولة في هذا المجال سواء في المغرب و المشرق العربيين وتجاوز الضعف التي تعاني منه المؤسسات الحالية ، لمواكبة التطور السريع والمتلاحق لمسيرة المصطلح النقدي، مما يتيح للجهود الفردية لتقتحم الساحة النقدية، وبهذا الصدد قيل "مما يترك المجال واسعا للمبادرات الفردية لتدارك الموقف وتعويض الخصائص، بكل ما لذلك من مضاعفات سلبية عديدة ومختلفة، بتعدد أصحابها وإختلاف مؤهلاتهم ومرجعياتهم".[1]

و إنشاء مثل هذه المؤسسات قد تعمل على التخلص من المشكلة ، والفوضى التي تجتاح الممارسات النقدية، فيشعر كأنه أمام تخصصات مختلفة متباعدة، تنهل منها الدراسات النقدية بطريقة عشوائية، وهذا ينعكس سلبا على تشكيل المصطلح وصياغته "ولعل ظهور مثل هذه المؤسسات العلمية المتخصصة في صياغة المصطلحات يسهل عملية جمع المصطلحات المستحدثة وتنسيقها".[2]

إن مثل هذه المؤسسات قد تسهم إسهاما فعالا في رصد المصطلحات النقدية من خلال العودة إلى كتب البلاغة والنقد القديمة، وكذلك تقوم بإطلالة في كتب الأدب واللغة وكتب المصطلحات والفلاسفة، وتقديم تعريفا واضحا للمصطلح النقدي والوقوف على إختلاف المذاهب الأدبية في تحديده وذكر مقابلات المصطلح بأكثر من لغة لمعرفة المقابل الأجنبي و لعل مثل هذه الكتب تزدحم بالمصطلحات النقدية التي تسهل لنا الوقوف على المصطلحات وتطورها، وهذا كله لن يتم إلا بمعرفة مكانة المصطلح داخل الخطاب النقدي العربي ،والحرص على تأصيله وضبط مفهومه "لأنّ الفشل في ترجمة المصطلح أو تعريبه، عبر تأصيله ضمن طرائق فيلولوجية والفشل في مواجهة الخطاب النقدي وبالتالي المسار النقدي عموما"[3]،فالترجمة الخاطئة سينجم عنها الكثير من الإضطرابات

---

[1] منتهى حراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي، ص 228.

[2] نفسه:ص 228.

[3] نفسه:ص229.

والزلل التي سوف تنقل تدريجيا إلى الخطاب النقدي العربي.

لأننا إذا قمنا بمعالجة المصطلحات وتحليلها من خلال البنوك والمعاجم سوف يوفر علينا الكثير من الجهد، وتحدّ من الخلط والفوضى المصطلحية التي تعجّ بها الساحة النقدية العربية الحديثة، لأنّ المجامع لا تقوم بوظيفتها، وفي بعض الأحيان تكون بطيئة في عملها فيلجأ الأفراد لوضع المصطلحات، وإذا قامت هذه المجامع بإنشاء معاجم وبنوك للعناية بالمصطلح النقدي كنظيرتها المصطلحات العلمية التي خاضت أشواطا كبيرة في هذا المجال "التي عني بها الدارسون وضبط المصطلح داخل المعاجم المختصة والبنوك الإصطلاحية"[1]، فنجد أن المصطلحات العلمية إستفادت من تقنية الحاسوب في صناعة المعاجم وإنشاء بنوك إصطلاحية، ولكن ما الفائدة منها إذا ظلت حبيسة في المعاجم ولم ترى النور .

7-الجهود الفردية:

إن قيام الأفراد بالاجتهادات الفردية في مجال المصطلحات، بالإضافة إلى التعصب لمصطلحات بعينها، فلا يتراجع عنها ولو كان على قناعة بداخله بأن المصطلح الآخر أدق وأشمل من المصطلح الذي إبتكره هو، دون أن ننسى تعدد البيئات التي صدر فيها المصطلح.

فعدم شيوع المصطلحات ربما هو راجع إلى فردية الجهود وعدم تفعيلها وإهمال الهيئات والمجامع نشر ما تقره على نطاق واسع، فضعف المصطلح يجعل مستخدميه لا يقتنعون به فيبحثون على مصطلحات أخرى، وهكذا يتفرد كل برأيه فلا يشيع المصطلح الأول ولا يكتب للآخر الغلبة وقد ظهرت بعض الدعوات للقضاء على هذه المشكلة منها دعوة عبد الرحمان بشناق الذي يرى أن "الحل هو قبول المصطلحات العالمية كما تقبلها جميع اللغات الحية ويرى أنه ليس من الحكمة التمسك بنقاوة اللغة العربية من كل شائبة أجنبية".[2]

فكل ناقد يريد أن يكون السبّاق لوضع المصطلح وتكون بذلك له الريادة في وضعه ولعل ذلك يعود إلى "فقدان الناقد العربي الحديث القدرة على إبداع المصطلح من باطن النصوص بما يتلاءم وطبيعة النص المدروس، عن طريق النحت والتعريب والإشتقاق والإستحداث والإبتكار والتوليد بأنواعه اللفظى، والمعنوي الدلالي "[3]، وهذا ما دفع بالنقاد العرب الإعتماد على صنعته من جديد في أغلب الدراسات النقدية لأنه لا وجود لنقد عربي بدون صناعة المصطلح، فالمصطلح النقدي يولد من قاع المجتمع ويظهر على السطح في شكله الأدبي المراد بإبداعه ليجسد

---

[1] منتهى حراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي،ص 229.

[2] مصطفى طاهر الحيادرة:من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص129.

[3] منتهى الحراحشة:من مشكلات المصطلح النقدي،ص213.

مجموعة من الدلالات الواضحة.

لقد سيطر هذا الصراع والتسابق الإصطلاحي حيث جعل الدارس ليس له قدرة على الإبداع وإيجاد دلالة مقابل هذه الدلالة الغربية، فكل ذلك أدى إلى تهميش آلية التواصل وإعتلال المصطلح النقدي.

8-تعدد الجهات التي تهتم بالمصطلح:

بروز جهات عديدة لإختبار المصطلحات مما أدى إلى وجود كلمات مختلفة للمصطلح الأجنبي الواحد في أقطار عربية مختلفة وكذلك في القطر العربي الواحد "وليست هذه الظاهرة قاصرة على اللغة العربية، فقد شاعت هذه الظاهرة عند العلماء الأجانب عندما أخذوا ينظرون إلى لغتنا"[1]، بالإضافة إلى تعدد المنهجيات التي يعتمدها النقاد في وضع المصطلحات "فبعضهم يحاول الإلتزام بنقل المصطلح الأجنبي كما هو بتغيير بعض أصواته بما يتناسب مع اللغة العربية"، ومن الباحثين من يحاول المزج بين اللغة العربية واللغة الأجنبية في صياغة مصطلحاتهم فيقومون بإختيار الصيغة الأجنبية والجذر العربي ومنهم من لا يأخذ بضوابط المصطلح وقواعد وضعه، فنجد بعضهم يقوم بإستخدام تعريف للمفهوم وتوظيف المصطلحات الأجنبية تارة أخرى وهناك من يميل إلى إستخدام المصطلحات التراثية تارة، وفيهم من يفضل خلق مصطلحات جديدة، ويوجد البعض الآخر ممن يفضل إدخال المصطلحات الأجنبية بحروف عربية.

9-تنوع المناهج النقدية:

إنّ المتتبع لمسيرة الحركة النقدية العربية الحديثة عبر تاريخها، يلاحظ تنوع المناهج النقدية وتعدد مصادرها الغربية واختلاف مناهجها، وكل منهج يقوم بفرز مجموعة من المصطلحات الخاصة به، التي تعود إلى مدارس مختلفة ليتناولها النقاد في دراساتهم المختلفة، فتولد وتسود وتهيمن ثم تضمحل وتتقوقع، و ينتقل النقاد إلى منهج جديد ثم يقوم بفرز مصطلحات جديدة خاصة به "علاقتها مبتورة في المنهج السابق لا جذور لها في التراث النقدي العربي وهم يقومون بذلك في غياب منهج شامل ينطلق من خصوصية مستقلة".[2]

و غياب الضبط المنهجي المتكامل لأسباب تتصل بتعدد الإتجاهات والمساهمات النقدية الأخرى كالبنيوية والنفسية وغيرها "مما أدى إلى عدم وضوح الحدود الفاصلة والتحديدات التي قدمت للمفاهيم والمقولات والأنماط التي تشكل الأساس الإصطلاحي"[3]، و هذا يؤدي إلى ظهور كم هائل من المصطلحات النقدية الخاصة بكل منهج

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة:من قضايا المصطلح اللغوي العربي،ص120.

[2] منتهى الحراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي، ص 223.

[3] نفسه:ص 223.

التي وظفها الكتاب في دراساتهم مثل: "الكلاسيكية والرومانسية والواقعية والواقعية التشاؤمية والواقعية التفاؤلية والرمزية والبنيوية والحداثية والشعرية والسردية".[1]

فجلّها لا جذور ولا أصول لها في التراث النقدي العربي بل هي موجودة في النظريات النقدية الغربية مما لا يجعل نقلها إلى اللغة العربية يأخذ صيغة نهائية موحدة، فيولد بذلك مرادفات متعددة واستخدامات مختلفة للمصطلح واحد، وهكذا تبقى الجهود محدودة في وضع مرادفات عديدة للمصطلح، واستخدام المصطلح الواحد للدلالة على عدة مفاهيم "وكل ذلك أحدث ثورة في علم المصطلح النقدي وفي نظامه وبالتالي وضع هذه الدراسات النقدية في مأزق من بينها موتها بالإضافة إلى ظهور دراسات نقدية مغايرة لها"[2]، و كل ذلك احدث ثورة في علم المصطلح النقدي و في نظامه ووضعه في مأزق ،كما يعود ذلك لعدة أسباب منها:

أ–اِختلاف ثقافة الناقل:

نجد اِضطراب في الثقافة بعضهم فهناك ذو ثقافة أجنبية و بعضهم الأخر ذو ثقافته ممتزجة ومختلطة وآخر ثقافته عربية فأوقعهم في الخلط والاِضطراب في الاِستخدام والتداول، نتيجة النقل كذلك من مصادر غير موثوقة ودقيقة مما يوقعنا في جهل فهم المصطلح فهما دقيقا لعدم معرفة الظروف التي ظهر فيها المصطلح النقدي الغربي، والبيئة التي تنشأ فيها وبالتالي "يقتصر دورهم فقط خاصة النقاد ذوي الثقافة الغربية على ما يكتب عن الأدب من مقالات وما ينقل من النظريات الغربية من مصطلحات".[3]

ب–تعدد لغات المصطلح النقدي:

ومما يزيد الأمر تعقيدًا أنّ هذه المصطلحات نقلت بأكثر من لغة أجنبية و هذه اللغات الأجنبية تبتعد كثيرا عن اللغة العربية مثل: الإنجليزية والفرنسية والألمانية، والأمر المتفق عليها أنّ لكل لغة سماتها وخصائصها ومفرداتها "وكثيرا ما يختلف معنى المصطلح في لغة ما عن معناه في اللغة الواحدة".[4] وذلك بسبب "تعدد الجماعات المستعملة للغة واِختلافها أو لتطور الاِصطلاحي'[5]وكثيرا ما نأخذ المصطلحات من مفاهيم أوروبية ترجع أصولها إلى الإغريقية أو جرمانية ورومانية أو يونانية وكذا ما أخذ من اللاتينية ومن الإيطالية والفرنسية والإسبانية أو اِختلاطها بالجذور الجرمانية والجذور اللاتينية.

---

[1] منتهى حراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي، ص 223.

[2] نفسه:ص223.

[3] نفسه:ص 224.

[4] نفسه:ص223.

[5] مصطفى الجوزو:مشكلة النسبة اليائية في المصطلحات النقدية و الأدبية،مؤتمر النقد الأدبي الخامس،جامعة اليرموك،الاردن،1994،ص1.

يجدر الإشارة إلى أن النقد علم له مصطلحاته الخاصة التي تحكم سياق الخطاب لكن العربية لم تبخل بعد بإحتواء المقابل في إطار المعيارية المصطلحية.

ولعل تعدد لغات المصطلح الواحد جعلت الكثير من النقاد يستخدم بعض المصطلحات النقدية وكأنها أوجه لعملة واحدة مثل : "البنيوية structuralism، السيميولوجيا semiologie، السيميوطيقا semiotics"[1]ولعل هذا التعدد الذي يستقى منها الناقد مصطلحاته أدى إلى ظهور ما يعرف بإزدواجية المصطلح ، وتضاربه في الدول العربية، لأنّ النقد في المغرب العربي وبعض دول المشرق العربي ينقل عن اللغة الفرنسية وبعض دول المشرق العربي تنقل من اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى تعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي ، وعدم إختبار مدى قبول الجمهور للمصطلحات الجديدة متعددة

[1]منتهى الحراحشة:من مشكلات المصطلح النقدي،ص224.

الفصل الثاني:
المصطلح النقدي العربي

الفصل الثاني:المصطلح النقدي العربي

المبحث الأول:تلقي المصطلح النقدي في الدراسات الأسلوبية

المطلب الأول: صور من ترجمة مصطلحي Ecart/déviation

من المقرر والمعلوم أنّ المصطلحات مفاتيح العلوم وهي نواتها، حيث لا تقوم أي معرفة أو فن دونها "فقد أصبح يقاس نضج المعارف والعلوم بما توفر في مصطلحاتها من دقة ونسقية وشمول (....) وإذا كانت الترجمة هي التعبير بلغة ثانية عن المعاني التي تم التعبير عنها بلغة أولى، فإن ترجمة المصطلحات هي التعبير عن مفاهيمها بلغة أخرى".[1]

إنّ الشيء الذي يميز ترجمة المصطلحات النقدية عن الترجمة العامة ينحصر في عامل التخصص والتفرد، إذ أنّ من أهم خصائص المصطلح اِنتماءه إلى مجال علمي محدد، فليس يمكن لغير المتخصص أن يقوم بهذه الترجمة المتخصصة "كما لا يتصور أن يكون بمقدور المتخصص في المجال العلمي أن يوفّق في ترجمة مصطلح من مصطلحاته إذا كان يفتقد الخبرة المصطلحية اللازمة".[2]

إنّ ترجمة المصطلحات بوجه عام والمصطلحات الأسلوبية بوجه خاص وإن كانت تتقاطع مع الترجمة العامة في بعض الشروط، فإنها تختلف عنها في بعض الشروط الأخرى، والإحاطة بذلك يمكننا من إقامة ترجمة صحيحة ،ودقيقة لهذا النوع من المصطلحات.

كما أنّ ترجمة المصطلح الأجنبي تتأسس اعتمادا على المميزات التي قام عليها مفهومه في اللغة الأصلية ومن اِرتباطات المصطلح اِندراجه في حقل مفهومي، فالمصطلح النقدي ليس مصطلحا معزولا وترجمته تتطلب الأخذ بعين الإعتبار طبيعة الحقل المفهومي الذي ينتمي إليه.

ويمتاز المصطلح النقدي بوجه عام والمصطلح الأسلوبي بوجه خاص بخصوصية لا تنكر، و ذلك بإنتماءه إلى حقل معرفي معينا ،وهذا ما قام عماد الصابوي بتأكيده قائلا: "من أجل إيجاد آلية منهجية لتوليد المصطلحات العربية المقابلة للمصطلحات الأجنبية يجب التفكير في المسألة على نحو "شمولي" إذ يجب فحص كامل الحقل المصطلحي الدلالي قبل اختيار اللفظ المقابل".[3]

---

(1) معهد الدراسات المصطلحية: علم المصطلح، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، فاس، د ط، 2005، ص 99.

(2) نفسه: ص 100.

(3) نفسه:ص 103.

ليس من المرغوب أن تبنى ترجمة المصطلحات العربية على أساس قواعد اللغات الهند وأوروبية في بناء الكلمة، كما أنه ليس من المقبول صياغة مصطلحات أجنبية وفق قواعد اللغات السامية في بناء الكلمة.

حيث لا يمكن إنكار أن هناك غموضا يكتنف هذا المنهج الأسلوبي، حيث لم ترد تعريفات محددة لهذا الحقل، وحتى المصطلحات الخاصة بهذا الحقل المعرفي متعددة ومتنوعة، لا يمكن ضبطها بسهولة فجزء كبير منها موروث من علوم أخرى،و الجزء الباقي جديد و مبتكر.

و من أهم الأسس المنهجية التي يجب إتباعها في عملية ترجمة المصطلحات النقدية إلى اللغة العربية مجموعة من الشروط و الالتزامات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-اِعتماد المصطلحات الشائعة والمتداولة، لمعالجة مشكلة الترجمة الفردية التي تعّم الدراسات الأسلوبية.

2-عدم اِستعمال المصطلحات الأجنبية كما هي، عندما يكون لها مقابل في اللغة العربية.

3-الاِلتزام بقواعد اللغة العربية في ترجمة المصطلحات.

4-ترجيح المصطلح القابل للِاشتقاق باعتبار اللغة العربية لغة اشتقاقية.

5-ضرورة اِعتماد السهولة والتسهيل، لا الصّعوبة والتصعيب والموافقة لا المخالفة والوضوح لا الغموض، إذ ليس من شأن الغموض والمخالفة إلا أن يعقدا الفهم على القارئ العربي المتخصص ويبعداه عنه وينفّراه من لغته العربية.[1]

6-مراعاة توصيات المجامع اللغوية العربية، وما يتفق عليه أهل الاختصاص.

يمكننا أن نأخذ مصطلح الاِنزياح كعينة تمثيلية للتدليل على مرجعية علم الأسلوب، وإبراز مستويات التلقي والترجمة:

[1] حسن عزالة: مقدمة قاموس الأسلوبية والبلاغة، منشورات ألفا، مالطا، ط1، 1996، ص 4.

مصطلح: déviation/ Ecart

المقابل العربي	اسم المترجم	المصدر
الإنحراف	عبد السلام المسدي	الأسلوبية والأسلوب، ص 100-101
	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 58
	محمد عبد المطلب	قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص 23-45
	عدنان بن ذريل	اللغة والأسلوب، ص 158
	حسن ناظم	مفاهيم شعرية، ص 111-117-200
	سعد مصلوح	علم الأسلوب، ص 43، 152
	نعيم اليافي	مقدمة لدراسة الصورة الفنية، ص 27
	محمد علي الخولي	معجم علم اللغة النظري،ص72.
	فهد حكام	النقد الأدبي والعلوم الإنسانية، ص 108-113
	محمد مفتاح	في سيمياء الشعر القديم، ص 50-51
	مصطفى ناصف	نظرية المعنى في النقد العربي، ص 85.
	محمد حسن عبد الله	اللغة الفنية، ص 5
	عبد العزيز الأهواني	مشكلة العقم والابتكار في الشعر، ص 2، 3
	محمد العناني	إضاءة النص، ص 6
	محمد المبارك	خصائص العربية ومنهجها الأصل في التجديد والتوليد، ص 97
	ابن رشد الوارد	الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، ص 85،175، 7
	قاسم المومني	نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، ص 326
	كمال أبو ديب	في الشعرية، ص 17-85
	محمد رشاد الحمزاوي	في العربية والحداثةوالفصاحة فصاحات، ص 79
	شكري عياد	مدخل إلى علم الأسلوب، ص 36، 37، 38
	حسين الخمري	شعرية الإنزياح، ص 241

الانزياح	عزت محمد جاد	نظرية المصطلح النقدي، ص 6
	عبد السلام المسدي	الأسلوب والأسلوبية، ص 100-101
	حميد لحميداني	معايير تحليل الأسلوب، ص 87
	محمد عبد المطلب	قضايا الحداثة عند عبد القادر الجرجاني، ص 23-45
	بسام بركة	معجم اللسانية، ص 89
	عدنان بن دريل	الدقة والأسلوب، ص 158
	عزت محمد جاد	نظرية المصطلح النقدي، ص 76
العدول	حسن ناظم	مفاهيم الشعرية، ص 112-117
	محمد رشاد الحمزاوي	في العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، ص 79
	محمد عزام	الأسلوبية منهجا نقديا، ص 31
	عبد الملك مرتاض	شعرية القصيدة، ص 129-178
	حسن خمري	شعرية الإنزياح، ص 241
	عبد السلام المسدي	الأسلوبية والأسلوب، ص 100-101
	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 63
	التهامي الراجحي الهاشمي	معجم الدلائلية، ص 165
	عبد الله حولة	مجلة فصول، م 5، عدد 1، ص 86
	فهد حكام	مفاهيم شعرية، ص 111-116-117
	تمام حسن	الأصول، ص 135-146
الإختلال	عبد السلام المسدي	الأسلوب والأسلوبية، ص 100-102
الخطأ	عبد العزيز الأهواني	مشكلة العقم والابتكار في الشعر، ص 2-3
	محمد مبارك	خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد، ص 97
	ابن رشد الوارد	الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغة عند العرب، ص 85-175-

		177
	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 58
الفضيحة	عبد السلام المسدي	الأسلوب والأسلوبية، ص 100-101
	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 63
الشدود	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 58
	حميد لحميداني	معايير تحليل الأسلوب، ص 37
	عبد السلام المسدي	الأسلوب والأسلوبية، ص 100-101
	مجدي وهبه/كامل المهندس	معجم مصطلحات الأدب، ص 106-107
	محمد علي الخولي	معجم علم اللغة النظري، ص 82
	شكري فيصل	المجتمعات الإسلامية في القرن الأول، ص 361-363-364-370-418
اللحن	عبد السلام المسدي	الأسلوب والأسلوبية
	محمد حسن عبد الله	الصورة والبناء الشعري، ص 153
	محمد رشاد الحمزاوي	في العربية والحداثة أو الفصاحة، فصاحات، ص 79
الفارق	مبارك مبارك	معجم المصطلحات الألسنية، ص 92.
	سعيد علوش	معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص 93
	جوزيف شريم	دليل الدراسات الأسلوبية، ص 5
	بسام بركة	معجم اللسانية، ص 89
فرق	عدنان بن ذريل	اللغة والأسلوب، ص 158
المفارقة	سعد مصلوح	علم الأسلوب، ص 43-152
العصيان	عبد السلام المسدي	الأسلوبية والأسلوب، ص 100-101
البعد	محمد بنيس	ظاهر الشعر المعاصر في المغرب، ص 2
	شكري مبحوث	الشعرية، ص 89

التبعيد	اليمني السعيد	الآداب، ص 60
فجوة	مجدي وهبة /كامل المهندس	معجم مصطلحات اللغة والأدب، ص 209
	بسام بركة	معجم اللسانية، ص 89
	محمد عناني	إضاءة النص، ص 6
	كمال أبو ديب	معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص 31
المجاورة	أحمد درويش	النظرية الشعرية، ص 35
التجاوز	المنصف عاشور	التركيب عند ابن المقفع، ص 313
	محمد رشاد الحمزاوي	في العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، ص 79
الخروج	محمد عناني	إضاءة النص، ص 6
الجنون	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 63
	عبد السلام المسدي	الأسلوبية والأسلوب، ص 100-101
الكسر	عبد السلام المسدي	الأسلوبية والأسلوب، ص 100-101
	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 63
اِنعطاف	نور الدين السيد	الأسلوبية وتحليل الخطاب، ص 189
تحريف	حسن ناظم	مفاهيم الشعرية، ص 111-117-120
إزاحة	كمال أبو ديب	الرؤى المقنعة، مجلة فصول، ع3، ص 55
الإختلاف	عدنان بن ذريل	اللغة والأسلوب، ص 158
الميل	محمد رشاد الحمزاوي	في العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، ص 79
	مصطفى ناصف	اللغة بين البلاغة والأسلوبية، ص 108-133-319
الإتساع	توفيق الزيدي	أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، ص 86
اِبتعاد	بسام بركة	معجم اللسانية، ص 89
الفاصل	بدر الدين القاسم الرفاعي	النقد والأدب، ص 84، 85.

المطلب الثاني: نقد المصطلحات

يتيح لنا هذا الجدول مشهدا اِصطلاحيّا مروعا، ، وقد حاولنا اِصطياد أكبر قد من المقابلات العربية المقترحة لهذين المصطلحين الأجنبيين وهما: deviation/ Ecart حتى تبين لنا فضاعة الوضع الذي يعيشه المصطلح النقدي .

وإذا قمنا بنظرة خاطفة سوف نلاحظ مدى خطورة المشهد في الساحة النقدية، وهذا ما عبر عنه يوسف وغليسي قائلا : "...إن المعادلة النقدية الغربية أ=س تنزاوح في الخطاب العربي إلى أ=س ن ".[1]حيث ن = 29

على اِستكثارهم من الحدود الاِصطلاحية التي تعبر عن مفاهيم متداخلة حينا و متقاربة حينا أخر،فإنّهم يجمعون – ضمنيا–على انتقاء كلمتيdéviation/écart مصطلحين أساسيين في تداول هذا المفهوم،حيث تنفرد الفرنسية باِستعمال المصطلح الأول،بينما تنفرد الفرنسية باستعمال المصطلح الثاني.

إنّ اللغة الفرنسية قد عرفت الكلمة الاسميةécart في القرن 12م و فعلها écarter بمعنى الفسخ أو التقطيع أو"الطريق المتفرع إلى أربعة اتجاهات أو المسافة الفاصلة بين الأشياء أو الأشخاص".

أمّا كلمةdéviation و التي لم تعرفها الفرنسية إلاّ في القرن 15م،فإنّها مشتقة من الكلمة اللاتينية المتأخرة deviatio،بمعنى الانحراف عن الطريق حيثvia هي ظرف مكان معناه:عن طريق،أو بطريق،أو في طريق.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح انتقل إلى اللغة العربية من خلال الترجمات والإطلاع على الدراسات النقدية الغربية الحديثة، ولقد اختلفت تسميات المصطلح في النقد العربي وذلك باختلاف النقاد الذين يتعاملون مع هذا المصطلح فانعكست هذه الظاهرة على اللغة العربية وهذا ما ذكره عبد السلام المسدي:

الإنزياح l'ecart لغاليري

التجاوز l'abus لغاليري

الإنحراف la deviation لسبيتزر

الإختلال la distorsion لبايتار

المخالفة l'infraction لتيري

الشفاعة le scandale لبارت

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، ص 287.

الانتهاك le viol لكوهن.[1]

خرق السننla violation des normes لتودوروف

اللحنl'incorrection لتودوروف

العصيان la transgression لاراجون

التحريفl'aleration لجماعة مو

كما هو واضح من خلال الجدول أنّ الدراسات الأسلوبية تنازعت على ثلاث مصطلحات هي،الإنحراف و العدول و الإنزياح.

و لقد شاع مصطلح الإنحراف عند طائفة من الدارسين من أهمهم: عبد السلام المسدي، صلاح فضل، محمد عبد المطلب، محمد العناني، عدنان بن ذريل، حسن ناظم، سعد مصلوح، نعيم اليافي، محمد علي الخولي، ويمتاز مصطلح الإنحراف بين كل المصطلحات الموجودة أمامنا بقدر وافر من الكفاءة الدلالية والشيوع التداولي جعلها تهيمن على سواها، ثم تأتي مصطلحات أخرى مثل الإنزياح والعدول،و نؤكد ذلك من خلال الإحصائيات التي قام بها و غليسي حيث قال"الانحراف لا يخلو أيضا من دلالة أخلاقية سلبية فانه مفروض بقوة التداول و الشيوع لذلك يظل إلى جانب الإنزياح يتنازعان المفهوم"[2]

وإذا قمنا بتتبع حركة المصطلحين Ecart/déviation التي ترجمت إلى اللغة العربية بعدة مصطلحات نستدل من خلال الجدول السابق أنّ الإختلاف لم يكن في مستوى الأفراد فقط، بل تعداه إلى مستوى الفرد الواحد، لذلك ترى الباحث الواحد يعمد إلى تبني أكثر من مصطلح، ولعل هذا راجع إلى عدم قناعته بما وجده سابقا أو عدم رضاه عما اقرّه هو نفسه،و هذا ما يلاحظ عند طائفة من الدارسين مثل: عبد السلام المسدي يستعمل مصطلحات الإنحراف والإنزياح والعدول والاختلال، الفضيحة، الشدوذ، اللحن، العصيان، الجنون، الكسر.

وقد نجد المترجم أو الناقد يعتمد المصطلح خلال فترة ثم يتخلى عنه فيما بعد، فالمشكل هنا متعلق بقلة الإكتراث بالضبط و التداول الإصطلاحي.

كما نشاهد أن الباحث يقوم باستعمال ضمن القول الواحد أكثر من مصطلح ومثال ذلك قول أحد الباحثين "إن الشعرية تتحدد بالمجاز والمجاز فرق أو انحراف (خرق) ويرادفه عنده اللحن بمفهوم النحو التوليدي-التحويلي

[1]يوسف وغليسي:اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد ،ص208-209.

[2]نفسه:ص 218

(...)ولكن لماذا العدول عن الحقيقة إلى المجاز"[1]، حيث لم يسلم الباحث من الترادف عندما قام بذكر أكثر من مصطلح: كان يكفيه تسمية مصطلح واحد للدلالة على المفهوم فحشد المصطلحات الأخرى: الإنحراف، خرق، اللحن، العدول، فالتبس الأمر على القارئ،و لم يهتد إلى عرض الباحث و مصطلحه المفضل على مرادفاته،يراوح بينها و بينه أثناء الدرس و التحليل

وكذلك وقع للمسدي عندما توسع في التعبير و الإرداف عندما قال: "أن القدماء كانوا يعتبرون أن كل تغيير يطرأ على قواعد اللغة إنما هو إنتهاك لأبدية قوانينها فهو بالتالي لحن اللغة وتسلط أصلها فيكون شأنه بمنزلة البدعة و في كل بدعة عدول وإنحراف وما إن يظهر الشدوذ حتى يثري المجموعة المقاومة".[2]

يقول أحد الباحثين: "الأسلوب ابتعاد Ecart عن الكلام المألوف والمستعمل وهو أيضا نشاز(نشوز)(كما وردت عند صاحبها) وإنحراف عن الكلام المألوف والمستعمل".[3]

فمصطلح الانحراف مأخوذ من الدراسات النفسية عند فرويد لهذا عرف انتشارا واسعا في الدراسات الأدبية، فالمصطلح يمتلك بعد سلبي، حيث نجد بعض الباحثين لجأوا لبعض المصطلحات للتخلص من الدلالة السلبية التي يحملها مصطلح الإنحراف وهنا يقع الباحثون في إشكالية تعدد المصطلح الواحد "إن التحول عن مصطلح الإنحراف إلى الإنزياح قد ارتبط بما يخفيه الإنحراف من ايحاءسلبي".[4]

فهناك الكثير من الباحثين يقومون باستعمال مصطلح الإنحراف واللحن مترادفان و هذا ما نجده عند محمد حسن عبد الله حيث يقول: "وهذا يعني في نظر الأصمعي أن الشاعر إنحرف بدلالة الكلمة وخالف المعنى المعجمي الذي حدده إطراد الإستعمال"[5].

كما يرد الإنحراف بمعنى التحريف والفهم الخاطئ كما جاء في قول القاسمي المومني "إن تأكيد الفارابي على حرفية الصلة بين المحاكاة و(بين)(هكذا وردت عند صاحبها) العالم الخارجي جعله ينحرف لمفهوم المحاكاة الأرسطي

---

[1] احمد ويس:الانزياح و تعدد المصطلح،مجلة عالم الفكر،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب ،الكويت ،المجلد الخامس و العشرون،العدد الثالث،مارس،1997،ص61.

[2] نفسه:ص 61.

[3] موسى ربايعة: الأسلوبية مفاهيمها وتحليلاتها، جامعة الكويت، الأردن، ط1، 2003، ص 45.

[4] نفسه: ص 44-45.

[5] احمد محمد ويس:الانزياح و تعدد،ص63

ويحولها إلى مجرد نقل سلبي للعالم الخارجي، وكان هذا الإنحراف في الظن الغالب سببا في إنحراف أشد عند لاحقيه من النقاد الفلاسفة".[1]

كما يرد الإنحراف للدلالة على عاهات النطق والأمراض النفسية أو الفاسد من السلوك "وهذا كله يعني أن المتخيلة هيأة بطبيعتها والإنحراف التي يترتب عليه إنحراف السلوك الإنساني، خاصة عندما تتحرر من العقل وتصادف مزحا فاسدا أو فكرا مضطربا لا يضبطه العقل أو يحكم مساره."[2]

ولقد شاع استعمال مصطلح الإنزياح عند نخبة من الباحثين أمثال عبد السلام المسدي، حميد لحميداني، محمد عبد المطلب، بسام بركة، عدنان بن ذريل، حسن ناظم، عزت محمد جاد، محمد رشاد الحمزاوي، محمد عزام، عبد الملك مرتاض، حسن خمري، وغيرهم.

ويأتي هذا المصطلح في المرتبة الثانية بعد الإنحراف حيث إستعمل من قبل النقديين والأسلوبيين بغزارة وهيمنة على الساحة النقدية كترجمة للمصطلح Ecart، حيث ظهر لأول مرة عند عبد السلام المسدي في كتابه "الأسلوبية والأسلوب" والحق أن كلمة Ecart كما هي مصطلح أسلوبي قد تجاذبته في العربية عدة ترجمات ولم يكن حظها من الصحة والشيوع واحد، ولعلها قد ظهرت أول مرة في تقديم عبد السلام المسدي في كتاب ريفاتير "محاولات في الأسلوبية الهيكلية" كما اعتمد مصطلح آخر وهو التجاوز ثم تخلى عنه وعاد إلى مصطلح الإنزياح.

يجدر الإشارة أن المسدي صحيح اعتمد الإنزياح ولكن لم يلبث مخلص له لمدة طويلة، حيث استعمل فيما بعد مصطلح العدول حسب ما جاء به محمد ويس حيث يقول: "...عندما استعمل مصطلح "الإنزياح" ترجمة لمفهوم Ecart أول مرة كان يقصد في إبراز سمة الجدة من حيث هو متصور إجرائي طارئ على سنن التأليف في اللغة العربية ثم جاء مصطلح العدول إحياء لمصطلح بلاغي تراثي لم يعد يجرّ محاذير الالتباس".[3]

و شاع هذا المصطلح ولقي حظه من الانتشار حيث استعمله تمام حسان في العديد من مؤلفاته، ونجده عند حمادي حمودة، مصطفى السعدي، الخطيب بكوش، صلاح فضل، التهادي الراجي الهاشمي، فهد حكام، تمام حسان،

فالمشكل لا ينتهي عند هذه المصطلحات الثلاثة حيث ظهرت مصطلحات كثيرة مرادفة لـ déviation/Ecart كالإختلال عند عبد السلام المسدي والخطأ عند عبد العزيز الأهواني، محمد مبارك، ابن رشد الوارد، صلاح

---

[1] احمد محمد ويس:الانزياح و تعددالمصطلح،ص63.

[2] نفسه:ص 63.

[3] نفسه:ص 64.

فضل، الفضيحة عند عبد السلام المسدي، صلاح فضل، اللحن عند محمد رشاد الحمزاوي الفارق عند مبارك مبارك، سعيد علوش وغيرها.

ولا شك أن كثرة المصطلحات سوف يؤثر على النقد العربي الجديد، كما يبدو أن مصطلح Ecart عسير الترجمة لأنه غير مستقر.

فالمتأمل في كل هذه المصطلحات يرى أنه أمام معجم لغوي عادي "يشرح الكلمة الأجنبية الواحدة بكل ما أتيح له من مقابلات عربية تحيط بأطراف هذه الكلمة لا أمام معجم اللساني".[1]

وخلافا لبعض هؤلاء الدارسين الذين يبلغون التعبير عن هذا المفهوم الأسلوبي بمصطلحات أقل شهرة وأدنى تداولا، فنجد عبد الملك مرتاض يكتفي بمصطلح الإنزياح فقط حين يراه كافيا، اصطلاحيا للدلالة على "المروق عن المألوف في نسج الأسلوب تخرق التقاليد المتواضع عليها بين مستعملي اللغة (...) فكان الإنزياح خرق للقواعد المدرسية المعيارية للأسلوب"[2]، حيث تعامل البلاغيون العرب القدامى مع هذا المفهوم بعدة مصطلحات مختلفة :كالتقديم والتأخير والاختصار والحذف.

إنّ المصطلح النقدي يعيش حالة من القلق والإضطراب، فإذا كانت هذه الظاهرة (الإنحراف) تمتلك هذا الكم الهائل من المصطلحات فإنه لا يخلو من تضليل الدارس الذي يظن أنه يتعامل في كل مرة مع مصطلحا جديدا.

ونستدل مما سبق أن مصطلح الإنحراف واحد من المصطلحات التي تتردد في الدراسات النقدية العربية الحديثة والبلاغية، ولكن التعامل مع هذا المصطلح يكشف عن الإشكاليات الكثيرة التي يعاني منها المصطلح النقدي العربي، من خلال تعدد الأسماء لتدل على المسمى الواحد، فهذا التعدد مظهر لإنفلات المصطلح وشاهد على الفوضى الذي يعيشها.

ومن هنا فإرساء المصطلح النقدي يصبح عملية أساسية وجوهرية في مسيرة النقد العربي، إذ لا يمكن أن يستمر النقد العربي دون عراقيل أو معوقات ما دام أن المصطلحات المستخدمة تظل مصطلحات متذبذبة تصل ذروتها عندما تتعود الأسماء لتدل على المسمى نفسه عند الناقد الواحد في الدراسات نفسها أو في دراساتها المختلفة.

وفي الأخير يمكن القول أن ترجمة المصطلح الأسلوبي ليس بالعملية اليسيرة باعتبارها ترجمة متخصّصة تعنى بنقل المصطلح، فهو الوسيلة الأنجع والأفضل في عملية نقل معاني المصطلحات،فالترجمة الأسلوبية لا تخلو من الغموض

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، ص 213.

[2] نفسه:ص215.

والتعقيدات و الإلتباس، من خلال تداخل بعض المصطلحات بعضها مع بعض، بالإضافة إلى غزارة وحدّة المصطلحات الأسلوبية لحداثة استقرار هذا العلم.

كما تتميز بعض مصطلحات علم الأسلوب بالغموض و تعدد الترجمات للمصطلح الواحد في الكتاب الواحد، بالإضافة إلى مصطلحات تنتقل إلى حقل الأسلوب من مجالات معرفية أخرى مثل: مصطلح الإنحراف الذي تم نقله من الدراسات النفسية إلى الدراسات الأسلوبية، بالإضافة إلى غلبة النزعة الفردية في وضع المصطلحات فأساس الإصطلاح هو الإتفاق، ولكن الوضع الذي يعيشه المصطلح النقدي خلاف ذلك .

وبعد التنقيب المطول عن المعادلات العربية التي ترجمت هذا المفهوم مع الإستعانة بدراسة الباحث أحمد محمد ويس، ما لم تقع عليه من بدائل اصطلاحية أخرى، يمكننا من تجميع هذا الرصيد المصطلحي: الإنزياح، الإزاحة، الإنحراف، التحريف، الفارق، المفارقة، الإختلاف، الخرق، الإختراق، الفجوة، البعد، الإبتعاد، التبعيد، الفاصل، الشدوذ، النشاز، الفضيحة، الخروج، عدم التقيد، نقل المعنى، الإتساع، التباين، التضاد، الإختلال، الإطاحة، المخالفة، الخطأ ،اللحن، اللحنة، الإخلال، الخلل، العدول، التجاوز، المجاورة، الشناعة، الإنتهاك، العصيان، الجنون، الحماقة، التناقض، التنافر، مزج الأضداد، الجسارة اللغوية، الغريب، الغرابة، الإغراب، التهريب، الإبتكار، الخلق، الأصالة، الكسر، كسر البناء، الإنكسار، انكسار النمط، التكسير، التدمير، التهديم، التشويه، التفجير، الإستطراد، الإنحناء، الإنزلاق، مسافة، التوتر، اللاعقلانية اللغوية.

وإذا قمنا بتتبع ثلاثة أرباع هذه الحصيلة الهائلة يمكن الإستغناء عنها لأنها محدودة القوة الاصطلاحية أو ضئيلة حظ التداول ومنعدمة الكفاءة المفهومية، أو هي محمولات لموضوعات أخرى من حقول معرفية أخرى غير أدبية.

وعليه يمكننا أن نسقط كلمات من نوع: الشناعة، الشدوذ، الفضيحة، الجنون، النشاز، العصيان، لما تحمله من دلالات مرضية ومحمولات أخلاقية سلبية ليست جديدة أن تكون مصطلحات نقدية بل إنها بعيدة جدا عن اللياقة التي تحمل بالأدوات النقدية أن تتسم به ثم إننا لسنا في موضع إضطراري كي نقبلها ".[1]

كما نجد هناك مصطلحات مشغولة في مجالات أخرى مثل: الإختلاف، الخلق، الأصالة، التغريب، المفارقة، التباين، التضاد، العدول.

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، ص 217.

المبحث الثاني: المجامع اللغوية وتوحيد المصطلح

المطلب الأول: توحيد المصطلح

إنّ تعدد المصطلحات والحاجة إلى توحيدها، هو مطلب دولي لا تسعى إلى تحقيقه اللغة العربية فقط، بل إنّ عناية الدول بهذا الأمر قادتها إلى تأسيس منظمة متخصّصة في التوحيد.

فتوحيد المصطلحات أمر يسعى العلماء إلى تحقيقه و قامت البحوث و الدراسات من اجل تلمس قضاياه،و محاولة تجاوز العقبات التي تحول دون الوصول إليه و كانت النقاشات حوله تأخذ مكانها في أروقة المجامع و المؤسسات بل أصبح غاية تضعه المؤسسات المختصة بالمصطلحات على رأس أولوياتها ،و أخذت تبحث عن السبل الموصلة إلى تحقيقه.

ونجد الخليل في كتابه العين يعرّفه فيقول: "وحّد الشيء فهو يحّد حدّة وكل شيء على حدّة بائن من آخر، يقال: ذلك على حدّته ومما على حدّتها وهم على حدتّهم والرجل الوحيد ذو الوحدة وهو المنفرد لا أنيس معه، وحاده ووحدّه ووحدّ".[1]

نلاحظ من خلال ما تقدم أن لفظة التوحيد تدل على التفرد والتميز، أما فيما يخص دلالة هذه اللفظة في المجال المصطلحي فهي تدل على: "تخصيص لفظة واحدة للدلالة على المفهوم الواحد بحيث لا يشار باللفظة الواحدة لأكثر من مفهوم ولا يشار إلى المفهوم الواحد بأكثر من لفظة".[2]

يعرف علي القاسمي التوحيد المعياري بصورة عامة " هو تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف والِاشتراك اللفظي وكل ما يؤدي إلى الغموض والِالتباس في اللغة العلمية والتقنية".[3]

لقد قامت العديد من الدعوات التي أحست بخطورة الوضع الذي تعيشه اللغة العربية ، فتعالت الأصوات التي تنادي بتوحيد المصطلحات لجعل اللغة العربية لغة علم في مجالاتها المختلفة وأنشطتها المتعددة، فهناك لغات أقل حظا من اللغة العربية وأقصر عمرا وأقل تجربة وقد أثبتت تواجدها وأصبحت هي لغات التعليم والإدارة الخاصة بشعوبها كالصينية والتركية، ...الخ.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات محمود علي بيضون، دار الكتب العلمية، لبنان، الجزء الرابع، ط1، دس، ص 51.

[2] مصطفى طاهر الحيادرة:من قضايا المصطلح اللغوي العربي،ص9.

[3] نفسه:ص33.

فالدعوة إلى توحيد المصطلح العلمي وجدت منذ بداية اتساع العلوم والفنون وتعددت مصادرها في مطلع هذا القرن، فإتسعت ساحات الترجمة من قبل أفراد من لغات مختلفة دون ضوابط وأسس واضحة المعالم وهذا كان السبب الذي أوجد إختلافات في تسمية مفردات المصطلحات التي "تعود لمادة علمية أو فنية واحدة، في القطر الواحد ناهيك عن الإختلافات الكبيرة بين قطر وأخر، مما أدى إلى تعدد المصطلح العلمي العربي المقابل للمصطلح الأجنبي".[1]

لقد كانت دعوة الباحثين واضحة منذ بداية القرن إلى تدارك هذه الظاهرة الخطيرة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الندوات والمؤتمرات وبالعودة إلى آراء المتشددين بالنسبة لقضية التوحيد المصطلحي المطلق في أن لا يكون للمصطلح الأجنبي الواحد بل للمفهوم العلمي الواحد إلا مقابل عربي واحد، ولا يكون للمصطلح العربي الواحد مقابلا لأكثر من مفهوم علمي واحد لذلك قيل "لا خلاف في ضرورة ذلك، طبعا في نطاق المصطلحات، التي يحكم خروجها إلى مفهوم علمي أو تقني محدد ومتميز ،اتخذت ما أسميناه المستوى المصطلحي الثالث فلا يقبل الترادف ولا التباين ولا المشاركة وإلاّ إختلف المفهوم وضاع المعنى".[2]

لقد تعددت الدعوات المنادية بتوحيد المصطلح في شتى أرجاء الوطن العربي، وذلك من أجل الخروج عن الأزمة الحضارية ،فكل تلك الجهود بذلت في سبيل توحيد المصطلح العربي وتخليصه من بعض المشاكل التي يواجهها حفاظا على وحدة اللغة العربية لأن تنسيق المصطلح وتوحيده على صعيد الوطن العربي أمران مهمان "بل لقد آن الأوان لنبحث طريقة الالتزام أو الإلزام بما يتفق عليه عربيا في مؤتمرات التعريب أو تلك المصطلحات الأجنبية التي وضعت العامية لها مرادفات أو أصبحت شائعة لديهم".[3]

المطلب الثاني: جهود المجامع العربية

إنّ إختلاف المصطلحات العلمية داء من أدواء لغتنا الضادية، وهذا الداء في نمو وتطوّر كلما زاد إتساع الثقافة العربية، وزاد عدد الأفراد الذين توكل إليهم مهمة نقل هذه العلوم الحديثة، ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعدد المصطلحات هو إنقطاع التواصل بين العلماء في مختلف أقطار الوطن العربي، بالإضافة إلى الجهود

---

[1] محمد علي الزركان: الدعوات المبكرة إلى توحيد المصطلح العلمي العربي من قبل الأفراد والجماعات، مجلة اللسان العربي، العدد 41، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1996، ص 69.

[2] أحمد شفيق الخطيب: حول توحيد المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، العدد 42، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، د س، ص 23.

[3] تيسير الكبلاني: اللغة العربية الدارجة وعملية توحيد المصطلح، مشاكل وحلول، مجلة اللسان العربي، العدد 54، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم،مكتب تنسيق التعريب،الرباط،ص171.

المتفرقة وخاصة الفردية فهذه الإزدواجية نادت بضرورة إنشاء هيئات و مجامع متخصّصة تعمل على تقويمها و كذا توحيدها ،للحصول على ترجمة سليمة بمعنى الحدّ من الإزدواج المصطلحي تم تأسيس المجامع اللغوية لهذا الغرض .

ولكن الشيء الذي يعيب هذه المجامع بوجه خاص هو إنعدام التنسيق بين أصحابها، كأن المجامع ظهرت لأصحابها فقط، ولا يستفيد منها بقية الناس رغم وجود اتحاد المجامع اللغوية لذلك يقول عبد الكريم خليل "كان القصد الأسمى من انبعاث حركة المجامع، العمل لإعداد لغة قومية شاملة في مفرداتها واصطلاحاتها الإستعمالية التي تجري مجرى الوسائط في تأدية الغرض العلمي".[1]

1-المجمع العلمي العربي بدمشق:

يعتبر هذا المجمع أسبق المجامع ظهورا، حيث نشأ في العهد الفيصلي سنة 1919، في سوريا، ولقي إقبالا واسعا وخاصة في سوريا وخلال الفترة الممتدة (1919-1934)، حوالي الخمسة عشر عاما، كان هدفه الوحيد العمل على تنمية اللغة العربية وكان نشوؤه "صورة حقيقة لمسيرة التعريب في الوطن العربي وتوافقها مع حركة التحرر والإنعتاق من نير الأجنبي".[2]

حيث أحست الحكومة السورية منذ قيامها "أن الحاجة ماسة إلى رهط من الأدباء والعلماء واللغويين العرب يعملون على تصحيح لغة الموظفين في الحكومة، ويشرف على لغة الكتب المدرسية في المدارس العسكرية والمدنية ويضعون المصطلحات العلمية العربية أو يحققونها "[3]، فالهدف الرئيسي الوصول باللغة العربية إلى أعلى المراتب وتنميتها بشتى الطرق، فهو المجمع العربي الأول الذي ظلّ أكثر عقد من الزمن.

فالمجمع قد مرّ بعدّة تسميات و الحق بمؤسسات متعددة حتى سنة1960م، فعند تأسيس الحكومة أحس رؤساء الدواوين ضرورة إيجاد كلمات وأساليب إدارية عربية جديدة، وإزالة الغموض و العجمة عن لغتهم و ركاكاتها، فأرسلوها إلى المجمع بغية الوصول لمبتغاهم، فنظر "في كلمات وتعابير وردت إليه من ديوان المعارف والشرطة الأوقاف والمجلس البلدي والصحة والمصرف الزراعي فأبقى بعضها على حاله لصحته وعروبته وبدّل بعضه كل التبديل". [4]

---

[1] عبد الكريم خليفة: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط1، 1987، ص 218.

[2] نفسه:ص 50.

[3] عبد الله واثق شهد: تطور المصطلح العلمي العربي في مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة اللسان العربي، العدد 54، ص 130.

[4] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق، 1998،ص50.

فهذه كلها جهود طيبة قام بها المجمع في سبيل ترقية اللغة العربية وتنميتها وإنقادها من الركاكة ، كما كان يهدف الوصول إلى مصطلح عربي موحّد.

فرغم من قلة الجهود المصطلحية فإنه "خدم أعضاؤه التعريب بمفهوم العام بشكل فردي في مؤلفاتهم الجامعية لا لأنهم انطلقوا من مقررات مجمعة، بل لشعورهم الوطني القومي بضرورة تطبيق التعريب والتعليم العالي ليكون عمليا لا نظريا". [1]

لقد حاول المجمع العمل على معالجة مشكلة وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها و لم يأل جهدا في الإتصال ببعض العلماء بالتعاون معهم و إستقر في الأخير على ضرورة إنشاء أو وضع معجم لغويا جامعا "حديث في ترتيبه وسعة مادته وإستجابته لمطلب العصر وقامت في ذلك مناقشات طويلة حول هذا الموضوع لصعوبة تحقيقه".[2]،

و لقد أسرع المجمع إلى عقد مؤتمر في الإسكندرية في سنة 1953م يتضمن هذا المؤتمر أراء بعض الأساتذة والجمعيات حول وسائل وضع المصطلحات العلمية ووسائل توحيدها يقول الشهابي: "وعلمت منذ بضعة أيام أن الإدارة الثقافية المشار إليها بعثت تطلب من حكومات الدول العربية ما عندها من مصطلحات في كتب التعليم الابتدائي والثانوي لكي تعالج موضوع توحيد تلك المصطلحات، واللجنة التي تعالج هذا الموضوع فيها أعضاء من مجمع اللغة العربية".[3]

فنستدل من خلال ما سبق أن السعي وراء توحيد المصطلحات العلمية أصبح في البلاد العربية شعورا عاما، والآراء حوله متضاربة بالوسائل الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الغاية.

و يرى المجمع أنّ يؤدي المعنى الواحد بلفظ واحد حيث يجب أن يكون هذا اللفظ صالحا لِلاشتقاق، كما لا يحبذ المجمع ترجمة المصطلح الأجنبي بجملة أو بلفظتين مترادفتين "ويشترط في المصطلح العربي أن يكون واضحا دقيقا لأنّ لغة العلم تتنافى مع الغموض و الإبهام وسلّم بأن يختص كل علم بمصطلحاته، وأن يستعمل اللفظ الواحد ولكن المجمع يشدّد بضرورة توحيد المصطلحات المشتركة الذي لا تتغير دلالته من علم إلى علم "[4].

---

[1] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث،ص125.

[2] نفسه:ص 125.

[3] الامير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربيةبين القديم و الحديث،ص141.

[4] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 119.

نؤكد أن المجمع والباحثين على تنوع تخصصاتهم لم يفردوا مجالات للبحوث اللغوية ، حيث ركزوا على مجالات الطب والزراعة وبعض المسائل التي لها علاقة بالصناعات "مع غياب شبه كلي للحقل اللساني، رغم أن هناك مجموعة كبيرة من اللغويين أسهمت في الترجمة العلمية والتعريب بالتنسيق مع الأفراد والمجمع، لكن التفكير في المشكلة اللسانية ظل خارج الإهتمامات دون أن تكون هناك حجج تبرر هذا الإمحاء".[1]

و في الأخير يمكن القول أن جهود المجمع حول توحيد المصطلح كان قليلا نوعا ما رغم أنه أسبق المجامع ظهورا، والجهود الذي قام بها حول قضية التوحيد هي عبارة عن جهود مبعثرة لا تقوم على مبادئ واضحة.

2-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

أول من نبه إلى قضية التوحيد هو المستشرق الإيطالي نيلنو وذلك من خلال الجلسة الحادية عشر من الدورة الأولى للمجمع، وقد أيده في ذلك علي الجارم مما أدى بالمجمع إلى إتخاذ قرارات فعّالة، وفي كانون الأول (ديسمبر) 1932 قام الملك فؤاد بإصدار مرسوما يقضي بتأسيس مجمع ملكي للغة العربية في القاهرة وهو يعتبر من أكثر المجامع فائدة وإنتشارا.

هذا المجمع له مكانة مرموقة في جميع البلاد العربية وليس في مصر فقط حيث يقول مصطفى الشهابي "... و لكن أليس من العجيب أن يزورني من يومين الدكتور مرشد خاطر وهو أشهر أساتذة الجامعة السورية بالمصطلحات، وأن يرغّب إليّ الكتابة إلى مجمع مصر، لكي ينفذ إليه أجزاء منه بثمن أو بلا ثمن؟ قال الدكتور: لقد كان المجمع أرسل إلي الجزء الأول والجزء الثاني حين صدورها ثم كفّ عن إرسال البقية".[2]

ونستدل من خلال ما سبق مدى أهمية مجمع اللغة العربية بالقاهرة، من خلال إقبال الباحثين والعلماء عليه رغبة منه في الحصول عن إصداراته التي يقوم بنشرها في مجلته حيث يقول "وعندما كنت وزيرا مفوضا فسفيرا لسوريا ومصر في ثلاث سنين الماضية (1951-1954) كتب إليّ نحو عشرين عالما أو أستاذا طالبين الحصول على الأجزاء الأربعة الأولى من المجلة المذكورة فكان جوابي إليهم مماثلا لأول جواب شفهي تلقيته من إدارة المجمع، ونفادها دليل الإقبال عليها ... و لكنّه قد مرّ على طبعها أكثر من عشرين سنة فات الأوان أن يعاد طبعها للجيل الجديد على الأول".[3]

---

[1] الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 63-64.

[2] نفسه:ص 127.

[3] نفسه:ص127-128.

ويجدر الإشارة هنا مدى اِتساع الفجوة بين علمائنا حيث كلما اِتسعت هذه الفجوة واِبتعد العلماء عن بعضهم البعض.

فالمجمع يهدف لتحقيق أهداف كثيرة أهمها:

1-الإسهام في الحفاظ على سلامة اللغة العربية وجعلها ملائمة لحاجات الحياة والحاضر.

2-العمل على وضع معجم تاريخي خاص باللغة العربية لمعرفة معلومات خاصة بتاريخ بعض الكلمات وتغيير مدلولها.

3-الإسهام في تنمية وترقية اللغة العربية.

4-يقوم المجمع بوضع الألفاظ العربية المقابلة لنظيرتها الأجنبية، ثم يقوم بتعريفه تعريفا دقيقا وشاملا.

5- بعد أن يقوم المجمع بوضع هذه المقابلات للمصطلحات الأجنبية يهتم المجمع بإرسالها إلى العلماء والمختصين من أجل معرفة آرائهم الشخصية ثم تنظر اللجنة في هذه الآراء، ثم يتم عرض هذه الألفاظ على مجلس المجمع الأسبوعي ليتم مناقشتها، وبعدها تعرضها إدارة المجمع على المؤتمر السنوي ثم تنشر في مجلة المجمع حيث يترك المجال حوالي سنة أو أكثر ليبدي العلماء رأيهم.

فالمجمع تحدث على ضرورة بذل الجهود في سبيل توحيد المصطلحات حيث يحتكم المجمع إلى آراء العلماء وهؤلاء الأفراد، وهذا سيوقعنا حتما في إشكالية الجهود الفردية التي تعدّ من أهم الأسباب المؤدية لِازدواجية المصطلحية "فتوحيد المصطلح العلمي والأدبي والفني هدف منشود لعالمنا العربي على أن يتم هذا التوحيد من طرف الجهات المتخصصة".[1]

و لقد أولى المجمع أهمية كبيرة للمصطلحات حيث يقول علي الزركان: "من حق العالم أن يقوم بوضع المصطلحات ولكن لا قيمة لهذا المصطلح إلا إذا أقرّ من أهل العلم والمتخصّصين وبهذا يصبح جزءا من اللغة العلمية الشائعة".[2]

إن هذه الحرية التي فرضتها النهضة في تاريخها وبداياتها ومن خلال المؤتمرات التي نفذت من بلد إلى آخر قد أدى إلى بلبلة المصطلح واِضطراب الإستعمال في الحديث والكتابة "وأريد بالمجامع أن تتدارك هذا النقص والتعاون في

---

[1] عدنان الخطيب: وفائق مؤتمر مجمع اللغة العربية، بالقاهرة في الدورة الحادية والخمسين، مجلة اللغة العربية، الأردني، العدد المزدوج، 28-29، 1985، ص209.

[2] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 166.

توحيد المصطلحات العربية وفي سبيل هذا التوحيد حرص مجمع القاهرة دائما أن يساهم في علماء العرب جميعا لتكون هناك مصطلحات وليدة إجماع وثمرة تعاون مشترك". [1]

و ليست مشكلة توحيد المصطلحات مقصورة على اللغة العربية فقط، فقد صادفتها لغات أخرى وعالجتها بطريقتها الخاصة، حسب خصوصيتها، وإذا كانت بعض مصطلحات العلوم قد ثبتت واِستقرت، فهناك مصطلحات أخرى الخاصة بالعلوم الأخرى لا تزال مصطلحاتها قلقة و متعارضة.

"ولقد أحست الجامعة العربية بواجبها نحو توحيد المصطلح العلمي والفني، فعقدت له اللجان ونظمت المؤتمرات وفي وسعها أن تقود حركة ثقافية عربية شاملة ربما كانت أعم وأنجع مما تعالجه منظمة اليونسكو في النطاق الدولي لذلك أنشأ مكتب تنسيق التعريب". [2]

ولقد كان المؤتمر العلمي العربي الثاني الذي عقد في القاهرة سنة 1955، قد اِستعان بخبيرا أجنبيا لمعالجة المشكلة فاِقترح هذا الخبير "ضرورة الِاتفاق على تعريف المصطلح أولا و الِاستعانة في ذلك بقواميس علمية عالمية معبرة وأن تطبع هذه المصطلحات على بطاقات تحمل أرقاما عالمية معينة ثم تعرض هذه البطاقات على العلماء ليرو آرائهم فيها، ثم يقوم بعضهم بترجمتها إلى العربية، وبعد أن تراجع الترجمة بصورة فوتوغرافيا مع الأصل الإفرنجي ثم توزع على العلماء في البلاد العربية لإبداء رأيهم بشأنها، ثم تراجع وتطبع بصفة نهائية ويلتزم الجميع باستعمالها". [3]

لذلك يجب إتباع نهج معين في توحيد المصطلحات العلمية ، لأنّ تحديد نهج في التعامل مع المصطلحات الوافدة من شأنها إن تم الِالتزام به أن ننجح في إِيجاد مصطلحات موحدة منذ ولادتها.

إن قضية التوحيد شغلت مجمع القاهرة فترة من الوقت(1955-1961) ألقى فيها العديد من الباحثين مجموعة من البحوث والمسائل العلمية، بغية الوصول إلى أرضية صلبة يعتمدها الباحثين في مجالات المصطلح المختلف وكذا العاملين في نقل العلوم من اللغات الأجنبية إلى العربية.

ويؤكد أحد أعضاء مجمع القاهرة الأستاذ الطبيب محمد كامل حسين (1901-1977) بأن اللغة العربية غير صالحة في العصر الحديث باعتبار أن مصطلحاتها لغوية وليست علمية حيث يؤكد ذلك فيقول: "أن العربية

---

[1] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ، ص167.

[2] نفسه: ص 161.

[3] مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي، ص 65-66.

القديمة أداة لا تصلح في العصر الحديث وداعيا مجمع القاهرة أن يتوقف عن إصدار المزيد من القرارات لنتبين مدى إمكانية صنع هذه القرارات الصادرة والقواعد الموضوعة للتعريب".[1]

و جاء الأستاذ طيب أحمد عمار (1904-1983) في بحثه بدعوة الإلتزام بخطط منهجية في وضع المصطلحات وذلك من أجل التصدي لهذه الإشكالية حيث قام بوضع حوالي خمسة عشر مبدأ.

كما نجد هناك فريق آخر يرون ضرورة الإلتزام بالترجمة و أن اللغة الأدبية وكل المواضيع الإنسانية فيها مزالق كثيرة.

ورغم ذلك فان مجمع القاهرة هو المجمع الأكثر نشاطا من بين المجامع المتعددة بدليل : "أنه قام بإصدار إلى يومنا هذا 42 مجلد تشكل مجموعة القرارات العلمية والفنية في مجالات العلوم المتعددة بدءا من سنة 1960 من القرن 20 حتى سنة 2002 من القرن الحالي و16 معجم في ألفاظ حضارية وكيميائية والصيدلية والفيزيقا النووية، الفيزيقا في جزأين، والفلسفة والهيدرولوجيا والبيولوجيا في جزأين ...".[2]

3-المجمع العلمي الأردني:

لقد ظهر المجمع العلمي الأردني بدافع ما نشرته مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق في المجلد الرابع الذي صدر عام 1924 تحت عنوان "مجمع علمي في شرق الأردن جاء فيه "لقد قام سمو الأمير عبد الله إصدار قرار بضرورة تأسيس مجمع علمي في عمان، حيث تم إنتخاب سماحة رصيفنا والشيخ سعيد الكوسي وكيل الشؤون الشرعية رئيسا له، وتعيين أعضاؤه وهم: العلماء رضا توفيق والشيخ مصطفى العلايين، ورصيفنا رشيد بقدونس و محمد الشريفي ومن أهم مهام المجمع إحياء اللغة العربية، إلقاء المحاضرات وإنشاء دار الكتب وإصدار مجلة شهرية."[3]

و يمكن إيجاز أهم أهداف التي أولاها هدا المجمع الحديث عنايته بحسب ما ورد في قانون المجمع رقم 40 لسنة 1976 في المادة الرابعة، يعمل المجمع على تحقيق "الحفاظ عل سلامة اللغة العربية وجعلها تواكب متطلبات الآداب والعلوم والفنون الحديثة، وتوحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون ووضع المعاجم المشتركة في ذلك مع وزارة التربية والتعليم، يعمل المجمع على إحياء التراث العربي والإسلامي في العلوم والآداب والفنون".[4]

---

[1] يوسف عبد الله الجوارنة: أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية،مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية،المجلد الحادي و العشرون،العدد الثاني،2013، ص 8.

[2] يوسف عبد الله الجوارنة: أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية ،ص17.

[3] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 193.

[4] نفسه:ص196 .

لقد أولى المجمع عناية كبيرة للمصطلحات الأجنبية المستعملة في الوزارات والدوائر والمؤسسات في الأردن "فقد كتب المجمع إلى جميع هذه الجهات وطلب إليها تزويده بما لديه من مصطلحات تحتاج إلى مقابلات عربية". [1]

فتبنى ترجمة جملة من الكتب العلمية إلى اللغة العربية "فقطع الطريق على الميادين بتعليم بلغة أجنبية منذرعين بعدم وجود كتب لهذا الغرض باللغة العربية، وأن العربية ليست لغة علم وحضارة". [2]

و بالفعل لقيت هذه الخطوة تشجيعا وإقبالا كبيرا فهي تحمل منافع كبيرة للغة العربية، كما تحمل مخاطر يمكن أن تهدمها وتؤدي إلى قصورها وإذا صح التعبير يمكن القول "أن المجمع قد وضع الأساس العلمي لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات والأفكار العلمية والتقنية معا". [3]

و من أهم الأعمال التعريبية التي قام بها المجمع نجد تعريب رموز وحدات النظام الدولي و مصطلحاتها، مصطلحات التجارة والاقتصاد والمصارف "ودفع إلى المطبعة بخمسة كتب في الكيمياء والجيولوجيا والرياضيات والفيزياء كما جاء العدد الثاني من مجلته و جميعها يدرسها الطلاب في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك". [4]

و عمل المجمع على إلحاق كل كتاب ثم تأليفه بمعجم المصطلحات العلمية الواردة فيه، بأصلها الإنجليزي مقابلا عربيا وذلك لتسهيل عملية نشر المصطلحات وإذاعتها ،لقد قام المجمع بخطوة جريئة في سبيل توحيد المصطلحات. فلقد ألّف المجمع لكل موضوع لجنة خاصة ، حيث تم دعمها بخبراء مختصين من مختلف الدوائر والمؤسسات التي قدمت المصطلحات ،وعملت هذه اللجان بجد ومثابرة حتى فرغت من ألوف المصطلحات التي بين أيدينا ثم عرضت هذه المصطلحات أولا على اللجنة العامة للمصطلحات والتعريب والتي أعادت النظر فيها مستعينة بخبراء و الغرض من جميع هذه الخطوات هو توحيد المصطلح العلمي العربي فكلها جهود بدلها المجمع في سبيل توحيد المصطلح العربي " فالمجمع يحرص على تزويد المجامع اللغوية العربية ووزارات التعليم العالي، ووزارات التربية والتعليم والمنظمة العربية للتربية والثقافة، والعلوم والجامعات العربية والمؤسسات العلمية العربية بما يصدر عنه في مجال تعريب المصطلحات من أجل تعميم الفائدة وتوحيد المصطلح على مستوى الوطن العربي". [5]

---

[1] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث،ص 196

[2] نفسه:ص194.

[3] نفسه:ص 194.

[4] نفسه: ص 194-195.

[5] نفسه:ص 200.

ويبدو أن الحياة لم تكتب لهذا المجمع، فلم يظهر للوجود أصلا، حيث يقول مصطفى الشهابي: " لم تظل أيام المجامع التي كانت أنشأت في بيروت وبغداد وعمان بعد الحرب الكبرى الأولى، ويعزي قصر عمرها إما لحبس الحكومات المال عنها، وإما لأنه كان يعوزها غير المال".[1]

و الذي نلاحظه أنّ ذلك المجمع على الرغم من الأعمال الكبيرة التي قام بها في مجال المصطلحات العلمية، فإنه لم يستطع أن يقوم بدور فعّال في إشاعة المصطلح وتوحيده على نطاق الأقطار العربية بسبب "الجهد العظيم الذي قامت وتقوم به المجامع اللغوية والعلمية والمؤسسات الأخرى في وضع المصطلحات وتعريبها، سيؤول إلى الضياع إذا ظلّت هذه المصطلحات حبيسة المجلدات دون أن تتداولها الألسن والأقلام".[2]

4-المجمع العلمي العراقي:

إن فكرة إنشاء مجمع علمي عراقي جاء بها المعهد العلمي ببغداد وهو النادي الأدبي المؤسس بالعراق سنة 1921، حيث تم عقد اجتماع بهذا الخصوص في 23 كانون الثاني 1925فعرض عليهم فكرة"تأسيس مجمع لتعريب وإيجاد الإصطلاحات العلمية وترجمة الكتب التي يحتاج إليها العالم العربي، قررنا أن تأسيس مجمع علمي لتحقيق هذه الأمنية من الضرورات الحيوية للغة العربية".[3]

و كانت المادة الثانية لنظامه تنص على "العناية بسلامة اللغة العربية والعمل على جعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحياة الحاضرة".[4]

و لقد استفاد من التجارب السابقة لمجمعي سوريا ومصر حيث اتبع منهجية تنص على مايلي:

1-يفضل المصطلح العربي على المعرّب، وعدم اللجوء إلى تعريب المصطلح، إلا إذا تعذر وجود مصطلح عربي.

2-الاستعانة بالتراث العربي.

3-تجنب الغريب من الألفاظ.

4-وضع مصطلح واحد فقط في مقابل كل مصطلح أجنبي ذي مفهوم واحد.

5-تجنب استعمال اللفظ العربي الواحد لأكثر من دلالة إصطلاحية واحدة.

---

[1] الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 62.

[2] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 205.

[3] نفسه:ص 173.

[4] أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص 103.

و يعتمد المجمع خطة محكمة في دراسة المصطلحات وإقرارها ووضعها حيث يقوم "بدراسة المصطلح المعروض عليه ضمن المجال المتخصص حيث تكون له دراسة بأصله وشأنه، ثم يرى آراء المختصين واختيارها لكلمات عربية مناسبة ثم يقوم باستعراض ما ورد في الكتب العربية قديمها وحديثها سواء كانت لغوية أو متخصصة(...) فإذا وافق على كلمة صالحة مناسبة له مؤدية للمعنى الإصطلاحي رأى فيها الرشاقة والسلامة". [1] فالمجمع متشدد نوعا ما بخصوص قراراته، حتى لا يخرج أي قرار عن الإجماع والوحدة وهو هدفه الأسمى "فهو يدرس المصطلحات من الوجهة العلمية واللغوية والفنية لتكون سببا من أسباب جمع الشمل بتوحيد المصطلحات في جميع البلاد العربية".[2]

و لذلك يعمد إلى محاضر مجمع فؤاد الأول للغة العربية،بالإضافة إلى مجلة مجمع دمشق، دون أن ننسى بعض الكتب والمجلات التي تهتم بالمصطلحات للوقوف على رأيها في كل مصطلح قبل اتخاذ قرارها.

فطريقة المجمع العلمي العراقي كانت دقيقة في وضع المصطلحات ،ولكنها عانت من بعض القصور والعجز نتيجة التغيرات التي طرأت على المجمع وأعضاؤه، وفي سبيل توحيد المصطلح العربي قام المجمع بخطوات جريئة وجبارة نلخص أهمها فيما يلي:

-نشر المجمع أول معجم للمصطلحات العلمية وهي تتألف من حوالي (94) مصطلحا في المجلد الثاني من مجلته، و كان الدكتور جواد علي قد إستخراجها من محاضر المجمع بغية الإستفادة منها في توحيد المصطلح.

و في المجلد الثالث من مجلته قام بنشر قائمة أخرى في (156) مصطلحا و غيّر جواد علي منهجيته في إستقاء هذه المادة "والمعنى بذكر المصطلح الأجنبي وما يقابله من غير إشارة إلى المجمع دمشق، أو مجمع القاهرة أو على الكتب التي ذكرته". [3]

أمّا في المجلد الرابع قام بنشر قائمة أخرى ضمت حوالي (265) مصطلحا وفي الجزء الثاني من نفس المجلد قام بإصدار حوالي (336) مصطلحا.

و قام بنشر المصطلحات الخاصة بعلوم الفضاء وهي تبلغ حوالي (166) مصطلحا، حيث إقتبس مادته هذه المرة من جامعة الجو باللغة الانجليزية.

---

[1] أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية ،ص 104.

[2] ينظر: نفسه:ص 104.

[3] ينظر:نفسه: ص106.

وقام بنشر مصطلحات علم التربية وهي (396) مصطلحا، ونشر مصطلحات التربية البدنية واستقى مادتها من ما أرسلته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويبلغ عددها حوالي (683) مصطلحا، وقام بنشر مصطلحات في السكة الحديدية، ومصطلحات آلات مكائن و الإحتراق الداخلي، ونشر مصطلحات عمال الغزل والنسيج، ، ومصطلحات هندسة الماء...الخ من المصطلحات التي قام بنشرها.

و أخيرا يمكن القول أن مجمع اللغة العربية العراقي بدل قصارى جهد في عملية توحيد المصطلح ووضعه ولكن تعدد المصطلحات والإختلاف في شأنها وعدم وجود تنسيق بين العلماء لا يخدم اللغة العربية حيث يقضي على حيويتها، فيؤدي إلى تشتت المصطلح العربي، لتحقيق أول متطلبات التوحيد من خلال "دراسة الأسس التي وضعتها المجامع العربية واستخلاص ما يتفق عليه ليكون منهجا والأخذ بما اتفقت وتعديل أو تبديل ما كان الخلاف فيه كبيرا". [1]

5-اتحاد المجامع اللغوية:

إن فكرة إنشاء اتحاد للمجامع اللغوية العربية ليست وليدة الصدف بل ظهرت إلى الوجود عند انعقاد أول مؤتمر للمجامع اللغوية العلمية العربية بدمشق، كانت بدعوة من اللجنة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية ما بين 9/29 و 1956/10/5 وخلص في النهاية بضرورة رفع التوصية إلى الأمانة للجامعة العربية للعمل على إنشاء اتحاد للمجامع اللغوية العربية.

يبدو من ظاهر التسمية أن الاتحاد أنشئ لهدف تنسيق الجهود وتوحيدها، لذلك يتبادر في أذهاننا تساءل لماذا ظهرت المجامع اللغوية؟ فالمجامع السابقة لم تقم بهذا الدور فكل القرارات التي صدرت في الجلسات أو المؤتمرات السنوية كانت توحي بذلك "مع العلم أنه تم التأكيد على هذه الفكرة مرارا بعد أن لاحظت المجامع السابقة مجموعة التناقضات والإختلالات التي ميزت حقل المصطلح". [2]

و يتألّف إتحاد المجامع من ثلاث مجامع، مجمع دمشق، مجمع بغداد، مجمع القاهرة، وبعد فترة لا بأس بها انظم إليه مجمع الأردن، وفي الأخير انظم إليه المجمع الجزائري وقد عمل الاتحاد على ما يلي:

أولا: العمل على تنسيق الجهود بين المجامع السابقة، وتسهيل عملة الإتصال فيما بينها، حيث يهدف الاتحاد إلى تنمية اللغة العربية وتراثها اللغوي والعلمي.

---

[1] احمد مطلوب :بحوث مصطلحية،ص117.

[2] سعيد بوطاجين:الترجمة والمصطلح، الدار العربية للعلوم ناشرون ،الجزائر،ط1،2009 ،ص51.

و جاء في التوصية التي صدرت عن المؤتمر في جلسته الأخيرة مساء الخامس من تشرين الأول عام 1956 مايلي: "ضرورة تأسيس اتحاد للمجامع العلمية ينظم الإتصال بينها وينسق أعمالها، البحث في وسائل ترقية اللغة العربية، الإهتمام بالتأليف والترجمة".[1]

أما بخصوص المصطلحات العلمية فالمجمع يلّح على ضرورة التعاون وتنسيق الجهود بين المجامع والهيئات والجامعات وكل المسؤولين على عملية توحيد المصطلح وهذا ما تضمنته التوصية التي صدرت عن المؤتمر الذي جاء في إحدى فقراتها "يوصى المؤتمر بتعاون المجامع والجامعات وسائر المؤسسات العلمية على وضع المصطلحات ".[2]

كما يوصي الاتحاد "بجمع قواعد والشروح التي وضعها مجمع اللغة العربية في التعريب وقياسية بعض الأوزان والجموع في كتاب تطبعه الجامعة العربية ليكون دستورا للمجامع فيما تضع أو تحقق من مصطلحات".[3]

يوصي المؤتمر على وضع معجم انجليزي-فرنسي-عربي، يضم أهم المصطلحات العربية والمعرّبة على أنّ يتم تعريفها تعريفا دقيقا شاملا وموجزا و تقوم الأمانة العامة بالتعاون مع اتحاد المجامع لإخراج هذا المجمع إلى النور "فلقد عقد في بغداد ثاني ندواته لتوحيد المصطلحات، وذلك خلال المدة الواقعة بين 26-30 من تشرين الأول عام 1974 كان موضوعها توحيد المصطلحات النفطية، حيث وجه الاتحاد الدعوة إلى من يعنيهم النفط في البلاد العربية".[4]

و ترى اللجنة انه من الضروري إيجاد صلات وثيقة بين المجامع العربية ،سعيا لتوحيد المصطلحات المختلفة فاللجنة لا تكتفي بعملية نشرها فقط في مجلات المجامع التي لا يستفيد منها.

حيث تلاحظ اللجنة أن بعض الجامعات تقوم بعملية وضع المصطلحات وإقتباسها وتدخلها في كتبها دون أن يكون هناك تواصل بين الجامعات بعضها مع بعض ، وسعيا لتحقيق توحيد المصطلحات كلفت اللجنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بجمع المصطلحات العربية الموجود في كتب التعليم الابتدائي والثانوي في البلاد العربية "وترى اللجنة أنه من الضروري أن تبعث الأمانة العامة بما جمع وما سيجمع منها إلى مجمع اللغة العربية ليقرأ أصلحها، على أن تكمل الأمانة العامة بعدها عملها المشكور".[5]

---

[1] محمد علي الزركان :الجهود اللغوية في المصطلح العلمي العربي ،ص391.

[2] نفسه:ص 391.

[3] نفسه: ص 392.

[4] نفسه:ص 393.

[5] نفسه:ص395.

وعندما تأسس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية كان من أولوياته عملية توحيد المصطلحات العلمية، حيث صدر في المادة الثامنة (1) (2) العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية التي تقرها المجامع المختلفة.

المطلب الثالث: جهود مكتب تنسيق التعريب

إنّ هذه الهيئة ليست وليدة الصدفة، فهي لم تظهر بسبب التشتت والتعدد في المصطلحات فقط وإنما بسبب مفاهيم إنحازت عن ماهيتها "فكان تنسيق المصطلح العلمي بالعربية وتوحيده من الأهداف التي تطلت الجامعة العربية إلى تحقيقها فكان أول عمل قامت به أن وضعت معاهدة ثقافية بين الدول العربية في شهر تشرين الثاني عام 1945 "[1]، وتنص بنودها على ما يلي:

1- دعم الحركة الفكرية في البلاد العربية وتطوير ثقافتها.

2-توحيد المصطلحات بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان والهيئات وهدفها الرئيسي " الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد في كل مراحل التعليم في البلاد العربية".[2]

يوصي المؤتمر بأن يصدر هيئة دائمة وأن يستمر اِنعقاده دوريا وأن ينشأ له مكتب دائم مقره المملكة المغربية، فهذه الهيئة كانت غايتها توحيد المصطلحات العلمية وتطهيرها من التشتت التي تعانيه بالإضافة إلى دعم حركة التعريب في الوطن العربي.

كما للمكتب اِجتهادات طيبة في التعريب حسب ما جاءت به التوصيات المنبثقة عن المؤتمر المذكور حيث"يوصي المؤتمر أن تنشأ شعبة للتعريب في كل بلد عربي تتبع نشاط الهيئات المشتغلة بالتعريب في بلدها".[3]

وقد "أصدر المكتب خلال هذه الفترة عشرات من قوائم المصطلحات العلمية زوّد بها الهيئات العامة والخاصة في دول المغرب العربي، ونظم العديد من المحاضرات"[4]، حيث قامت بدعمه الحكومة وتقديم الإعانات له من قبل الهيئات العربية، من أجل خدمة التعريب في أقطار المغرب العربي و الاِستفادة من تجربة المشرق العربي.

---

[1] سعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح، ص 53.

[2] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 399.

[3] نفسه:ص400.

[4] نفسه:ص 400.

و شرع المكتب في العمل وفق خطة تفضي بوضع بعض المعاجم الخاصة بالمصطلحات التقنية و الفنية و الحضارية فتتدرج من التعليم العام و المهني و التقني فالتعليم الجامعي و العالي فيما يخص موضوعات التعليم العالي ثم يتم عرضها على مؤتمر التعريب لكي يقوم "بتصدير مشروعات معاجم مؤتمر التعريب يدعي لحضوره ممثلون عن الدول العربية والمجامع العلمية واللغوية وممثلون عن الهيئات الأخرى ذات العلاقة". [1]

و تتلخص الغاية من إنشاء المكتب وفي اِهتمامات هذا المكتب المذكور متابعة لأعمال وبحوث العلماء والمجامع اللغوية والكتاب والأدباء والمترجمين "وقيامه بتنسيق ذلك كله ومقارنته وتصنيفه ليستخرج منه ما يتصل بأغراض التعريب وعرضه على مؤتمرات التعريب"[2]، كما يهتم بإغناء اللغة العربية وإحياءها و التعاون التام بين جامعة الدول العربية وكذلك متابعة حركة التعريب ليس في الوطن العربي فحسب بل خارج الوطن ومحاولة القضاء على الفوضى التي تعاني منها المصطلحات ولا يكون ذلك إلا بتوحيدها ، ومتابعة المستجدات من العلوم ونعبّر عنها بلغة عربية موحّدة.

و اعتمد المكتب على المنهجية في عملية توحيد المصطلحات يمكن تلخيصها فيما يلي:

لقد اِهتم المكتب بتنسيق المصطلحات الخاصة بموضوعات التعليم العالي ثم بعد ذلك تنسيق المصطلحات الخاصة بموضوعات التعليم المهني، وأخيرا تنسيق مصطلحات موضوع التعليم العالي "واِستطاع المكتب أن يستعمل مصطلح جميع موضوعات التعليم العام وينسقها ويقدمها إلى مؤتمر التعريب الثالث الذي اِنعقد في الجزائر في 1973، ثم بعد ذلك المؤتمر التي انعقد في طرابلس 1977".[3]

حيث درست اللجان في هذين المؤتمرين المصطلحات المقدمة لهما و اِصدرته في ثلاث عشر معجما ثلاثي اللغة (عربي، انجليزي، فرنسي) و قام "المجمع العلمي العراقي ومجمع اللغة العربية بدمشق مشكورين بطباعتها وإضافة الفهارس إليها ونشرها"[4]، والمعاجم التي قام بنشرها المكتب كانت في موضوعات الكيمياء والجيولوجيا والرياضيات والنبات والحيوان والفيزياء، والجغرافيا والتاريخ والفلسفة والفلك والصحة والإحصاء والرياضيات ...الخ.

وقد انتهى المكتب من تنسيق مصطلحات التعليم المهني والتقني في سبعة موضوعات وهي: الطباعة، الميكانيكا، التجارة، والمحاسبة، الصناعة، المعمارية، الكهرباء، تكنولوجيا الإنتاج "وقدمت المصطلحات المنسقة في هذه

---

[1] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ،ص 401.

[2] نفسه:ص402.

[3] علي القاسمي:المصطلح الموحد و مكانته في الوطن العربي،مجلة اللسان العربي،العدد27،الرباط،ص86.

[4] نفسه:ص86.

الموضوعات إلى مؤتمر التعريب الرابع الذي انعقد في طنجة في الفترة 20-22 أفريل 1981". [1]
و تم تخصيص المؤتمر الخامس الذي عقد بعمان في سبتمبر 1958 ،لتوحيد قسم آخر من مصطلحات التعليم وتعاون المكتب مع المجامع اللغوية والجمعيات المختصة في الوطن العربي، كما تعاون كذلك مع المنظمة العربية للعلوم الإدارية في تنسيق وتوحيد مصطلحات العلوم الإدارية وعلوم الحاسبات الإلكترونية "حيث ألحق المكتب بها بموجب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 1927 ،ووافق المجلس التنفيذي للمنظمة على نظامه الداخلي ولائحته الذي حدد أهدافه وهيكله التنظيمي وميزانيته"[2]، كما تعاون مع اتحاد الأطباء العرب في توحيد المصطلحات الطبية، و تعاونت مع مجلس الطيران العربي في توحيد المصطلحات الخاصة بمجاله، وتعاونه كذلك مع المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في توحيد مصطلحات الشرطة، حيث تعاون المكتب مع اتحاد المهندسين العرب في توحيد مصطلحاتها، ومع الاتحاديين الدولي والعربي للمواصلة السلكية واللاسلكية في توحيد المصطلحات السلكية واللاسلكية.

فكل تلك اجتهادات مشكورين عليها أصحابها حيث بدلوا جهودا جبارة في سبيل توحيد المصطلح العلمي، ولكن الملاحظ هنا هو غياب الإهتمام بمصطلحات العلوم الإنسانية بخاصة المصطلحات النقدية والبلاغية، حيث أولى المكتب إهتماما كبيرا للمصطلحات العلمية والتقنية والحضارية وذلك بفعل التطور الحاصل بالإضافة إلى الكم الهائل من المصطلحات التي تظهر يوميا مما أدى إلى إنفجار مصطلحي لم تشهده الإنسانية من قبل "ولم يتطرق إلى المصطلحات اللغوية في المؤتمر الخامس للتعريب الذي عقد في عمان 1985 بوضع مسودة مشروع جمع فيه المصطلحات المتداولة ولم يرى هذا المشروع النور".[3]
ويتبع المكتب في سعيه لتوحيد المصطلحات العلمية العربية منهجية يمكن إجمالها فيما يلي:
يقوم المجمع بجمع المقابلات العربية التي تم وضعها من قبل المترجمين والمجامع اللغوية والمختصين مقابلا للمصطلح الأجنبي، لإكتشاف مواطن الاختلاف والتشابه بينهما ومحاولة إستبدالها بمصطلحات التراث ومقارنتها معا، بالإضافة إلى عقد مؤتمرات وندوات صغيرة للمقارنة بين المصطلحات العربية ونظيرتها الأجنبية، الإحاطة بالنقص التي تعاني منه المصطلحات العربية، إعداد المؤتمرات للتعريب والنظر في المصطلحات المنسقة وتوحيدها.
كما حاول مكتب تنسيق التعريب معالجة مشكلة التوحيد بطريقتين:

---

[1] علي القاسمي:المصطلح الموحد و مكانته في الوطن العربي ،ص 87.
[2] محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 401.
[3] مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي، ص 151.

أولا: يقوم المكتب المذكور باستقراء مصطلحات المجال الواحد الموجودة في الوطن العربي ثم يتم عرضها على المختصين لكي يقوموا باختيار الصالح منها، ثم بعد ذلك يقوم بعرضها على مؤتمر التعريب العام وهذا الأخير يتكون من لجان مختصة ثم يقوم بإختيار المصطلحات المناسبة لتأدية المصطلحات الأجنبية في مختلف العلوم.

ثانيا: من خلال منهجيات وضع المصطلحات العلمية التي عقدت ندوة في الرباط 1981 "ومن أسس التوحيد إعتماد طرق الوضع من مجاز وإشتقاق وتعريب ونحت عند الضرورة وتفضيل الفصيح المتواتر على المعرب وتحيين الكلمات العامية".[1]

و يتبع المكتب في سعيه لتوحيد المصطلح العلمي العربي خطة تأخذ الواقع العربي في الإعتبار و مراجعة المعاجم التي تصدر باللغات الأجنبية "حيث يقدم مشروع المعجم إلى مؤتمر التعريب لدراسته وتعديله وإقراره وتعميم إستعماله في جميع الأقطار العربية".[2]

تعقيب:

لم تكن العناية بالمصطلحات اللسانية والنقد والبلاغة من اهتمام المجامع العربية لأنها إتجهت منذ ظهورها إلى متابعة التقدم العلمي في الغرب ووضع المصطلحات فقد حاولت أن تلحق بالعلم لأنه يتصل بحياة الناس و يرجع إهمالها للمصطلحات النقدية لان النقد العربي لديه مصطلحات كثيرة لا تعد ولا تحصى و الأدباء قادرون على أن يأخذوا مصطلحاتهم من القديم ،كما أن الأدباء قاموا بوضع المصطلحات النقدية منذ عهد مبكر و إتفقوا على كثير منها

و إنّ الحياة الجديدة تفرض الإهتمام بالعلوم ، و قد أدت هذه النظرة إلى إهمال الدراسات الإنسانية وتعثرها في الكثير من الأحيان.

إن المصطلح النقدي لديه أهمية كبيرة لابد الوقوف عليه ووضع حد للفوضى التي تسود كثيرا من المصطلحات والدراسات،و لعل المجامع هي الوحيدة التي لديها صلاحية توحيده .

فالمتتبع لمسيرة المجامع اللغوية في الوطن العربي تبدو مجامع سكونية ، رغم الندوات التي تعقدها والنشرات والكتب "إذ أن هذه المجامع تبدو مجامع سكونية جامدة غير قادرة على توليد مصطلحات عربية من باطن النصوص أو ابتكارها(....)أو توحيدها".[3]

---

[1] محمد علي الزركان :الجهود اللغوية في المصطلح العلمي العربي ،ص 150.

[2] علي القاسمي:المصطلح الموحد و مكانته في الوطن العربي،ص90.

[3] منتهى حراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي، ص221.

و قد اقتصر الاهتمام بالمصطلح النقدي على جهود فردية و إبداعات محدودة لم تنل الفرصة الكافية للتواصل التام لعدم اهتمامها بالمصطلح النقدي و نقله جاهزا ضمن سلسلة مصطلحات العلوم الإنسانية التي تعد المصدر الأصلي لهذه المصطلحات.

و قد تبلورت الجهود الفردية في بعض المعاجم اللغوية والاصطلاحية نذكر على سبيل المثال:

- معجم المصطلحات الحديثة لمحمد عناني.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب العربي لمجدي وهبة وكامل المهندس.
- معجم المصطلحات الأدبية لسعيد علوش.
- موسوعة المصطلح النقدي لعبد الواحد لؤلؤة.
- معجم مصطلحات النقد الحديث لحمادي الصمود.
- المعجم الأدبي لجبور عبد النور.
- دليل الناقد الأدبي لنبيل راغب.
- دليل الناقد الأدبي لميجان الرويلي وسعد البازجي.

الفصل الثالث:

افاق المصطلح النقدي في الدراسات الاسلوبية

الفصل الثالث: افاق المصطلح في الدراسات الاسلوبية(الاسلوبية انموذجا)

المبحث الأول: حدود الاسلوبية

المطلب الأول: واقع الأسلوبية

أ–عند الغرب

***ماهية الأسلوبية:**

إنّ الأسلوبية (علم الأسلوب) هو علم لغوي حديث يهتم بالبحث في الوسائل اللغوية التي تكسب الخطاب العادي أو تكسب الخطاب الأدبي خصائص تعبيرية أو شعرية، فتميزه عن غيره "فالأسلوبية تتقرى (الظاهرة الأسلوبية) بالمنهجية العلمية اللغوية وتعتبر الأسلوب ظاهرة في الأساس لغوية تدرسها في نصوصها وسياقاتها".[1]

"في عام 1875 قام فون درجبلنتس–بإطلاق مصطلح الأسلوبية على دراسة الأسلوب وعبر الإنزياحات اللغوية والبلاغية في الكتابة الأدبية، فالكاتب قد يقوم بإختبار عددا من الكلمات في إنشائه والصيغ دون غيرها من الصيغ الأخرى، ويؤثرها ويجدها تعبر عن ذاته.

و على اثر إزدهار علم اللغة الحديث على يد فريديناند دي سويسرا انبرى أحد تلامذته وهو شارل بالي لدراسة الأسلوب بالطرق علمية ولغوية "إذ إستهوته بنيوية اللغة فعمل على إرساء قواعد الأسلوب عليها".[2]

و يعتبر شارل بالي من مؤسسي علم الأسلوب معتمدا في ذلك على دراسات أستاذه دوسوسير، حيث إنطلق من الدراسات التي قام بها أستاذه وتجاوزها، لكن بالي ركز على العناصر الوجدانية للغة، وهناك من الباحثين الذي ينفي أن يكون الجانب العقلاني في اللغة تحمل بين ثنايا أي بعد أسلوبي، و إنّما ركز على الجانب التأثيري والعاطفي، لأن الجانب العاطفي مهم جدا في الدراسات الأسلوبية.

---

[1] عدنان بن ذريل: اللغة والأسلوب، مراجعة وتقديم حسن حميد، ط2، 2006، ص131.

[2] نفسه ص132.

ولقد قام شارل بالي بدعم هذا العلم دعما كبيرا خاصة في النقد الأسلوبي القديم،و قد ألّف مجموعة من الكتب حيث قام عام 1902 بإصدار مؤلف تحت عنوان: في الأسلوبية الفرنسية ثم في عام 1905 قام بإصدار المجمل في الأسلوبية.

إنّ ما يمكن ملاحظته على الدراسات الأسلوبية يتمثل في تحديد هذا العلم الذي أثار مناقشات و خلافات كثيرة عبر تطوره و صلته بخاصة باللسانيات و علم النفس و العلوم الأخرى ولم يتفق الباحثين حول تعريف واحد جامع ومانع.

ولقد اِزدهرت الأسلوبية مع مطلع القرن العشرين و اهتم اللغويون و الأسلوبيون بدراسة الظاهرة الأسلوبية وعلاقتها بالمؤلف والجمهور.

وبدأ الاهتمام بالدراسات الأسلوبية بالتزايد معتمدا بالمعطيات العلمية الألسنية متقاطعا مع حدود علمية أخرى كالبلاغة وفقه اللغة والنقد الأدبي....إلخ.

بينما نجد غريماس الذي يعتبر أن الأسلوبية وعلم الدلالة ليسا وجهان لعملة واحدة مثلما يورد في سياق الإجراءات التي تصنعها الأسلوبية الإحصائية لدى بيارغيرو، و قد تم اعتمادها في نطاق أسلوبية الِانزياحات و لقد قامت الأسلوبية على أنقاض العصر البلاغي، وترتحل بالتنقل من ألمانيا إلى إنجلترا إلى فرنسا لتعمر نحو ستين عاما، وعرفت ازدهار وتطورا كبيرا في خمسينيات القرن العشرين ثم يعلن موتها وظل قبل بلوغها إلى الوطن العربي.

***اتجاهات الأسلوبية:**

ظهرت في الساحة الأسلوبية بدل الأسلوبية أسلوبيات نذكر منها:

1/أسلوبية شارل بالي:

حيث يرى بالي أن اللغة سواء كانت متعلقة بالمتكلم أو بالمخاطب حيث تعبر عن الفكرة فمن خلال (موقف وجداني)، ومعنى ذلك أن الفكرة حين تصير بالوسائل اللغوية كلاما تمر كذلك بالموقف الوجداني من مثل : الأمل أو الترجي أو الصبر، الأمر، النهي...إلخ.

هذا المضمون الوجداني للغة هو الموضوع الأساسي للأسلوبية وهو الذي يجب أن تقوم بدراسته عبر القارة اللغوية، مفرداتها وتراكيبها دون الِاهتمام بخصوصيات المتكلم وخاصة المؤلف الأدبي لأن ذلك من اِختصاص البحث الأدبي وليس من اِختصاص الأسلوبية، فالأسلوبية تصب اِهتمامها على الجانب الوجداني والعاطفي ومدى تأثيرها على الآخرين.

وركز في دراساته على فكرة مفادها:

"تدرس الأسلوبية وقائع التعبير اللغوي من ناحية مضامينها الوجدانية أي أنها تدرس الوقائع اللغوية الحساسة المعبر عنها لغويا كما تدرس فعل الوقائع اللغوية الحساسية"[1]

فمحاولات والتفاتات التي لم تتجاوز حدود اللغة العامة والشائعة ولم ينقلها إلى ميدان الدراسات والأسلوبية وبذلك ظلت أسلوبية بالي بأنها أسلوبية اللغة لا أسلوبية الأدب "وبذلك يكون بالي قد جعل الجانب التأثيري ليس في اللغة من حيث هي استعمال وإنما من حيث هي ظاهرة قائمة في اللغة بشكلها العام".[2]

وقد قام بالي بتحديد الكيفية التي يجب اِتباعها لتحديد الجانب العاطفي في اللغة، حيث هناك طريقتين وهما:

إما أن نقارن وسائل التعبير الموجودة فيها بوسائل التعبير اللغة في اللغات الأخرى، أو نقارن بين التعابير الموجودة في اللغة نفسها "فإنّ ذلك لم يظل غائبا عن اِتباع بالي والمشتغلين لعلم الأسلوب الذين سرعان ما عزلوا الأسلوبية عن الخطاب الإخباري الصرف وقصر عليها الخطاب الفني فأعادوا لقيصر ما لقيصر"[3] ويقصد بها استعمال الأسلوبية بالي في الأدب.

منها كانت أسلوبية بالي قد اِبتعدت عن النص الأدبي بمعايير النقد الأسلوبي رغم أنها تملك إمكانيات فعالة لدراسة النصوص الأدبية "لذلك فإن أسلوبية بالي التي تسمى بأسلوبية التعبير ظلت تعبيرية بحتة، ولا تعني إلا الإيصال المألوف والعفوي وتستبعد كل اِهتمام جمالي أو أدبي، والأسلوبية توسعت فيما بعد وشملت دراسة القيم الانطباعية والتعبير الأدبي".[4]

ب/أسلوبية الكاتب (ليو سبيتزر):

و يطلق عليها اسم الأسلوبية الأدبية أو الأسلوبية النقدية وذلك بفعل تقاربها من الأدب واِعتمادها على النقد.

لقد قام ليو سبيتزر برفض التفرقة التي تقام بين دراسة اللغة ودراسة الأدب واِصطنع المدن ليقوم بوضع نفسه في قلب العمل الأدبي و يدرس أصالة الشكل اللغوي.

---

[1] موسى سامح ربايعة: الأسلوبية لمفاهيمها وتجلياتها، ص10.

[2] نفسه:،ص11.

[3] نفسه: ص11.

[4] نفسه: ص11.

ولقد كان لهذا الِاتجاه أثر كبير في الدراسات العليا والجامعية للأدب والأسلوب، وقام بدعمه ليوسبيتزر ومعالجته في العديد من مؤلفاته نذكر أهمها: دراسة في الأسلوب عام 1928-علم اللغة وتاريخ الأدب 1948 في الأسلوبية عام 1955...إلخ. ،وفي كل هذه المؤلفات تطرق سبيتزر إلى آراء حول الأسلوبية ومنهجية في البحث الأسلوبي وهو ما أطلق عليها السياح الفيلولوجي نسبة للفيلولوجيا أي فقه اللغة أو طريقة "الدائرة الِاستنتاجية المترتبة على التعاطف الحدسي مع النص بشتى تفاصيله".[1]

ج/الأسلوبية البنيوية (جاكبسون):

وتعرف أيضا باسم "الأسلوبية الوظيفية" و ترى أن أصل الظاهرة الأسلوبية ليست اللغة لوحدها وإنما تكمن في وظائفها، فلا يمكننا تعريف الأسلوب خارج الخطاب اللغوي "كرسالة أي كنص يقوم بوظائف إبلاغية في الاتصال بالناس وحمل المقاصد إليها".[2]

وقد أكد ياكبسون على ما يحمله الخطاب اللغوي من هذه المقاصد أي رسالة الخطاب، ويمكن تمثيل الأسلوب من خلال تحديد حاضر في الخطاب من الِاتضاح الشعوري واللاشعوري.

إنّ الوظيفة الشعرية تظهر بما يستهدف الخطاب وهذا يعني أنّ الرسالة هي التي تخلق أسلوبها، كما أن التحليل البنيوي للخطاب يدل على أنّ كل نص يؤلف بنية وحيدة، حيث يأخذ منها الخطاب مردوده الأسلوبي وهو خاص به دون غيره ،و قام في دراسته: قواعد نحو الشعرية وشعرية قواعد النحو، و يرى جاكبسون انّ الِاهتمام بقواعد نحو الشعرية هي دراسة وسائل التعبير الشعري في اللغة، في حين أن شعرية قواعد النحو هي دراسة الآثار المترتبة على هذه الوسائل.

لقد اهتم ياكبسون بالتحليل الأسلوبي من خلال البنية أي الهيكل الناظم للخطاب ككل "واعتبر في القواعد وظيفتها في التعبير الشعري" بينما اعتبر أن الآثار المترتبة تتعلق بوضع الوحدات اللغوية في الخطاب وعلاقاتها بعضها ببعض".[3] إنّ الظاهرة الأسلوبية مرتبطة ببنية النص، وأما النص فهو في نظره خطاب تغلبت فيه الوظيفة الشعرية، والأسلوب هو الوظيفة المركزية المنتظمة للخطاب.

***محددات الأسلوب:**

ونذكر من أهم تعريفات الأسلوب التي وردت في الساحة النقدية :

---

[1] عدنان بن ذريل: اللغة والأسلوب، ص138.

[2] نفسه: ص140.

1/ الأسلوب باعتباره إضافة:

هذا يعني أنّ الأسلوب شيء يراه أو يضاف على اللغة ، و إذا كان الأسلوب إضافة فإنه يعني التحسين والزخرفة التجميل كما أنّ الإضافة في الأسلوب الأدبي تقابل إضافات في الفنون الأخرى كالرسم وغيرها من الفنون التشكيلية ، فالقول أنّ الأسلوب إضافة إلا أنّه يرتبط اِرتباطا وثيقا بالجانب الإنساني، والوجداني والعاطفي، وكل تعبير ليس بإمكانه تحقيق هذه الغاية يعتبر تعبير متأسلب فليست كل التعبيرات قادرة على أن تحمل شحنا عاطفيا ووجدانيا للغة توسم بأنّها أسلوب .

إن مهمة الدارس الأسلوبي لا تكون مقتصرة على تحديد أماكن الزينة و الزخرفة فقط، وهنا يكون هدف الدارس الأسلوبي تعريف العبارة المتأسلبة "...وتقتضي مهمة الباحث عند أصحاب هذا المفهوم القيام بعملية تجريد أو تعريب للعبارة المتأسلبة بغية الوصول إلى الجوهر المجرد قبل أن تكسوه هذه السمات المعينة".[1]

2/الأسلوبية باعتبارها اختيار

ويعنى بها المقدرة على الإِختيار من اللغة ما يراه قادرا على خدمته وخدمة رؤيته، موقفه، وكل الأشياء القادرة على خلق استنتاجات عند المتلقي، والاختيار هنا يكون بعدة وسائل، يعتمد على ثروة المنشأ اللغوية والقدرة على الانتقاء من النظام اللغوي، الذي يقدم له الإمكانيات واحتمالات لتأدية الخبر الواحد بطرق ووسائل متنوعة، فالأديب المبدع يسعى أنّ يعبر عن رؤيته بأسلوب يختاره .

وفي بعض الأحيان تكون عملية الإِختيار عملية واعية ومقصودة والهدف المتوخى الوصول إليه، لأن عملية الإِختيار لا تعني فقط اِختيار الكلمات أو المفردات من المعجم بقدر ما تتصل أيضا بعملية التركيب وتشكيل النسق والسياق، ولذلك تم التفريق بين مختلف المفردات والألفاظ أو ما يعرف الإِختيار من المعجم وباختيار التركيب.

3/اعتبار الأسلوب انحراف:

إنّ القول أنّ الأسلوب اِنحراف من أكثر التعاريف شهرة و اِنتشارا حيث نجد أن هناك اِرتباط وثيق بين الإِختيار والإِنحراف، لأنّ الإِختيار أساس يقوم على إمكانيات كثيرة لفتح المجال لحدوث الإِنحراف حيث هناك اِعتقاد سائد مفاده أنّ الإِنحراف له شقين، شق سلبي وشق إيجابي.

---

[1] موسى سامح ربايعة: الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها، ص26.

لذلك فإنّ فاليري يقول: "إنّ الأسلوب هو في جوهره اِنحراف عن قاعدة ما وشاركه في هذا الرأي كثير من النقاد ودعوا إلى ضرورة أن يعتاد الباحث على القاعدة أولا حتى يتمكن من اِكتشاف الاِنحرافات المتفرعة عنا".[1]

وهناك أنواع عديدة من الانحرافات أهمها:

1/اِنحراف محلي أو شامل ويعتبر كجزء من السياق و يمكن وصف الاِستعارة من هذا النوع، أما الاِنحراف العام أو الشامل النص كله "فترد وحدة لغوية معينة بكثرة غير مألوفة، أو ترددها الحد غير مألوفة في نص ما، إنما هو اِنحراف عام ويمكن تحديده إحصائيا". [2]

2/اِنحرافات سلبية وإيجابية، فالاِنحرافات السلبية لا ينظر إليها على أنها تنقص من قيمة الأسلوب، أما الاِنحرافات الإيجابية فهي قواعد إضافية تفيد المعيار وتحديده.

3/هناك اِنحرافات لها علاقة بصفة المعيار بالنص، وهكذا تتميز الاِنحرافات الداخلية والخارجية، فيوجد أي اِنحراف داخلي عندما تبرز وحدة لغوية عن المعيار الممتد في النص كله، أما الخارجي فانه يحدث إذ انحرف أسلوب النص عن معيار اللغة المعينة.

4/الانحراف يصنف حسب المستوى اللغوي الذي يحدثه فيه.

5/كما تتميز الانحرافات بوجود أسس أخرى كما أوردها ياكبسون : انحرافات نحوية، وتركيبية، انحرافات جدولية.

يمكن القول أن الاِنحراف كإجراء أسلوبي فهو يهدف لتكريس قيمة فنية وجمالية، رغم ذلك فإن الإشكالية تظل قائمة في طبيعة العنصر الذي يحدث فيه الاِنحراف وقد بحث الدارسون عن المعيار الذي يحدث عنه الاِنحراف و يمكن من خلاله وصف ظاهرة أسلوبية بأنها انحراف و تبدو مثل هذه العملية سهلة و يسيرة و لكنها في الحقيقة تقود إلى بعض الإشكاليات .

ب/عند العرب:

هكذا يظل مصطلح الأسلوبية من أكثر المصطلحات انتشارا في الساحة النقدية العربية ويعتمده الكثير من النقاد في تحليل النص الأدبي وتقديمه للقراء، حيث كانت نشأة علم اللغة الحديث وتطوره السبب في ظهور الأسلوبية، وفي البداية لم تكن إلا منهجا مستوحى من المناهج اللغوية لذلك تعد فرعا من فروع علم اللغة

---

[1] موسى سامح ربايعة: الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها،ص 35.

[2] نفسه:ص35.

العام، حيث يهتم بدراسة اللغة من خلال النص الأدبي ويستفيد من الملاحظات اللغوية التي تساعده الناقد على التعامل مع النص.

إن الربط بين الأسلوبية والدراسات اللغوية يقودنا إلى فرضية مفادها أن النص الأدبي نص لغوي لا يمكن سبر أغواره دون تحليل العلاقات اللغوية التي تنطوي عليها "لأن هذا التحليل هو الذي يقودنا إلى تفهم الشحنة الدلالية والعاطفية الكامنة في النص والتي تؤثر في المتلقي".[1]

ونحن لسنا قراء ونقاد لا يمكن أن ننقد إلى قيمة العمل الأدبي إلا من خلال النص بحد ذاته ولا يهمنا الأشياء الخارجية المحيطة به .

فالدراسات الأسلوبية تخرج عن مستوى التبسيط، يبحث في مرحلة أعمق لأنها تتعامل مع لغة النص تعاملا عاطفيا وفنيا "وذلك من خلال إبراز الظواهر اللغوية المميزة ومحالة إيجاد صلة بينها وبين الدلالات التي عن طريقها يمكن الوصول إلى المعنى الغائب في النص، وبذلك يتشكل منها النص والتي يمكن بالمنهج الأسلوبي التعرف عليها".[2]

فالدراسات الأسلوبية تهتم بالجزئيات في النص للوصول إلى الأشياء الشاملة تبدأ بالجزء وتنتهي بالكل، ويجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأسلوبية تهتم باللغة الأدبية، لأنها تمثل التنوع الفردي المتميز في الأداء والانحراف عن المستوى العادي المألوف، على عكس اللغة التي تتميز بالعفوية وهي منتشرة بين العامة ويمارسونها بشكل دائم لا انفصال من اللغة الأدبية ولغة التخاطب، لأن الأولى تعود جذورها من الثانية، فتقيم منها الأبنية، وتراكيب جديدة على مستوى الصوت، الكلمة، الجملة، ثم القطعة.

فرصد الظاهرة اللغوية وتحليلها عندما يكرر الكاتب ضمير معين في سياق النص وتكراره يمثل نمطا من أسلوب التعبير، يمثل ودي وفطنة الكاتب وقدرته على توظيف اللغة، حيث يقوم باستغلال طاقاتها الإبداعية لكي يوصل المعنى المراد بواسطة إحساسه وشعوره بالمعنى وقدرته على توصيله بالطريقة التعبيرية .

ماهية الأسلوب:

و إذا إنتقلنا إلى اللغة العربية، كلمة الأسلوب style مأخوذة من الكلمة اللاتينية stylas و تعني قضيبا من الحديد، كان القدماء يكتبون به على ألواح الشمع .

---

[1] خليل عودة: المصطلح النقدي في الدراسات العربية المعاصرة، مجلة جامعة خليل للبحوث، المجلد الأول، العدد الثاني، 2003، ص51.

و في العربية "الأسلوب كلمة مجاز مأخوذة من معنى الطريق الممتد أو السطر من النخيل، جاء في لسان العرب و يقال للسطر من النخيل : أسلوب و كل طريق ممتد فهو الأسلوب و الأسلوب الطريق و الوجه و المذهب، نجمع أساليب و الأسلوب بالضم(الفني) ، يقال: أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين منه". [1]

و الملاحظ في مساهمة العرب القدامى في الكلام عن الأسلوب، إنّ عبد القاهر الجرجاني من الأوائل الذي اِستعمال هذه اللفظة، إذ انّه عرّف الأسلوب بإيجار متناهي و بكثافة مقتضية حيث يقول:"و اعلم أن الإحتداء عند الشعراء و أهل العلم و تقديره و تمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له و غرض أسلوبا و الأسلوب الضرب من النظم و الطريقة فيه، فيعتمد شاعر أن إلى ذلك الأسلوب". [2]

كما يعرفه أيضا أنه"البلاء و الداء و العياء، إنّ هذا الإحساس قليل في الناس حتى إنّه ليكون أن يقع للرجل الشيء من هذه الذوق و الوجوه في الشعر بقوله أو رسالة يكتبها الموقع الحسن، ثم لا يعلم أسلوبه قد أحسن فأمّا الجعل بمكان الإساءة فلا تقدمت، فلست تملك إذا من أمرك شيئا حتى تظفر من له طبع إذا فتحته و روي و قلب إذا رأيته رأي". [3]

فالمتكلم لا يستطيع أن يفهم سامعه بكل أفكاره لمن شاء، لقد اهتم العرب بهذه النقطة و حدثوا عنها بما يعرفوا علم الفصاحة و يميز بعض الكلام عن بعض حيث لا يستطيع أن يحدث الفهم بين المتكلمين و السامع بِاعتبار الأسلوب هو ظاهرة لا تخضع لقانون معين و هو قانون التطور الطبيعي بقدر ما هي ترافق.

أما حازم القرطاجني فهو أول من خصص للأسلوب فصلا معتبرا إياه من مستقلا بذاته في كتابة منهاج البلغاء و سراج الأدباء"كما كانت تلك المعاني جهات فيها توجب، و مسائل منها تفتني كجهة وصف المحبوب وسط وصف الخيال(.....)بكيفية الإطراد في المعاني صورة و هيأة تسمى الأسلوب وجب أن تكون نسبة الأسلوب إلى المعاني نسبة النظم إلى الألفاظ لأن الأسلوب يحصل عن كيفية الِاستمرار في أوصاف جهة عرض القول و كيفية من أوصاف جهة بجهة". [4]

---

[1] ابن منظور : لسان العرب ، ص314.

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص428.

[3] نفسه: ص501.

[4] حازم القرطاجيني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1981، ص363.

لقد قام القرطاجني بإدخال الأسلوب بحيز الِاصطلاح، قام باستخدامها عن قصد ووضع حدا لها ، وهذا إنما يدل على نمو التفكير الأسلوبي و نضجه، و النظر إلى قيمة الأسلوب و تقديره، "فمفهومه ليس مفهوما عاما مبهما، وإنما هو مفهوم إجرائي نقدي متطور".[1]

وقد ربط حازم بين النظم والأسلوب وهذا يرتبط بما جاء به عبد القاهر الجرجاني برغم من وجود اِختلافات طفيفة حيث يعتبر ما وصل إليه حازم قيمة التفكير العربي فيما يخص الأسلوب قديما .

أما ابن خلدون يحاول تعريف الأسلوب حيث يقول: "ولنذكر هنا سلوك الأسلوب عند أهل هذه الصناعة– صناعة الشعر– عما يريدون بها في إطلاقهم فاعلم أنها عبارة عندهم عن المنوال الذي ينسخ فيه التراكيب أو القالب الذي يفرغ فيه، والذي يرجع إلى الكلام بإعجاز إفادته أصل المعنى الذي هو وظيفته الأعراب ولا بِاعتبار إفادته كمال المعنى، الذي هو وظيفة البلاغة والبيان، ولا بِاعتبار الوزن كما استعمله العرب فيه، الذي هو وظيفة العروض، فهذه العلوم الثلاثة خارجة عن هذه الصناعة الشعرية وإنما يرجع إلى صورة ذهنية للتراكيب المنتظمة كلية".[2]

ومن هذا المنطلق ذهب الأستاذ الطريلسي إلى اِختيار الأسلوب عند العرب بأربعة مراحل مرتبة زمنيا.

1) مرحلة المخاض: يمثلها التبيان والتبيين (225هـ)

2) مرحلة النشأة: ويمثلها دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (377هـ) وقد اكتملت التأليف البلاغية في هذه المرحلة

3) مرحلة النضج: تمثلها ثلاث مصنفات:

أ/ منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني.

ب/ لسان العرب لابن منظور.

ج/ المقدمة لابن خلدون.

4) مرحلة النهضة المحتشمة: وتمثلها كتب بلاغية للمدرسة المتأخرة ويشير أحمد أمين أنه هناك عدة طرق في دراسة الأسلوب ككل، من حيث شخصية الأديب، أو من ناحية صنعته البلاغية، إلا أنه لم يتوسع فيها، ومر بها مرور الكرام.

---

[1] حازم القرطاجيني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص199.

[2] ابن خلدون: مقدمة، ضبط وشرح محمد السكندري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص225.

فالنظم والأسلوب يتم قياسه من خلال لقدرة على نقل الفكرة، والعاطفة نقلا صحيحا ومعقولا: " إن النظم هو التعبير الخارجي عن حالة داخلية فمتى صدق التعبير الخارجي وأدى إلى شرح الحالة الداخلية كان نظما جيدا ".[1]

كما يؤكد أن الباعث الذي دفعه إلى ذلك هو تقسيم البحث فيه، في حين اعتبر أن العناصر الأسلوبية، إذا قمنا على الجانب اللفظي للأدب وهي: الكلمة والجملة فالصورة (التشبيه والاستعارة والكناية)، الفكرة والعبارة، فهناك نظرة صفات شتى للأسلوب يكمن معرفتها بالنظرة السريعة كالأسلوب الموجز أو المساوي أو السهل أو الغامض أو العلمي أو التصويري ... إلخ، ولكن المقصود هو إظهار أعم هذه الصفات وأعمقها والتي تميز الأسلوب الجيد.

فالأسلوب يعتبر ظاهرة أسلوبية تقوم بقوام الظاهرة اللغوية، و لكنه ليس هذه ظاهرة لغوية بقدر ما هو ظاهرة أدبية " ذلك لأن الأسلوب ليس اللغة فقط، أي أنه ليس العلامات اللغوية وحدها، أو التراكيب البلاغية وحدها، أو الدلالات والمعاني وحدها ".[2]

فالأسلوب ليس جماع بنيوي لهذه العناصر الأدبية، اللفظية والمعنوية الكلامية والدلالية في الِانتظام الذي يحقق الإبداع الأدبي، فالأسلوب لا ينفصل عن النص ومضامينه ولا عن الصور البلاغية لأنه يحتويها كلها، إلا أنه ينفصل من الموضوعات.

وباعتبار أن اللغة قلق إنساني ونتاج للرواج وتقدم لتحليل أفكار الفرد والجماعة لذلك قال كورزبيسكي: "طريقة التفكير لدى المجتمعات هي التي تحدد أسلوب تراكيبهم اللغوية، ففي اللغة الانجليزية نجد تفكيرا استقرائيا (الصفة قبل الموصوف) ".[3]

وبذلك يكون النظم هو التأليف والتنظيم والجودة في الكلام لكي يكون الكلام حسنا مقبولا أو هو معنى لطيف ولفظ شريف أو هو تخليص الكلام من التعقيد وأصلا من الفصيح، كون أنه يرتبط بالفصاحة من خلال تعليق الألفاظ المفردة، التي هي لأوضاع اللغة (المادة الخام) فكل واحد منا يمكن أن يشكل منها الأسلوب الذي ينظم تحته، ففي قوانين النحو المفردة المعيارية للتراكيب نجد هناك هامش من الحرية متاح للمتكلم (مستعمل الأسلوب)، لأن انتقاء الأساليب المعبرة عن العرض بوصف اللغة مرآة الفكر، وذلك بالتدبر في إنشاء العلاقات واختيار الأدوات التي تؤدي إلى التفاؤل أحيانا.

---

[1] عدنان بن ذريل: اللغة والأسلوب، ص162.

[2] نفسه: ص175.

[3] هدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية الإسكندرية، ط1، 2001، ص173.

ولقد تأثر الزمخشري تأثرا كبيرا بعبد القاهر الجرجاني حيث قام بربط الأسلوب والخصائص الأسلوبية فتولد لديه مصطلح الأسلوب من خلال حديثه عن باب من أبواب البلاغة حيث يقول ،فالأسلوب عند الزمخشري هو نوع من أنواع التخاطب وجوهره ويجدر الإشارة إلى أن مصطلح الأسلوب كان له الوجود في مباحث الإعجاز القرآني، أما بالنسبة لمباحث النقاد في الشعر والبلاغة، فقد كان أقل خطا ووجودا، ويتبين ذلك من خلال نصوصهم النقدية فهناك مجموعة من المؤلفات النقدية

المطلب الثاني:إشكالية الإرث البلاغي و المنهج الأسلوبي

إن البلاغة العربية القديمة قائمة على جدلية الشكل و المضمون، و على هذا الأساس تنقسم مباحث البلاغة إلى عدة اتجاهات نذكر أهمها:

الإهتمام بالبناء اللفظي، يهتم بتناول المفردة، و ما يتصل ببناء الجملة، و منها ما يهتم بصلة اللفظ و المعنى و العلاقة بينهما، و هذه المباحث المبنية على المنهج الوصفي في دراسة بعض الأنواع الأدبية الراقية للشعراء، و الأدباء و الدراسة القرآنية غير أن المنهج لم يلبث طويلا حيث تحول إلى معيارية خالصة، وقد تصور البلاغيون أنهم بهذا النهج قد إستوعبوا مجال القول و فنونه.

و حسب هذا الرأي نجد البلاغيون اتجهوا إلى ما ذهب إليه الاسلوبيون "و أدركوا أن الوسائل التعبيرية البارزة هي مناط الإهتمام و مجال البحث و مركز الثقل ،و تفاضوا عن جوانب أخرى كثيرة و هامة في الأداء الفني،كالجوانب النفسية و الاجتماعية" [1]و قد اتجه البلاغيون إلى الإختيار من النماذج المطروحة أمامهم ليؤيدوا بها ما إستنبطوا من قواعد، حيث لم يكن بجعبتهم إستقراء دقيق معين حيث وضعوا افتراض أخر، و هو وجود نموذج لقاعدتهم في نص من النصوص

"حيث أرادوا ولادة نص جديد يحمل في طياته العرف، و التقاليد السائدة أو حتى يتخيل البلاغيون وجودها فيها" [2]

و الأمر يختلف في الدراسات البلاغية التي تستمد مادتها من النحو الإبداعي، مثال ذلك:دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني حاول التركيز حول دراسة الأسلوب ،و ذلك من خلال مفهوم النظم وهو مفهوم إعتمد على التركيب اللغوي الذي يتصل باللفظ المنطوق و الكلام النفسي

---

[1] محمد عبد المطلب:البلاغة و الأسلوبية،مكتبة لبنان ناشرون،القاهرة،ط1،1994،ص259

[2] نفسه:ص260.

والبلاغيون عندما يتناولون الكلام في التراكيب إنما يقصدون ما نتج عن وعي و إدراك ،و ذلك لا يكون إلاّ ممن أوتي مقدرة بلاغية معينة لان ما نتج من صياغة في المستوى الإخباري إنما يتم في صورة عفوية. لقد اِهتم أصحاب البلاغة القديمة بإدخال علم المعاني إلى المجال الجمالي بِاعتبار أن المجال الإخباري، يتصل بالنحو و اللغة أكثر من اِتصاله بالإمكانيات الجمالية"،و لعل هذا ما كان يقصده عبد القاهر عندما رأى أن كثيرا من الناس يحصرون مجال الإبداع في علم اللغة ،و يربطونه بالمظاهر الحسية و ما فيها من تعالم بالغريب من الألفاظ" [1].

فالسكاكي يركز على قضية أداء المعنى الواحد بطرق متعددة لانّ التغير في الطرق أو تغير الصياغة لابد أن يصاحبه تغير في المعنى ،في الطرق و تغير الصياغة لا بد أن يصاحبه تغير في المعنى العام سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بالوضوح و الخفاء بل إن اِتفاق الجملتين المختلفتين تركيبا في الدلالة أمر ممتنع عقلا بالدلالة الوضعية فصلا عن الدلالات العقلية.

إنّ مباحث المعاني تتناول الدلالات المركبة، أما البيان تناول الدلالة الِافرادية ،و تدور مباحث البديع في المستويين:الأول هو المستوى السطحي الذي يختص بالناحية المحسوسة من النطق التي تبدأ من اللسان ثم تمر إلى السمع من خلال الأذن، مثال:الجناس، السجع الازدواج و المستوى الثاني و هو الأعمق و يمكن تسميته بالنطق التفكيري و هو يتصل بالفصاحة المعنوية ،كالطباق و المقابلة و التورية. و اِرتبط البديع من خلال هذان المستويين و ذلك من خلال الصياغة من حيث تشكيلها الحسي و النطق أو في الكتابة ثم من حيث تشكيلها المعنوي "لكن البلاغيون افسدوا هذا المبحث عندما جعلوه شيئا إضافيا يأتي و راء الإفادة و ظهور الدلالة بعد مراعاة مقتضى الحال، الذي اِنطلقوا منه في البديع و اِعتمدوه في الدراسة مباحث البلاغة" [2]،

و لقد أكد حازم القرطاجني على اِهتمام العرب بعملية التحسين حيث لا تتوفر لغيرهم من الأمم، مثال ذلك:تماثل المقاطع في الأسجاع و القوافي لما في ذلك من مناسبة زائدة على عملية البيان الأصلية ومن ذلك نياطتهم حرف الترنم بنهاية الصنف كثير المواقع في الكلام منها.

---

[1] محمد عبد المطلب : البلاغة و الأسلوبية ،ص262

[2] نفسه:ص266.

و لقد حاول البلاغيون الِاستفادة من وظيفة التحسين في اللغة من اجل إبراز الناحية الجمالية، التي تتجاوز مجرد الإفهام و الإفادة مع مراعاة المقتضى في علم المعاني ، أو الإفهام و الإفادة في علم البيان.

إنّ ضرورة التجديد الخطاب البلاغي إنّما جاء تماشيا مع صيحات التي باتت تردد بانّ البلاغة تعاني نوع من الجهود و التخلف و الرجعية"و ينادي أكثر النية منها بأهمية تسهيل هذا التراث البلاغي، على النحو يبعث على التشويق لدراسته و يشجع على تعلمه و ينشد تربية الملكة، للكشف عن أسرار ما بلغ من كلام فصيح" [1] ،و إنّ المناداة بالتجديد في الميادين العلوم البلاغية يشوبها الكثير من المخاطر و المحاذر التي تستوجب أن تتحسس لأجلها مواطئ تطور البلاغة إلى أربعة مراحل و هي كالأتي:

المرحلة الأولى:و يمثلها عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابيه أسرار البلاغة و دلائل الإعجاز،"إذ يحتل الإمام الجرجاني في البحث البلاغي مركزا لم يصل إليه احد ممن قبله ،و لم يزاحمه فيه احد ممن بعده سواء من حيث عمق الدراسة أو من حيث ما عجز من كنوزها" [2] ،ناهجا في الدرس البلاغي منهجا فريدا و قام جمع بين العلم و الفن و الذوق ،فكانت مباحثه البلاغية شهدا كشهد النحل تمتص رحيق كل الأزهار ،ثم تكسبه حتى طلب المذاق الذي فيه شفاء للناس.

و إذا كانت البلاغة قبله اختلطت بمسائل النقد و اللغة فان مباحث عبد القاهر مزجت بين هذه الفنون،و يعد عبد القاهر من مؤسسي علم البلاغة، و سار على نهجه الكثير من المؤلفين و نهلوا منه و شهد له بذلك صاحب الطراز الإمام يحي بن حمزة العلوي"إن أول من أسس من هذا العلم قواعده و أوضح براهينه و اظهر فوائده و رتب افانينه الشيخ العالم عبد القاهر الجرجاني" [3]

المرحلة الثانية:و يمثلها أبو يعقوب السكاكي بما صنعه في الدراسات البلاغية التي ضمنها في كتاب"مفتاح العلوم"،ولا ننسى أن السكاكي ظل المسيطر لمدة زمنية من القرن السادس إلى أوائل القرن السابع و أقام منهج تفصيلي لكليات البلاغة ،و جزئياتها و أصولها و فروعها كما"يرجع له الفضل في جمع شتاتها و في تقسيمها إلى علوم ثلاثة (علم المعاني،البيان،البديع)،و ذلك أن كانت مجرد مباحث و مسائل متناثرة في جهود من سبقه...و قد حوا على ترتيبه لهذه المباحث ،من أتى بعده من المتأخرين فكان عمدتهم في هذا الترتيب" [4]

---

[1] محمد الدسوقي:موروثنا البلاغي و الأسلوبية الحديثة،دار اليسر،القاهرة،دط،دس،ص12.

[2] نفسه:ص11.

[3] نفسه:ص11.

[4] محمد الدسوقي:موروثنا البلاغي و الأسلوبية الحديثة،ص12.

ناهيك إذا جاز لنا أن نضع تشبيها بين دور الرجلين فنقول:"إنّ الإمام عبد القاهر مهندس عبقري بني المدينة فأحسنها و أجملها ،و الإمام السكاكي هو الذي وضع أسماء ميادينها و شوارعها و رقم قصورها و منازلها،فاِكتمل للمدينة جمال الإنشاء و حسن التنسيق" [1].

المرحلة الثالثة:و لا ننسى الفضل الذي قدمه القز ويني للدرس البلاغي و كانت له مكانة خاصة فالحدث البلاغي قبله اخذ بالتطور و النمو والتدرج جيلا بعد جيل، و لقد عكف به جانب الدراسات البلاغية و هو القسم الثالث من كتابه"مفتاح العلوم"و جعل منه تلخيص اسماه تلخيص المفتاح، اِعتمد فيه مع شيء من الروح الأدبية أسلوب السكاكي التقريري، و قد قام بجمع القواعد و تقريرها في أوضح عبارة و أوجز لفظ،حاول تعريف مباحث البلاغة و ميز بعضها عن بعض وجعل كل منها كعلم مستقل.

المرحلة الرابعة:يطلق عليها عصر الشروح و الحواشي اخذوا من مباحث علم البلاغة كنقطة بداية انطلقوا منها للوصول إلى غايات بعيدة الأفاق،قد توقفت البلاغة عن النمو و التطور ، لم يغلقوا أبواب الإبداع بشرط أن تنضبط قواعد هذه العلوم، و لن يحصل ذلك إذا وضعت أولا إذا شانها شان العلوم التطبيقية"في قالب من القواعد المبتناة على الاستقصاء و الحصر و الاِستعاب لمسائل علم من العلوم على حدة و انه مهما يكن من أمر المؤاخذات التي أخذت على شروحها و حواشيها، فان قدر و قيمة الجهود التي بذلها أصحابها" [2] فهم حاولوا إخضاع البلاغة لقواعد و قوانين لتحقيق علميتها معتمدين على الاِستقصاء و الحصر، بالإضافة إلى الاستيعاب و الأخذ بعين الاعتبار المزالق التي وقعت فيها علوم البلاغة و بقية العلوم.

إنّ ما اضر بالبلاغة قديما منطق و فلسفة اليونان و هذا ما جعل البلاغة تعيش نوع من الاِرتباك و التخبط في بعض المشاكل و الصعوبات ،فأصبحت البلاغة تتسم بالتعقيد فالسكاكي مثلا كان متناسيا الدور الفعال الذي قام به الجرجاني في هذا الحقل ،و متناسيا كذلك ما أفصح عنه فيما اِنفردت به كل في تناولها البلاغي فلقد كانت الدراسات القديمة في هذا المجال جهودا جبارة "و قدمت فكرا يتصل بمفهوم الأسلوب و صلته بالأدب، بل وصل الأمر بأفلاطون و تلاميذه إلى أن تصور إمكانية فصل الأسلوب عن الأدب و من منطلق أن هناك كتابات تخلو من الأسلوب" [3]

---

[1] محمد الدسوقي:موروثنا البلاغي و الأسلوبية الحديثة ،ص12

[2] محمد عبد المطلب:البلاغة و الأسلوبية،ص351

[3] نفسه: ص351.

و الأسلوبية كعلم جديد نسبيا حاولت تجنب المزالق التي وقعت فيها البلاغة القديمة من حيث إغراقها في الشكلية، و كذا اِقتصارها على دراسة اللفظة المفردة ثم تنتقل إلى الجملة الواحدة"،و هذه الدراسة البلاغية كانت- يوماما- أداة النقد في تقييم الأعمال الأدبية و ربما ساعد هذا التفرد بالبلاغة في خلق الأشكال الثابتة لمختلف الأنواع الأدبية"[1].

إنّ معظم معالمها مأخوذة و مستقاة من الدراسات النحوية و اللغوية و الفلسفية و لكنها تحولت في شكل قوانين"و الملاحظ أن الوسائل التعبيرية الموروثة أصبحت بشكل أو بأخر من إحدى مجالات الدراسات الأسلوبية الحديثة ،ليس لأنها موروثة مقدسة و لكنها لأنها إمكانات لغوية حيث من الممكن رصدها و تحليل العلاقات بينها ،و ذلك للإحاطة بالنظام العام الذي يحكمها و لمعرفة القيمة الجمالية"[2]،و اِعترف بعض الدارسين المحدثين بانّ الأسلوبية تمثل محورا نقديا في إطار التركيبات الجمالية.
و من هنا حصل التداخل بين الإختصاصات البلاغية القديمة و الأسلوبية الحديثة،غير إن البلاغة لم تعد قادرة على حمل الحقوق القديمة التي كانت تناسب فترة معينة من ماضينا، و التي يجب على الباحث في الأسلوبية أن يضعها في اعتباره و يحاول عصرنتها وفق المناهج الجديدة ،و بهذا يمكن الحصول الإرتباط النقد بالأسلوبية في محاولة الكشف عن المظاهر المتعددة للنص الأدبي،فالأسلوبية محللة و مفسرة تحاول ملئ الفراغ التي تسببت فيه البلاغة كما حاولت الإتصال بالنقد "و إن لم تزاحمه عن مكانه أو تسلبه سلطانه الذي اِكتسبه بمعطياته التي تتصل بالأدب ،و التي جعلت منه وسيلة و غاية في أن واحد" [3]

كما أن الوضع الذي ساد في الفترة الأخيرة قد سمح للأسلوبية أن تقدم يد المساعدة التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلالها ،و هي إمكانيات تزيد من فهم النص التركيز على طبيعة لغوية"و مواجهة هذه الطبيعة للمبدع من ناحية و القارئ من ناحية أخرى و ما يترتب على ذلك من تحليلات، و تفسيرات يصعب الحصول عليها إلا من خلال الدراسة الأسلوبية" [4].

و بحيث يتخلي عما قدمته له البلاغة من تطبيقات آلية لقوانين سابقة كما يتخلى عن تبريراته المزخرفة لهذه القوانين ،و ذلك بإكتشاف عالم النص الأدبي و النظام الذي تتشكل فيه الصياغة،و يمكن للنقد الوصول إلى

---

[2] نفسه: ص352.
[3] نفسه:ص353.
[3]نفسه:ص353.
[4]نفسه:ص355.

هذه بالمعاونات الأسلوبية في تفكيك الظاهرة اللغوية من اجل إعادة تركيبها.بعد كشف علاقات الجمالية المبنية فيها.

فالأسلوبية على مستوى النقدي تحاول الكشف عن العناصر اللغوية التي وضعت تحت نسق متصل "و ترفض ربط النص بعوامل خارجية، بتركيزها على التحليل و الفهم دون استناد إلى التعليل و التبرير" [1].

أما الأسلوبية تمتلك منهجا دقيقا يمكن أن يتسع مجالها لكل إبداع ذي طبيعة لغوية دون أن يبتعد عن جماليات اللغة أو على قواعد جاهزة من قبل بل ترى في النص خالقا لجمالياته ، من خلال صياغته "فالأسلوبية تمثل القنطرة بين نظامين كان بينهما نوع من التباعد:هما علم اللغة و النقد الأدبي، و التعاون بين هذين النظامين يتيح لنا الحصول على نتائج خصبة" [2]،إن الأسلوبية قد أزالت العراقيل بين اللغة و تاريخ الأدب وهي بهذا أصبحت علما شاملا للدلالات المنبثقة من الأثر الأدبي و الأسلوبية أصبحت بمثابة جسر للنقد إلى نسيج و العمل الأدبي و بهذا أصبحت عاملا فعالا في قراءة النص قراءة لغوية نقدية بل يمكن القول الغاية الحقيقية من وراء كل ذلك أن تصل الأسلوبية إلى نقد الأدب، لانّ الأدب قوام وجودها"فالأسلوبية التي تعطي العمل الأدبي تفرد بطرائقها المتجددة و أدواتها البارعة في استخراج كنوز الآثار الأدبية من طريق اللغة دون تجاهل للموضوعية التي تقوم عليها" [3]

و لعل الشكوك التي كانت مطروحة في الساحة في أن الأسلوبية بمثابة منهج علمي في دراسة الأسلوب الأدبي فهي التي تضبط الطرق العلمية المناسبة لتحليله

"فان أي نظرية نقدية في الأدب تقتضي بالضرورة الِاحتكام إلى مقياس الأسلوب كمظهر للقدرة الإبداعية في النتاج الأدبي من حيث كان الأثر المجسم له و الموضح بمميزاته و خصائصه" [4]،و الناقد عليه أن ينظر في العمل الأدبي على انه بناء لغوي يستغل إمكانيات اللغة بجميع مستوياتها،و إذا اِستطعنا القول بانّ الإبداع يتمثل بحق في الأسلوب ،فانّ النقد يتمثل بصدق في المعرفة عن طريق فحص هذا الأسلوب و تتبين المزايا بتحليل مستوياته عن طريق المكونات الجزئية و يقوم بتصور أولي لإمكانيات اللغة، الوظيفية و السياقية و كذلك إمكانية معجمها و ما يحتويه من قدرة اِستبدالية فهذا يضع القارئ أمام الصورة الحقيقية للعمل

---

[1] محمد عبد المطلب:البلاغة و الأسلوبية،ص356

[2] نفسه:ص356

[3] نفسه: ص357

[4] نفسه:ص395.

الأدبي،لانّ القارئ لوحده لا يملك القدرة الكافية لمعرفة كل جوانب في هذا العمل فمهمة الناقد في التحليل الأسلوبي يصبح بمثابة الجسر بين الأسلوب و متلقيه ، فتقربه من خلال منهج علمي يرسم له خطوط مهمته.

المطلب الثالث: إعادة تصنيف المصطلحات البلاغية(الاستعارة، المجاز و الكناية)

منذ قرون عديدة كانت البلاغة هي المهيمنة على التفكير الشعري و الأدبي، لقد كانت في البداية عند الغرب خاصة تهتم بدراسة وسائط إقناع المخاطب حول قضية ما ،ثم تحولت إلى دراسة الخطاب الأدبي، وبعد ذلك تقلص اِهتمام البلاغة فاِهتمت بِابتكار الحجج والموضوعات و عملت على تنسيق الكلام وتنظيمه وبعد ذلك توجهت لتهتم بمسألة الأسلوب وكيفية ترتيب الكلمات وتنظيمها من خلال الجملة بالاِعتماد على طرائق النظم في واحد ، نجدها من أبرز تعريفات البلاغة " مطابقة الكلام لمقتضى الحال "[1]، وإذا قمنا بتفحص هذين التعريفين نجد أنّ مقتضى الحال لا يبتعد كثيرا عما يعرف في علم الأسلوب بالموقف أو سياق المقام.

و مقتضى الحال من أوائل المصطلحات التي عرفت تطورا ونموا عند اِنتقالها من حقل معرفي إلى آخر، لأنّ المصطلح عندما يكون ضمن مجال معرفي يكتسب مفهوم معين، ولكن عندما يكون ضمن مجال معرفي يكتسب مفهوما معينا، ولكنه عندما يهاجر إلى مجال آخر سواء كان قريبا أو بعيدا فسوف يتأثر حتما بذلك العلم والمنهج وخصوصيته ،ويكتسب مفهوما جديدا ولقد ظلت المصطلحات البلاغية وبعضها من مصدر نحوي: الاِستعارة، جناس الاِستهلالي والطباق والمقابلة العكسية والحذف والتوكيد والمبالغة والمجاز والكناية والترادف متراوحة في الاستعمال بين النحو و البلاغة،حيث يتداخل اِستعماله عند الدارسين بفعل تجاوز الحقول المعرفية،و الطابع الموسوعي للباحثين و العلماء.

والقدماء قاموا بترك حيز واسع من الصور تنطق بها المصطلحات فزادتها غموضا وتتصل صور التركيب بالنحو كنظام الكلمات ،لذلك نجد هناك دعوة صارخة إلى تجديد هذا العلم الاِصطلاحي الذي يزيد عمره على ألفي سنة فلا ينبغي إلغائه بصفة كلية بل يجدر تعريب تلك الصور البلاغية وتصنيفها من جديد من منظور اللساني.

ومن بين هذه الصور الأكثر أهمية نقوم بذكر صور التعويض التي دات الناس على تسميتها " مجازات " و المجاز يضم ثلاث عناصر وهي:

---

[1] شكري محمد عياد: مدخل إلى علم الأسلوب، مكتبة الجيزة العامة، ط2، 1993، ص43.

1/ عبارة تعوض غيرها المعوِّض.

المرموز إليه ب: د1 والذي يعتبر الخاصية المهمة بنسبة إلى المجاز، أي الاستعارة والكناية والمجاز المرسل.

2/ عبارة عوضت: المعوَّض.

المرموز إليها: د2.

3/ القرينة المرموز إليها ب (ق) وهي التي تشير إلى وجود مجاز.

وهذه العناصر تعرف في البلاغة العربية بأركان التشبيه: المشبه والمشبه به و القرينة.

فالعلاقة الموجودة بين د1، د2 يطلق عليها البعد الإبدالي للمجاز، أما العلاقة الموجودة بين ق و د1 هي البعد المركبي، ومنه نستنتج أن العلاقة الموجودة بين د2، د1 هي المعتمدة و المحسوبة في عملية تصنيف صور المجاز.

ولقد تعددت الدراسات المنجزة في هذا الصدد وأثارت اِختلافا كبيرا في التصور فهي تحاول تفسير مجاز بآخر أو جعل أحد المجازات منهما تابعا للآخر، فالهدف من كل ذلك هو تكوين تبعيات بين عناصر المجاز.

و قد ذكر بليث بعضا الآراء المتباينة في هذا المجال:

من ذلك –مثلا– أن تودوروف اِعتبر الاِستعارة مجازا مرسلا مضاعفا، واِعتبرها هنري كناية مضاعفة، أما ديبوا وآل فيفسران الاِستعارة والكناية من خلال المجاز المرسل وبخلاف ذلك يجعل لوكيرن المجاز المرسل نوعا تابعا للكناية.ولقد حاول بول ريكور أن يعيد إلى الاِستعارة بريقها الذي تمتعت به قديما " مع ذلك فإن التصور القائم على قطبي الاِستعارة والكناية هو الذي يبدو أكثر إقناعا وهو التصور الذي وضع ياكبسون خطوطه العامة في دراسته المشهورة عن الحبسة Aphasie " .[1]

ومنه نستنتج مما سبق وجود نمطين أساسيين من التعويض:

1- **عملية التشابه:** التي يعوض فيها شيء بمعادله كتعويض فتاة (د2) بالخيزران (د1) في التثني.

2- **عملية المجاورة:** الذي يفترض علاقة إسناد بين(د1)شراع، و(د2)باخرة حيث تملك الباخرة عددا كبيرا من الأشرعة.

فكل هذه العمليات تعد بمثابة مجازات للتشابه أي الاِستعارات ومجازات للتجاوز أي الكنايات، وجميع المجازات الأخرى تابعة لهذين الصنفين الأساسيين، هذه الثنائية المعروفة في البلاغة العربية، حيث يقول عبد

[1] هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية، ترجمة وتقديم وتعليق محمد العمري، إفريقيا الشرق، المعرف، 1ط، 1999، ص82.

القاهر من خلال علم المعاني " اعلم أن لهذا الضرب اتساعا وتفننا لا إلى غاية إلا أنه على اِتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين الكناية و المجاز ".[1]

أ/ الإِستعارة:

يذهب بليث إلى أن المبالغة وتجاوب الحواس والسخرية والتمثيل يمكن تعتبر بدورها عبارة عن مجازات اِستعارية متميزة، وإذا قمنا بعملية الفصل سوف نحصل حتما على تعويضات التشابه التالية:

أ/ تعويض (+ المجرد) (- المجرد) والعكس.

1- الإِستعارة الحسية أو كما يطلق عليها المجسمة مثل: أزهار الشر (بودلين) جسم الشر فشبهه بالشجرة المزهرة.

2- الإِستعارة المجردة.

ب/ تعويض (+ حي) (- حي) والعكس.

1- الإِستعارة المشيئة مثل " هذا الوزير هو تمامة الدولة " (فونتاني).

2- الإِستعارة المشخصة: مثال ذلك:

« La chosse des corillons crie dans les gorge » [2]

مثل قولهم: سكت، ولسان حاله يقول بأنه غير راض.

و نستنتج من خلال ما تقدم أن مختلف هذه التعويضات أنواع أخرى من استعارات.

تجاوب الحواس:

د- تعويض (+ كبير) (- كبير) والعكس.

1/ اِستعارة التنقيص (الاختزال).

مثل: لن يكون الخلود بالنسبة إلي إلا لحظة. (روسو)

2/ اِستعارة المبالغة (للتكبير) مثال ذلك:

عدد من أبي الهول يستلقي في أعماق العزلة.

هـ- تعويض (- موجب) (+ موجب) العكس.

---

[1] هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية ،ص83.

[2] نفسه:ص85

1/ إستعارة ساخرة بالتظاهر (غير مباشرة).

مثل: " حتى بروتوس رجل شريف " شكسبير [1]

ويقصد بذلك أن بروتوس رجل غير شريف.

ولقد تحدث البلاغيون العرب عن بعض هذه التعويضات في حديثهم عن الطرفين بإعتبارهما حسيين أو عقليين مختلفين كما نظروا إلى الجامع (وجه الشبه) من هذه الزاوية لذلك نجد السكاكي أثناء حديثه عن طرفي التشبيه، المشبه، والمشبه يصنفهما الى :

أ/ مستندين إلى الحس، كالخدّ عند تشبيهه بالوردة في المبصرات، و كالنكهة عند التشبيه بالعنبر في المشمومات، و كالريق تشبيهه بالخمر في المذوقات ... الخ.

ب/ و إمّا أن يكونا مستندين إلى العقل كالعلم إذا شبّه بالحياة، وإما أن يكون لمشبه معقولا والمشبه به محسوسا كالعدل إذا شبّه بالقسطاس أو كالمنية اشتبهت بالسبع.

ج/ وأما الوهميات المحضة، كما إذا قدرنا صورة وهمية محضة مع المنية ثم شبهناها بالمخلب أو بالناب ... وكذا الوجدانيات كاللذة والألم والشبع والجوع.

و يلاحظ بليث أن الاستعارات المسطرة هنا من أ إلى غاية هـ ليست إلا مجرد نقطة في بحر، فهناك عددٌ كبيرٌ من حالات تعويض المشابهة، فكل تلك التعويضات تشترك في إمكانية الحصول عليها من مختلف المستويات اللسانية: المرفولوجية والتركيبية والنصانية.

فمثلا في المستوى المرفولوجي نتبين إختلاف أنّ الإستعارة بين الاسمية والفعلية والنعتية والظرفية.

كما يلحق بنظام التركيب الإستعاري حالة الزيادة مثل: بحر الحياة، وكذلك الإسناد بواسطة فعل الكينونة مثل: إنّه أسد في المعركة على تقدير فعل الكون إنّه كان أو يكون وكذلك الترابط السببي بواسطة فعل faire مثل:

« Son courage fait de lui un lion dans la bataille »

والمقصود هنا: إنّ شجاعته تجعل منه أسدا في المعركة.

[1] هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية ،ص85.

ويمكن الملاحظة أن درجة شاعرية الاستعارة كلما صادقت أشكالا اِنزياحية مورفولوجية أو تركيبية، حيث سنسمي التمثيل اِستعارة نصانية وهي ما تعرف في البلاغة القديمة باسم الاِستعارة المسترسلة " وخاصيتها الرئيسية هي تجاوز إطار الجملة وهكذا يمكن أن تظهر في شكل اِستعارات مبالغة واِستعارة ساحرة مجسدة "[1]

ويمكن استخلاص ثلاثة أنماط من الاستعارة ليست لها أية قيمة شعرية وهي:

1/ الاِستعارة الاضطرارية: وهي تغطي نقصا في الحياة اليومية مثل: رجل المائدة.

2/ الاِستعارة المبتذلة: حيث نلاحظ هنا اِختفاء المفارقة بين د1 ود2 نتيجة العادة التي اِستقرت لصالح د1 مثل حارس الأمن يساوي الشرطي.

3/ الاِستعارة الملفقة: وهي تؤلف بين اِستعارات مستهلكة بطريقة غير صحيحة مثال ذلك:

« La main qui balançait le berceau a casse sa pipe » [2]

حيث نستنتج أن الشاعرية تابعة للمعايير التداولية، ونلاحظ نفس التبعيد في الاِستعارة لفظة hardie التي تقوم بالأساس على علاقة دلالية متنافرة الأطراف بالنسبة للملتقى.

ب/ الكناية:

تحمل في طياتها العديد من التعويضات القائمة على المجاورة وهي ما يطلق عليها في الأسلوبية المعيارية باسم المجاز المرسل (الجزء، الكل، النوع، الحبس، المفرد، والجمع)، وكذلك تعويض الاسم الشخصي باسم الجنس والعكس والكناية المتعلقة (بالسبب، المسبب، المساحة، الحجم، الزمن، المدّة).

ولقد دأب الناس على ترجمة كلمة métonymie بكناية وكلمة synecdoque بالمجاز المرسل.

ونجد فونتاني يميز بين تسعة أنواع من الكناية وثمانية أنماط من المجاز المرسل ويفرعها فروعا ثانوية عن كل صنف من هذه الأصناف.

و قد حاول بليث إبراز ظواهر التعويض القائم على المجاورة وذلك اِعتمادا على تعارضات دلالية.

أ/ تعويض (+ عام) (+ خاص) والعكس.

ويسمح لنا هذا النمط بالقيام بتصنيفات فرعية، و تبقى الأصناف الأساسية وهي:

---

[1] هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية ،ص86.

[2] نفسه:ص87.

1/ الكناية المخصصة:

1-1/ (+ كلي) (+ جزئي)

مثال ذلك: " مؤسف أنه لم يعد تلك الروح الفاضلة " فولتير[1]

ويريد بذلك الإنسان.

1-2/ (+ جزئي) (+ مفرد)

" اِنتصر الروماني على السلبي الوقح، ويفرض السكوت على الجرماني المتمرد " موليير[2]

1-3/ (+ الجنس) (+ النوع)

" آه الأحاديث الخلابة ! آه الأشياء القديمة إما إذا كان فليس يقول في فصل الورود "[3]

ويريد بذلك فصل الأزهار.

1-4/ (+ لقب) (+ الاسم الشخصي)

2/ الكناية المعممة:

2-1/ (+ جزئي) (+ كلي)

" قبل أن توجد أيها المخلوق الأخرق، كنت ولدت القدر بسعادتك" لمارتين[4]

والمقصود بذلك الحس البشري.

2-2/ (+ المفرد) (+ الجمع) مثل: يصعب تقليد عبقرية الكوليريين.

2-3/ (+ النوع) (+ الجنس) مثل:

" ذو أربع مزيد يتطاير الشرر من عينه " [5] يقال الأسد، بِاعتباره أن الأسد مجرد نوع من جنس ذوات الأربع من الحيوانات.

2-4/ (+ اسم شخصي) (+ اسم الجنس).

فالنماذج المذكورة في (1-1-3) و (2/2-3) قد تطرقت إليه الأسلوبية التقليدية باعتبارها مجازات مرسلة أما النموذجان (1-4) و (2-4) باعتبارهما اِكتفاء بالصفة.

---

(1) هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية ،ص 89.

(2) نفسه: ص89.

(3) نفسه:ص90.

(4) نفسه:ص90.

(5) نفسه:ص91.

ب/ تعويض (+ السبب) (+ المسبب) والعكس.

كما في الصنف (أ) من تعويض المجاورة، حيث يمكن إجراء تصنيفات فرعية مثل: / مقولات المبدع/ الإبداع المؤلف/ العمل الألوهية/ المواهب الإلهية/ المادة الأولية...

1/ كناية الأثر: مثال ذلك:

" يا بني إنا فرحتي إنا شرف أيا بني "[1] راسيين

بدل: يا سبب فرحتي، وسعادتي.

2/كناية العرض:

ذكر الصفة وإرادة الموصوف، مثال ذلك:

" وداعا أيتها القسوة الجميلة "[2] ، ويقصد بذلك سيدة جميلة قاسية.

3/ كناية الجوهر:

ذكر المحل وإرادة الحال مثال ذلك: الأيام القبيحة.

ويريد بذلك: الأخلاق المواصفات وأعمال الناس.

د/ تعويض (+ المحتوى) (+ المحتوى) والعكس

إنّ هذه الكتابة التي يمكن أن نعتبرها مدخلة مخرجة ذات مظهرين يتجليان في تعويض المجاورة فضاء/ حجم، و زمن/مدة.

1/ **كناية المخرجة**:

" داخل الجدران، وخارج الجدران، الكل يتحدث عن عظمته "[3]

يقصد بذلك المدينة.

2/ كناية المدخلة:

" أخذ الخمر في اليد " بدل: الإناء المملوء خمرا.

إنّ الكناية مثلها مثل الإستعارة، حيث تتحقق على مستويات لسانية مختلفة فتتيح بذلك كناية مسمية أو مكملة، حيث تعتبر الكناية النصانية كناية عن موصوف، حيث يمكن القول بانّ مفهما نصانيا يظهر في

---

[1] هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية ،ص92.

[2] نفسه:ص92.

[3]نفسه:ص93.

الكناية الموصوفة بدل من مفهم أصغر منه (مورفولوجي مثلا)، حيث يجسد المفهم الأكبر عادة معانم (+ خاص) (+ عرض) (+ أثر)، كما يجسد الأصغر معانم (+ عام) (+ جوهري) (+ سبب) فهذا الإجراء نتيجة اِنفجار النواة الدلالية للنص ويقوم بتحويلها إلى تفاصيل متعددة.

ولقد اِفترض باكيسون أنّ الاِستعمال المتواتر للكناية هو خاصية للنثر الوصفي للواقع، فالكناية تخضع للتقويم التداولي شأنها شان الاِستعارة حيث تعد الرمزية أكثر أهمية والمقصود بذلك تعويض المجاورة المخصص ، وفي الأخير يمكن القول أن تحقيق الكناية في جميع الأشكال التي قدمتها لحد الآن، ولكن علاقة التعويض (+ جوهرية) (+ العرضية) تحتل مكانة متميزة بين الكنايات ولتوضيح ذلك نأخذ قصيدة لجيمس شيرلي: james shurley:

يجب أن يسقط

الصولجان والتاج

ويحولا إلى غبار [1]

حيث يعتبر الصولجان والتاج يعوضان الملوك، أم المنجل المعفوف والمجرف يمثلان الفلاحين الفقراء، لأن فهم مثل هذه الرموز يجب الإحاطة بالصولجان والتاج اللذان يعتبران شعارين تقليديين للملك، أما المنجل والمجرفة فهي الأدلية الخاصة بالفلاحة.

تحليل المصطلحات الواردة سابقا:

إنّ المتتبع لمسيرة العملية الاِستبدالية نلاحظ بشكل واضح أنها بازدواجية الرؤية خلال اِلتقاطها للواقع، حيث تقوم باِستعمال شيئين وتمزج بينهما وتقوم بتسمية أحدهما باسم الآخر.

إنّ الكشف عن طبيعة الوظيفة التي تؤديها الاِستعارة في مستوى الخطاب، يدفعنا الى الرجوع إلى الوراء وبالتحديد إلى البلاغة التقليدية فنجدها قد ظلت مسجونة في النموذج المنطقي، الذي قام بوضعه أرسطو وذلك بتحديد العلاقة بين التشبيه والاِستعارة .

فقد تتوفر كل هذه الأركان الأربعة(المشبه،المشبه به،أداة التشبيه، ووجه الشبه)، وقد يحذف وجه الشبه فحسب أو تحذف أداة التشبيه ، إما إذا حذف المشبه فعندئذ سيصبح الأمر من قبيل الاستعارة، وقد ظلت البلاغة العربية والعالمية على هذا النموذج مما جعلها تتعسف في تفسير الجوانب العديدة، وهي عاجزة عن احتضان جميع الإمكانيات التعبيرية، فإذا ورد تعبير اِصطلاحي شائع مثل القول:" كان يأكلها بعينه " نأخذ

[1] هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية ،ص95

وقتا طويلا كي نقوم بتحليله المنطقي ونقوم بتفسيره في شكل اِستعارة اِنطلاقا من وظيفة التشبيه مع اِختلاف جوهري بينهما في الكثير من العادات المألوفة وخاصة إذا اِنتقلنا إلى اِستعارة مكنية.

إنّ الدراسات الأسلوبية اِستغنت عن النموذج المنطقي التي كانت البلاغة تتبناه لفترة معينة بالنموذج الدلالي وهو مختلف عنه" إذ يؤثر على كيفية أداء العبارة لدلالتها باِعتبارها رسالة يبثها مرسل ويتلقاها مستقبل ويفك شفرتها لإدراك دلالتها، ويمكن أن نقوم بتحليل هذه العملية لمعرفة الأبنية السطحية والعميقة معا خلال التواصل، دون الإلتفات إلى المقولات المنطقية الذهنية التي تقف غير قادرة على اِحتضان اللغة نفسها، وبذلك تصبح القواعد البلاغية عبارة عن مؤشرات أسلوبية واِستقراء للغة و دراسة إمكانياتها التعبيرية الماثلة في نصوصها بالعقل.

فالدراسات الأسلوبية تعتمد خطوة أساسية، في الاستعارة، وهي تعوّل على التصنيف الموضوعي، إذ تقوم بجمع مختلف الإِستعارات التي تؤكد على هذا الواقع لتحديد الفكرة التي يقدمها المؤلف.

كما أن التصنيف يوضح لنا غياب بعض الجوانب التي لها علاقة بالصور المفضلة فالتحليل الموضوعي الإِستعارات يسمح بتحديد مدى أهميتها داخل النص.

ناهيك عن ذلك فإنّ الدراسات الأسلوبية تقوم بتحديد وظائف وبواعث الإِستعارات في النص المدروس بالإِعتماد على المؤشرات العامة، ومن أهم تأثيرات الإِستعارات القابلة للتحليل.

فحكم القيمة في الإِستعارة يتصل بشكل واضح بعملية اِختيار الدلالة التي تسمح للصيغة اِستعارية بأن تعبر فحسب عن جانب واحد من الحقيقة التي تشير إليها.

إنّها عملية فرز انتقائي تساعد على إبراز فرص طريقة معينة في رؤية الأشياء مما يجعلها تكتسب قوة إقناع عظيمة، وتقوم بتحليل علاقات بالاستعارات المتتابعة.أمّا إذا اِنتقلنا إلى المجاز المرسل فيمكن ملاحظة يتبع عاملا آخر وهو الإِختزال والحذف والإيجاز، فقد اتخذ الناس في حياتهم اليومية يتداولون مفردة "الصيني" ويقصدها الزجاج المصنوع في الصين، و"العجمي" نقصد به السجاد و البسط الفارسية.[1]

" ومهما كان باحث الإِختزال هذا واعيا أو غير واع فهو راجع إلى ما أسماه بالي الكسل في التعبير كمظهر للكسل في التفكير والخمول الذي يعتمده الباحث ".[2]

---

[1] هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية ،ص303

[2] نفسه:ص297.

و الدراسات الأسلوبية لا تتعامل مع التغيرات المجاز المرسل بنفس الطريقة كما لو كانت تنتمي إلى نفس المنبع.

حيث لا تصنف الإستعارة بأنّها الشكل المجازي الوحيد الذي يضيف عنصرا محددا إلى المستوى الإشاري للقول، بل أن بعض الصور بالغة الأهمية و اللافتة لا تتم من خلال عمليات المجاز المرسل ولعل الأمر راجع إلى إتخاذها أساس الصورة أو الدعامة الأساسية.

و إذا قمنا بتعقب أغلب المصطلحات التي كانت تنتمي إلى حقل معرفي وإنتقلت إلى حقل معرفي آخر حتما سوف تشهد تطورا تغيرا سواء حدا أو مفهوما، لأنّ المصطلحات عندما تظهر في منشأها الأصلي تكتسب دلالة مغايرة وتملك خصوصية تنفرد بها، حيث يتغير ملامح المصطلح حدا ومفهوما نسبيا وكليا، وقد ينتقل المصطلح ذاته من صقع إلى صقع، فتتنوع حدوده وتختلف مفاهيمه ونلاحظ هذا التباين من خلال المصطلحات السابقة لأسباب التالية:

لأن علم البلاغة علم لغوي قديم والأسلوبية علم لغوي حديث، بالإضافة إلى الإختلافات الموجودة بين العلوم اللغوية القديمة والحديثة، كما أنّ العلوم اللغوية في العصر الحديث تقوم بمهمة تسجيل ما يطرأ عليها من تغير وتطور، أما مهمة علم البلاغة يقوم بتسجيل طرق التعبير إنطلاقا من إختلاف مقتضى الحال.

كما أن القواعد البلاغية تقوم على إختبار عدة تراكيب نحوية صحيحة ولكن هذا الإختبار نفسه محكوم بقوانين ، على انّ الأسلوبية تتصف بالوصفية ،حيث تهتم بالتأثيرات الوجدانية للظواهر اللغوية، فنظرية الأسلوب تعتمد على فكرة الإختيار والإنحراف، لأنّ من مهام الأسلوبية دراسة الظواهر اللغوية جميعها من أدنى مستوياتها كما يظهر في الصوت المجرد إلى أعلاها كما يتخلى ذلك في المعنى حيث يدرسها ببساطة وفي حالة التركيب.

و قد صارت الأسلوبية تمثل تعريفا مضاعفا للبلاغة حين أصبحت في القرن 19 تهتم بالعلاقة بين اللغة والتفكير "إذ تتوجه إلى دراسة الصورة وأدوات التعبير وتأخذ في بعدها النظري حقيقة الأساليب والأجناس وأثرها في إنتاج النص". [1]

و إذا كانت الأسلوبية ذات علاقة وطيدة بالبلاغة إلى حد أنها قد تتقلص في مباحثها أحيانا حتى لا تعدو أن تكون جزء من نموذج العوامل البلاغي، وقد تنفصل بعض الأحيان عن هذا النموذج وتتسع شيئا فشيئا وتكاد تمثل البلاغة كلها.

---

[1] فرحان بدري حربي: الأسلوبية في النقد العربي الحديث، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ،ط1،2003 ص27

المبحث الثاني: التوحيد في علم المصطلح

المطلب الأول: إشكالية الحد الاصطلاحي

إن المصطلحات هي مفاتيح العلوم وزبدتها، وهي خلاصات معرفية فهي تمثل صورا مصغرة وافية للمفاهيم التي تعبر عنها، خاصة إذا كانت الكلمة الإصطلاحية الواحدة تنوب في بعض الأحيان عن عشرات الكلمات اللغوية الغائبة، كما أن وضع المصطلحات ليس بالعملية الهينة واليسيرة يتطلب منا معرفة بالمصطلح ووقوف على أصوله الثقافية بتاريخ استعماله والوقوف على النشاط العلمي المعاصر.

فالمصطلح كي يصل إلى الجمهور يثبت بالإستعمال لأن ما يثبت حياة المصطلح هو إستعماله، وهو مقيد بمجموعة من الشروط كالدقة والوضوح والإيجاز والاختصار والموضوعية، فغالبا فالمصطلح لا يجب أن يكون عبارة طويلة ولا يتجاوز الكلمة الواحدة، ولكنه يمكن أن يكون عبارة مركبة وذلك في الحالات النادرة، وهي ما يصطلح عليها بعض الباحثين الجملة الإصطلاحية "ويراها دليلا على فكرة دون مرتبة التحديد والضبط والإختصار". [1]

و يشترط أن يكون المصطلح خفيفا على اللسان المتلفظ لا يجد الدارس صعوبة في التلفظ به نتيجة الإبتعاد والتنافر بين الحروف، كما يجب أن يكون واضح المفهوم أحادي الدلالة ودقيقا،و أن لا يكون هناك إبتعاد بين الدلالة الإصطلاحية والدلالة اللغوية مع عدم إغفال خصائص البنية المرفولوجية للغة و ذلك "بإخضاعه للصيغ والموازين الصرفية القياسية المتعارف عليها حتى يسهل إدراك دلالاته العامة من خلال الصيغة الصرفية المجردة، وأن يوضع بحسب طرائق الوضع الإصطلاحي في آلياته تبعا لأولوياتها في النسيج الأصيل لروح اللغة". [2]

بعد كل هذه الشروط الخاصة بالمصطلحات تبقى حياة المصطلح مرهونة بمدى إستعماله، حيث قام معجم مفردات علم المصطلح وضع معيار المنجزات الإصطلاحية، يحدد المصطلحات وخاصة المصطلحات الأسلوبية التالية:

المصطلح الأسلوبي المفصل: وهو المصطلح الذي ينصح باستعماله فضلا عن بقية المصطلحات الأخرى كالانحراف والانزياح والعدول.

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، ص69

[2] نفسه:ص70.

المصطلح الأسلوبي المقبول: وهو المصطلح الذي يسمح باستعماله كموازي للمصطلح المفضل، ، اللحن، الخطأ...إلخ.

المصطلح المستهجن: هو مصطلح ينبغي تجنبه ولا ينصح باستعماله كمصطلحات الأسلوبية التالية: كالشدود، الجنون، العصبية.

بالإضافة إلى أن هناك مصطلحات تقع بين : الخط الفاصل بين المستهجن والمقبول وهو ما يطلق عليه المصطلحات البديلة، فهي لا تعد سيئة بكل ما للكلمة من معنى، ولكن لا حاجة إليها، بل يجب التخلي عنها مثال ذلك: الإطاحة، المخالفة، الشناعة، الانتهاك، العصيان، والعقم، وكسر المألوف، كسر البناء، انكسار النمط.

و في اجتهاده قام جميل صليبا بوضع أربعة قواعد يجب اتباعها في ترجمة المصطلحات الأسلوبية وهي:

1/البحث عن مصطلح عربي قديم يشترط أن يكون مطابقا للمفهوم الجديد المراد ترجمته.

2/البحث عن لفظ قديم، قريب من المعنى الحديث، فنقوم بتبديل معناه قليلا ويطلق على المعنى الجديد.

3/البحث عن لفظ جيد مع مراعاة قواعد الِاشتقاق العربي.

4/اِقتباس اللفظ الأجنبي كما هو بحروفه الأجنبية وإخضاعه لقواعد اللغة العربية.

إنّ المتأمل في كل هذه الآليات يلاحظ بأنها لا تقوم بالِاستفادة من كل الإمكانيات التي تتبعها اللغة العربية من أجل تنمية اللغة، فمثلا القاعدة الأولى التي وضعها صليبا منعذرة ولا وجود لها في أرض الواقع لأنه من الصعب أن نجد مصطلحا عربياّ قديما مطابقا في مواصفاته للمفهوم العربي الجديد.

ويعد رشاد الحمزاوي من أشدّ المتحمسين لهذه القضية وأراد مواجهتها من خلال التنميط، حيث يعتمد على طريقة معينة لتنميط المصطلحات وذلك من أجل تيسير اِختيار وضع المصطلحات وذلك من خلال وضع قواعد وقوانين منظمة وموحدة ،ينبغي تطبيقها على كل المصطلحات وذلك بعد الِاتفاق على طرائق معينة في وضع هذه المصطلحات ،والمنهجية المعتمدة في عملية الترجمة وهذه المبادئ التي قام بوضعها الحمزاوي هي كالآتي:

1/الإطراد:

والمقصود به رواج المصطلح بين المستعملين من العامة أو المتخصصين يمكننا قياس الإطراد إحصائيا بعدد المصادر والمراجع التي تقوم بإستخدام المصطلح دون غيره من المترادفات.

2/يسر التداول:

يجب أن يكون المصطلح سهلا ييسر التخاطب والتواصل إذا لا يجب أن يكون طويلا أو مركبا ولا يجب أن يكون معقد الشكل و" يمكن ضبط يسر التداول إحصائيا على أساس عدد الحروف الأصول التي يتركب منها كل مصطلح فكلما كان عدد الحروف الأصول أقل كان المصطلح أيسر تداولا". [1]

فالمصطلح ذو الجذر ثنائي الحروف يتصدر أفضل من المصطلح ذي الجذر الثلاثي الحروف و هكذا.

و يوصف مقياس يسر التداول بأنّه ذو فائدة كبيرة ومحدودة حيث يجب البحث عن خصائص صوتية أو تركيبية تيسر تداول مصطلح دون غيره من المصطلحات المترادفة.

3/الملاءمة:

و معناها المصطلح المترجم للمصطلح الأجنبي وألا يتداخل مع غيره وتكون تلك ملائمة صعبة إذا توسع معناه، إذ كان يستعمل في اللغة العامة، فالمصطلح الذي يقتصر اِستعماله على ميدان أو مجال علمي واحد مثل الكيمياء أفضل من مرادفه الذي يستعمل في ميدانين أو ثلاثة ميادين كالكيمياء والفيزياء والرياضيات.

4/الحوافز:

وهو كل ما يشجعنا على اِختيار المصطلح دون غيره مثل صيغته البسيطة وسهولة الإشتقاق منه وتركيبه الصرفي الواضح وقصره وخلوه من الغرابة والتعقيد "فسهولة الإشتقاق منه تحسب بعدد المشتقات من ذلك المصطلح فكلما كثرت هذه المشتقات كان المصطلح محفزا لنا على اِستعماله دون غيره من المترادفات". [2]

ويتفق المصطلحيون على ضرورة مراعاة القضايا التالية:

1- صحة اللغة أي ملاءمته لقواعد اللغة العربية.

2- تفضل المصطلح الذي يوحي لفظه بمعنى المفهوم الذي يعبر عنه.

3- الدقة التي تتطلبها اللغة العلمية (المصطلحات التي يتداولها المتخصصون).

4- السهولة المتمثلة في الاقتصاد في اللفظ ويسر النطق.

5- شيوع المصطلح بين الناس وتوجب الشيوع عند توليد مصطلح جديد.

---

[1] علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص312.

[2] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، ص313.

ولقد قام محمد حلمي هليل برسم خطوط منهجية معينة لمعالجة المصطلح الصوتي الأسلوبي وترجمة المصطلحات الأسلوبية إلى العربية فحصرها في النقاط التالية:

-ضبط الحالات والأسباب التي تجعلنا نقوم بعملية تعريب المصطلحات الأسلوبية وكذلك الحالات التي تؤدي بنا إلى ترجمة المصطلح الأسلوبي.

-المحافظة و الالتزام سمات المصطلح الصوتي الأسلوبي عند القيام بنقله إلى العربية كالدقة والإيجاز والوضوح، كما لا يجب أن يكون المصطلح يكتنفه الغموض والغرابة.

-الاهتمام بدراسة بنية المصطلح من حيث السوابق واللواحق والجذور ذات الأصل اللاتيني أو اليوناني وتوضيح معانيها وهذا كله يساعدنا على إيجاد المقابل المناسب لها وذلك من خلال: الإشتقاق، المجاز، النحت، التعريب، كما قام بوضع حصيلة المصطلح الأسلوبي العربي ومعايير لكي نقوم بإختيار المصطلح المفضل تقوم على:

الدقة، الإيجاز، نسقية الإشتقاق، الخلو من اللبس بالمصطلح التراثي، البعد عن الاشتراك اللفظي، البعد عن النحت الغريب على العربية وكذلك الترجمة الجزئية.

أمّا المعايير التي يجب استبعادها والتخلي عنها وهي كما أطلق عليها معايير الاستبعاد:

- الافتقار إلى الدقة.
- الافتقار إلى الإيجاز.
- إحتمال اللبس.
- التعريب بلا مسوغات.
- استعمال المصطلح التراثي مع إسقاط الخاطئ .

اللجوء إلى الترجمة الحرفية.[1]

و يقترح عبد القادر القط أن نراعي —قدر الطاقة-إيقاع اللغة العربية وطرق إشتقاقها وأساليب النسبة فيها بحيث يبدو المصطلح متسقا مع أسلوب الناقد العربي وليس مقحما عليه

أما المجمع العلمي العراقي فقام بوضع المبادئ التالية:

- ضرورة مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة لغة واصطلاحات.
- الإقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، ص72-73.

- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد.
- اِلتزام ما استعمل أو استقر قديما من مصطلحات علمية وعربية وهو صالح للاستعمال الجديد.
- تجنب المصطلحات الأجنبية.
- إيثار اللفظة المأهولة على اللفظة الناقرة الوحشية أو الصعبة النطق.
- لا يشتق من المصطلح إلا بقرار هيئة علمية مختصة بوضع المصطلحات.
- يفضل المصطلح المفرد على المصطلح المركب.
- تجنب الألفاظ العامية.
- تفضيل المصطلحات التراثية على المولدات والمحدثات.
- يلجأ إلى ترجمة المصطلح الأجنبي عند ثبوت دلالاته على معناها الاصطلاحي.
- تجنب تعريب المصطلحات الأجنبية إلا إذا استصعب العثور على لفظ عربي ملائم.
- تجنب اِستعمال السوابق واللواحق الأجنبية باعتبار اللغة العربية لغة اشتقاقية.

ضرورة اِستعمال كل لفظ من الألفاظ المترادفة في معناه الخاص في المصطلحات الأسلوبية. [1]

فكل هذه المبادئ جاءت من أجل توحيد المصطلح العربي الأسلوبي لكي نمنح له خصوصية، و تعمل على تأهيله إلى المرتبة التي يحتلها نظيرته العلمي كما أن هذه المبادئ لا تختلف كثيرا عن المبادئ التي قام بها بوضعها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العربي والتي تقوم علىثمانية عشر (18)مبدأ وهي:

- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة علمية بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.
- اِستقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر من مصطلحات علمية عربية صالحة لِلاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.
- مسايرة المنهج الدولي في اِختيار المصطلحات العلمية.

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، ص75.

– إستخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد بما تحتويه من مجاز وإشتقاق وتعريب ونحت.

– يفضل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

– تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشارك إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

– تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

– تفضيل الكلمة التي تسمح بالإشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

– تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الإشتقاق والنسبية والإضافة والتثنية والجمع.

– تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح النقدي العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيدنا بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

– في حالة المترادفات تفضل اللفظة التي يوحي جذورها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

– تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا إلتبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

– عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منهما، ويحسن عند إنتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو متشابهة الدلالة وتعالج كلها في مجموعة واحدة.

– مراعاة ما إتفق المختصون على إستعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم معربة كانت أم مترجمة.

– التعريب عند الحاجة، و خاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني.

إنّ كل هذه المبادئ أثارت إهتمام الكثير من الباحثين و كادت أن تشكل دستورا للتشريع الإصطلاحي العربي، و من ذلك نجد الناقد فاضل ثامر الذي بارك هذه المنهجية على الرغم من بقاء الكثير من الباحثين ممن يخضعوا لها وظلت مجرد كلام على ورق ،و من بين هؤلاء عبد القادر الفاسي الذي إعترض على الكثير من

المبادئ التي تتحكم في آليات وضع المصطلحات وأعاد صاغتها بلغة خاصة للدلالة على أن هذا الوضع يتطلب قدرا ميسورا من الإصطفاء الجمالي والإيقاعي والذوق المدرب إزاء إختيار الصوت الدال"[1]

وعلى ضوء مما تقدم من مفاهيم متقاربة حينا ومتباعدة حينا آخر يمكننا إعادة وضع قوانين الوضع الإصطلاحي وذلك من خلال :

1/المعيار المعجمي:

يجب أن يكون هناك علاقة بين الدال الإصطلاحي بجذره اللغوي المعجمي (العلاقة بين الدلالة الإصطلاحية واللغوية).

2/المعيار الدلالي:

يجب أن يكون المفهوم واضحا من حيث دلالته لا يكتنفه أي غموض ولبس وإبهام، وهذا ما نجده يعتري أغلب المصطلحات النقدية في الساحة العربية، وبخاصة المصطلحات الأسلوبية.

حيث نرى أن هناك علاقة متكاملة بين المعيارين (المعجمي–الدلالي) وهذا ما يجعلنا نتحدث عن معيار آخر وهو الإيتيمولوجي، بإضافة مفاهيم البحث في الأصول الإشتقاقية والمصادر اللغوية للكلمة وتطوراتها التاريخية منذ ظهورها وتعقب تقلباتها الثقافية "وكل ما من شأنه أن يشكل إستحضار للمراحل الدلالية الإصطلاحية النهائية للمفهوم وهذا ما أسماه عبد الله الغدامي: ذاكرة المصطلح".[2]

3/المعيار المرفولوجي:

والمقصود به الجانب الشكلي للمصطلح وما يستوحيه من اقتصاد لغوي والخضوع للنظام النحوي والصرفي للغة.

4/المعيار الفقلغوي (الفقه–لغوي)

ويقصد به خضوع المصطلح لخصوصيات اللغة العربية و إستجابته إلى أولويات طرائق الوضع اللغوي مثل : الإشتقاق المجاز ،الإيحاء، التعريب ،والنحت.

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي ،ص77.

[2] نفسه:ص78.

المطلب الثاني: مراتب التجريد الاصطلاحي:

تعدّ هجرة المصطلح أحد آليات البحث الاصطلاحي والمقصود بها انتقال مصطلح من لغة إلى أخرى، كالهجرة في اللغة الواحدة، وهناك من يطلق عليها اسم النزوح المصطلحي الذي يحدث من حقل معرفي إلى آخر، وهذا المصطلح النازح عندما يدخل إلى اللغة العربية فقد يصبح مرادفا أو مضادا أو متبانيا أو مشتركا "وهكذا تقتضي (هجرة المصطلح) أن تتبع المصطلح حين يهاجر من بيئة لغوية معينة لها شروطها البنيوية ومواصفاتها الدلالية إلى مهاجر لغوي مغاير".[1]

ومن الطبيعي تغيير ملامحه حدا ومفهوما على تقدير أن لكل لغة خصوصيتها فيحدث أن " ينتقل المصطلح ذاته من صقع إلى صقع داخل المهاجر الهجري اللغوي الواحد فتتنوع حدوده و تختلف مفاهيمه بحكم هذا النزوح"[2] ، و لمعرفة مدى تقبل اللغة أو مستعملي هذه اللغة بالمصطلح الدخيل لذلك سوق نستعين بمراتب الضبط أو التجريد الإصطلاحي وتحليل عناصر و هي منهجية من إستنباط عبد السلام المسدي الذي اتخذها و استقاها من تجاربه الشخصية و الغيرية و أطلق عليها العديد من المصطلحات أهمها قانون التجريد الإصطلاحي، ناموس الترقي الإصطلاحي، قانون المراتب الإصطلاحية.

وكان المسدي متمسكا بهذه المراتب فهي بمثابة مراحل التقدير التي يقطعها الذهن في تعامله مع حركة المفاهيم ،المدلول عليها بواسطة الأداة اللغوية.

1-مرحلة التقبل:

و إذا صح التعبير فهي تمثل مرحلة تعرف القارئ على المصطلح، حيث يكون في حالة الصدمة و الفحص ،لأنذه لم يسبق له أن قابله من قبل، يكون في محاولة إستيعابه بالإحاطة به، حيث ينزل صيفا جديد على رصيدها المعجمي.

2-مرحلة التفجير:

وهو يطلق عليها مرحلة الاضطراب حيث يتم الفصل بين دال المصطلح الأسلوبي و مدلوله، كالطفل الصغير الذي تكون بين يديه لعبة فيقوم بتفكيكها و ذلك من أجل معرفة مكوناتها، فنفس الشيء بالنسبة للمصطلح حيث نقوم بتفكيكه إلى أجزائه المكونة له، فيستوعب نسبيا و يعوض بصياغة تعبيري تسعى الى معرفة مسيرته التاريخية و تطوره.

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، ص47.

[2] نفسه:ص77.

3)مرحلة التجريد:

و هي المرحلة الحاسمة في حياة المصطلح و يطلق عليها مرحلة الإستقرار حيث يقوم الباحث بتعويض العبارة المطولة بملف محصول ويلخص المفهوم، فيستقر بذلك المصطلح الدخيل.

وليس شرطا أن يمر المصطلح بكل هذه المراحل فقد يقفز على مرحلة دون مرحلة أخرى،ويستقر عليها فذلك مرهون بحجم الكفاءة الإستقبالية للغة المهاجر إليها وكفاءة المشتغل بذلك التخصص من أهل هذه اللغة."[1]

كما أن تأهيل أي مصطلح إلى الأحقية ببلوغه مرحلة التجريد حيث تقبل المصطلح، و يتحقق بإستجابته إلى الخصائص للخصائص البنيوية و الدلالية في اللغة المهاجر إليها ومدى مطابقته للمفهوم المعبر عنه في اللغة المهاجر منها في الوقت ذاته.

المطلب الثالث:إشكالية التوحيد

ا/البعد الذاتي(الاسلوبيون):

على الرغم من قيام مؤسسات و هيئات علمية لخدمة المصطلح إلا أنّها كما إتضح سالفا قصرت جميعها عن الوفاء بمهمتها، بالإضافة إلى التعصب لمصطلحات بعينها ، و ذلك عندما يقوم الباحث بإختيار مصطلحات تروقه فيصرّ على إقحامها حتى لو كانت لديه قناعة داخلية بانّ ما إقترح قبله الباحثون أدق و اشمل من المصطلح الذي ابتكره هو.

فكم من باحث اناني يريد أن يتميز بالصدارة و يحوز فضل السباق في ذلك دون وجه حق أو مسوغ من الضرورة ،و نلاحظ ذلك بما فعله بعض النقاد عندما قاموا بإطلاق مسميات كثيرة فنجد مثلا: مصطلح الإنحراف مرة يطلق عليه الإنزياح ثم العدول، الشبهة، الشدوذ، العصبية و ما سواها جميعا من الألقاب و المرادفات .كما نلاحظ إرتباك الباحثين و تراجعهم عن مصطلحات إقترحوها دون إشارة إلى قناعاتهم الجديدة،و من ذلك:تعدد المصطلح في كتابات الناقد المختلفة "و يتضح هذا الأمر عند كمال أبو ديب الذي سماه مرة الإنحراف و مرة أخرى الإنزياح"[2] و تتخذ صورة عدم الطمأنينة في إستخدام المصطلح شكلا أخر،إذ

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي ،ص49.

[2] موسى ربايعة:الاسلوبية مفاهمها و تجلياتها،ص46

ذهب الناقد إلى بسط الظاهرة نفسها و تسميتها بأكثر من كلمة ، فقد يستخدم بعضهم كلمتين متلازمتين:(الإنحراف-الإزورار)،(الشدوذ-الإنحراف)،(الخروج-الإنحراف)

و هذا التعدد في المصطلحات عند الكاتب الواحد و ميله إلى تغير الأسماء دون حاجة ،لا يرتبط عند كثير من النقاد بفلسفة بعينها ينطلقون منها و إنما يساق المصطلحات دون مراعاة أو إهتمام،و نجد الكثيرين يقومون بتبني أكثر من مصطلح ، يوضحون تقاطعها أو الفوارق بينها و "هذا إن كانت هناك فروق بين هذه الأسماء ،و إنما جاءوا بها دون أن تكون لها أسباب موضوعية و أبعاد نقدية محددة " [1]

و يبدو كان الناقد لم يقم بتبني المصطلح و إنّما هذا المصطلح من تبني باحث أخر لذلك ينفر من استعماله حيث يقول موريس أبو ناصر"أن الأسلوب هو إبتعاد عن الكلام المألوف و المستعمل،فقولنا سال ماء الوادي قول مألوف أما قولنا "سال الوادي"فإبتعاد عن المألوف و خروج عن المستعمل و بالتالي نحن تجاه ظاهرة أسلوبية تتصف بالابتعاد ، ثم يقول في الكتاب نفسه:إنّ الأسلوب هو نشاز[نشوز] و إنحراف عن الكلام المألوف و المستعمل ،فقولنا سال ماء الوادي قول مستعمل و خروج عن المألوف و بالتالي نحن تجاه ظاهرة أسلوبية تعرف بالنشاز[نشوز]" [2]

و مما جاء في هذا القول ثلاثة أسماء لمسمى واحد و هي:الإبتعاد،النشاز[نشوز]،الإنحراف،و هذا شاهد على فضاعة المشهد الإصطلاحي عند الناقد الواحد.

ويذهب بعض الباحثين بترجمة بعض المصطلحات انطلاقا من فهم معين و آخرون يترجمونها من منطلق أخر و من ثم تقع المشكلة على عاتق المعرب على إدراك حقيقة المصطلح،و بذلك يلجا إلى استخدام المصطلح الأجنبي بصبغته الأجنبية و يغير أصواته الأصلية ليتناسب مع البيئة التي ينتمي إليها و يعطيه خصوصية الذي يجب أن يتميز بها،و هذه الذاتية هي تعبير عن إرادة التفوق و الغلبة و بذلك لسيادة و التحكم فينحاز الخطاب النقدي إلى إيديولوجيا معينة،معبرا عن خصوصية ما فينشا التحيز و هكذا يغيب التوحيد و تنتشر الإجتهادات الفردية وتسود إرادة القوة التي تؤدي بدورها إلى الإنغلاق،و هكذا يكتسب المصطلح الأسلوبي بعض الغموض و الضبابية ،و بروز عجز الناقد العربي عن تحقيق أصالته البحتة من خلال تأسيس مشروع نقدي يكون خاضعا لخصوصية الحضارة العربية.

---

[1] موسى ربايعة:الاسلوبية مفاهمها و تجلياتها،ص46

[2] نفسه:ص45.

فالجهود الفردية المتفرقة التي تقوم بها الأساتذة و الباحثون حسب حاجة طلابهم و من يحققون معهم مثل هذا النوع من التواصل المعرفي،و هو ما يؤدي إلى وجود أراء متعددة ووجهات نظر مختلفة،بالإضافة إلى ذهنية الفرد العربي التي عادةً ما نجدها تقوم على التضخم الذات و الإلغاء في غالب الأحيان فكل فرد يرى أن ما يقدمه هو الأمثل لما يجب أن يكون في مجال عمله،و بعض الجهود الفردية الغير قادرة على مسايرة هذا التطور ،بالإضافة إلى تجنب المعربين بعض المصطلحات الذي يصعب تحديد مفهومها.

ب/البعد الموضوعي(التداول):

إنّ مدى شيوع المصطلحات الأسلوبية بالقياس أو المقارنة مع المصطلحات أخرى تترادف معها دلاليا و تقاسمه محور الِاستبدال ،فالمصطلح تقوم بِابتكاره ثم نقذفه إلى ساحة الِاستعمال فإما أن ينتشر فيثبت و إما أن يكسد فيختفي و قد تقدم بِاستخدام مصطلحين لمتصور واحد و بذلك يفسح المجال أمام المصطلحات لتسابق و التنافس في السوق الرواج ،و لا يتحقق إلا من خلال تداوله و اِستعماله و قبوله"فيحكم التداول الأقوى فيستبقه و يتوارى الأضعف لانّ الشيء الذي يقرر حياة المصطلح هو الِاستعمال و ليس الوضع فالوضع بمثابة الخطوة الأولى لولادة المصطلح و ليس كل مولود يكتب له العيش و الحياة" [1]،لانذ ما يقرر العيش التعامل المجتمع مع ذلك المولود و كذا تعهده بالرعاية و العناية ،والمصطلح إمّا أن يلقى القبول و الِانتشار و الِاستعمال من قبل الجمهور و هو الذي يحظى بالبقاء و الِاستمرار و التي لا تستعمل فهي بمثابة موتى لا وجود لهم إلا في سجلات النفوس .

ناهيك عن ذلك نلاحظ قد يتداول مصطلح و يذاع على علاته و أخطائه و يفضل على غيره ،و قد يرفض و ينبذ و يفضل على مصطلحات لا علة فيه سوى انه اقل حظا من حيث الِاستعمال و التداول،بِاعتبار القاعدة المشهورة"خطا مشهور خير من صحيح مهجور"

سوف نستدل بقول يوسف وغليسي قصة فيها من الموافقة ما يناسبها في هذا الشأن إذ يقول:"إن من الغريب إن لم نقل من المستحيل أن يطاوعك اللسان في أن تنادي باسم"محمد خروبة "على من ألف الناس مناداته باسم الرئيس "هواري بومدين"و كم يلزمك من الوقت لتغيير هذه العادة التي الفتها عمرا طويلا و كذلك فان تغير المصطلح فيه ما في تغير اسم الإنسان من عبث و اِختلاط" [2]،فالِاتفاق يعتبر شرطا في المصطلح لوجود كثير من المصطلحات لم يحصل عليها الِاتفاق بين المتخصصين فمن الطبيعي أن تكون المصطلحات التي

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي،ص79.

[2] نفسه:ص79.

تلقى القبول و رسخت في الاستعمال هي الأقوى من قبيل مصطلحات العلوم الصحية التي لقت رواجا في الإستعمال.

ومن أهم خصائص المصطلح الأسلوبي عالمية مفهومه فبمجرد إنتاجه و القذف به إلى ساحة الإستعمال ليكتسب صفة العالمية و ينتشر مفهومه بين المتخصصين بغض النظر عن أي مصدر ثقافي و الحضاري،فقصور المصطلح الذي يتم وضعه موضع التطبيق و الإستعمال،و ذلك أن وضع المصطلح موضع الإستعمال يكشف لنا مدى قدرته على الوفاء بمضمونه،و مدى تقبل الدارسين له،"فيلجا العلماء و الدارسين الذين يرون قصورا في اللفظ عن أداء المفهوم الذي وضع له إلى البحث عن مصطلح أخر يقوم مقامه،و عن ذلك مصطلح جديد و ربما يرى آخرون قصورا في المصطلح الجديد فيبحثون عن مصطلح ثالث" [1]

فالمصطلح النقدي و استعماله من أهم وسائل إنمائه و إحيائه ورفع الغربة والغرابة عنه و تطويره و ترسيخ حقيقته ووجوده،والمتخصصين هم القادرين على التعامل مع هذه المصطلحات على إختلاف مجالاتها المعرفية لمواجهتهم المبتكرات و المخترعات و تعيين ما يناسبها "و إدراك ضرر إستمرار الإختلاف فيها دون جدوى و منع ما يؤدي إلى تركها أو أبعادها ولا يعرف بعضهم مرجع إقرار المصطلحات النقدية و تغييرتطويرها" [2]،حيث تعد موافقة أهل الإختصاص و رضاهم عنه لأنهم هم المعنيون به و هم وحدهم الذين يمتلكون القدرة على تغييره و تطويرها، لا يتوقف التفكير في المصطلح بعد استقراره و استعماله حيث إذ لابد من مراجعة مناسبته الإستعمال بين حين إلى أخر،لانّ التطور العلمي و الدلالي قد يأتي بجديد يحتم إبداله و كذلك الرغبة في ابتداع الأقرب و الأصح للمعنى فقد تنتهي صلاحيته و تضعف دلالته بظهور دلالة جديدة ،كما يعزز الإستعمال و التداول ضرورة إيجاد السبل الناجعة التي تحقق التقدم المادي و هذا ما يرفع مكانة اللغة و شخصية أهلها معنويا"في إصرارهم على البقاء و حثهم الخطى نحو التطور لانّ ما لا تقدر على إيجاده تقدر على تسميته.

فالمصطلحات لا بد أن تحضي بقبول الجماهير و استعمالها ،فالمصطلحات الموضوعية تبقى حبيسة الورق و لقد تعرضت المصطلحات التراثية لفترة لا باس بها لعدم الإستعمال الفعلي خاصة خلال ستة قرون من الحكم العثماني و التقلص الحضاري التي أصاب الأمة العربية مما أدى إلى إنعدام التواصل بين العرب و تراثهم

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة:من قضايا المصطلح في الخطاب النقدي الجديد،ص59.

[2] مهدي الشعري:في المصطلح و لغة العلم،ص67.

المصطلحي ،و عندما قامت النهضة الحديثة بمفاهيمها و لم تكن المصطلحات العربية التراثية ماثلة في الأذهان فتجاوزها رواد النهضة العربية ،فراحوا يولدون مصطلحات جديدة أو اِقتراض مصطلحات أخرى. فالمصطلح التراثي لم يكن كله سليم الوضع، شائع الِاستعمال كما أن هناك مصطلحات لم تثبت في الاستعمال فالمصطلحات التراثية العربية عرفت إهمالا لمدة طويلة.

و من هذا النموذج يتضح جليا أن الِاستعمال هو من يثبت حياة المصطلح و اِنتشاره و اِرتقاءه ضمن المجال المعرفي الذي ينتمي إليه، لذلك يجب أن تتعال الصيحات المنادية بضرورة إشاعة المصطلحات من طرف الهيئات و المجامع طريق نشرها على نطاق واسع بِاستعمال وسائل مختلفة

المطلب الرابع:الافاق

إنّ التخلص من المشكلة التي يتخبط فيها المصطلح النقدي يتطلب منا دراسة معمقة للمصطلحات و العودة إلى مظانها و ذلك من اجل الوقوف على معانيها و دلالاته، قبل إشاعتها في الدراسات الحديثة ،فلا بد من وضع معجم نقدي حيث يقوم بوضعه العديد من المعجميين و المؤلفون و المترجمون و الأدباء والنقاد،يعتمدون في ذلك على منهجية معينة و مضبوطة للوصول إلى الغايات المنشودة.

نقوم برصد المصطلحات الأسلوبية و الوقوف على دلالاتها و تغيرها من خلال العهود المختلفة حسب ترتيبها و الآخذ بما هو نافع و سيجد الباحثون الكثير من المصطلحات التي تخدمهم، بمعنى نقوم برصد المصطلحات النقدية التي يستعملونها و تذييل كتبهم و مدلولاتها و هو أمر بالغ الأهمية.

فكل الجهود المبذولة تبقى جهود بشرية لا تتصف بالكمال،حيث يمكن ملاحظة على هذه المعاجم أنّها اِحتلت المراتب الأولى وسط المعاجم المصطلحية، كما أنّها تشترك في تقديم المصطلحات المتعددة في المقابل الأجنبي،ولكي نقوم برصد المصطلحات و جمعها،يجب توفير معجم المصطلحات حتى تكون من ابرز مميزاته اختيار مصطلح واحد لتأدية المفهوم الذي يحمله المصطلح الأجنبي، بالإضافة الأخذ مما تأخذ منه الموسوعات برصد المصطلحات و مرادفاتها و مقابلاتها و دلالاتها و مجالاتها و أوجه اِستخدامها و مصادرها و ظروف نشأتها.

فهذا المشروع يحتاج إلى جهود جبارة بالإضافة إلى الدعم الكافي و تشرف عليه لجان متخصصة مثل:مكتب تنسيق التعريب بالرباط، و المجامع اللغوية،مع هذا فانّ تحقيق هذا الحلم صعب المنال إذ يكفي للتدليل على إمكانية تحققه النظر في الموسوعات القائمة في العلوم الأخرى،و ضرورة الأخذ بمنهجيات بنائها و ضرورة الِاستفادة من معاجم المصطلحات القائمة،فكل هذه الجهود قد تضيّق الفجوة الموجودة بين العلماء و

الدارسين و توفير الجهد و توحيد المصطلحات و شيوعها،كما تسهم هذه المصطلحات التي تمتلك أهلية البقاء و الحكم على غيرها بالتراجع و الانتقاء من أعمال الدارسين.

و التصدي لهذه المشكلة التي يتسبب فيها كل من الأفراد لا نستطيع التخلص منها إلا بتضافر جهود الباحثين لتحقيق الغايات المنشودة،فهذه المصطلحات يجب أن تصدر عن هيئات متخصصة و قبل ان تشرع بوضع المصطلحات يجب أن تكون هذه الهيئات أسرع من ذي قبل لان هذا البطئ التي تعاني منه المجامع هو السبب الرئيسي الذي يجعل الأفراد يقومون بوضع المصطلحات دون أن تكون لديهم دراية بمعالم علم المصطلح و أفاقه

والتصدي لهذه المشكلة لا يكون إلاّ من خلال وضع معجم نقدي /أسلوبي و هذا راجع لِاتساع دراسة الأسلوب و عظمت أهميته في العقدين الماضيين على وجه التحديد و كثرة مصطلحات هذا المجال، إنّ المجامع هي وحدها التي تملك سلطة توحيد المصطلح، رغم ذلك فكل تلك الجهود تظل مبعثرة .

خاتمة

الخاتمة

و ختاما يجدر الإشارة إلى بعض النقاط التي تم إستخلاصها من خلال مسيرتنا و دراستنا التي قمنا بها، و لعل هذه النقاط قد صرح به المتتبعون من الباحثين و أسال من اجلها الكثير من الحبر ، لكن تلك الملاحظات ظلت مجرد حبر على ورق، لم تخرج إلى خضم التطبيق الفعلي، و لعل تصورنا الأول عند كتابة الخاتمة إنها ستكون المحطة الأخيرة من البحث بيد أن الحقيقة غير ذلك لانّ البحث ليس هو تلك الفصول الموجودة على الصفحات ، فكان في الخاتمة تسجيل سرّ الربط بين ما تم بحثه فيه و ما ينبغي أن يواصل الدرس فيه فالخاتمة فرصة تسمح بمعرفة تلك الفراغات التي بقيت بين العبارات و الكلمات ،حيث تحمل أهم هذه النقاط فيما يلي:

- استمرار الجهود الفردية التي قام بها النقاد العرب، حيث كل فرد يريد أن ينفرد بالسباق و ينسب المصطلح لنفسه ليؤجج السباق إلى وضع المصطلحات و يفوت إمكانية التعاون بين الأفراد و الجماعات و هذا ينتهي بكل باحث إلى إصدار جملة من المصطلحات تتراكم على ما سبقه غيره إليه ،و تزاحمه على الاستعمال و التداول .

—عدم ثقة الأفراد بالمصطلحات التي يضعونها، فالناقد الواحد يقوم بتبني أكثر من مصطلح في المشرق و المغرب العربيين،و ذلك بسبب غياب التنسيق بين العلماء و الباحثين.

— انعدام التنسيق سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات في البلاد العربية، فهناك مصطلحات في المشرق العربي ليست هي ذاتها في المغرب العربي بسبب غياب التنسيق و التعاون.

- انفجارا مصطلحي سلب حيرة الكثير من القراء،و جعلهم يتخبطون في اختيار المصطلح الأنسب التي يمكن استعماله .

—تعدد المصطلح النقدي بسبب تعدد المناهج النقدية و تشتته.

—وقوع الباحثين في صعوبة إختيار المصطلحات المناسبة للمقابل الأجنبي،نظرا للسبق المعرفي و اختلاف البيئات الثقافية.

— إنّ المجامع العربية لم تقم بالمهام التي جاءت لأجله،كما أنها تتصف بالبطئ الشديد،و هذا ما دفع الأفراد إلى القيام بعملية وضع المصطلحات،حيث يعد الانجاز الفردي عملية خطيرة للغاية ، فلا يوجد هناك توازٍ بين مهام هذه المجامع و الكم الهائل من المصطلحات التي تظهر يوميا بالإضافة إلى تكرار الجهود التي تقوم بها المجامع الأخرى ، على عكس نظيرتها الأوروبية التي خاضت أشواطا في هذا المجال،فالجهود التي تقوم بها هذه المجامع لا تتعدى الجانب النظري.

—وجود هوة سحيقة بين ما تم الاتفاق عليه بين الأعضاء المجمع و ماهو سائدا في أوساط الباحثين.

—عدم الاعتماد على التراث بحجة الحداثة و المعاصرة ،وفي ذلك طمس لتراثنا و دفن لموروثنا.

—تهميش المصطلحات النقدية.

– غياب سلطة لها السلطة الكاملة تستطيع أن تمسك بزمام الأمور في قراراتها و إجراءاتها و خاصة في فرض هذه القرارات على المستخدمين.

–هناك خلط في تلقي المصطلح النقدي/الأسلوبي، فكلما ظهر مصطلحا جديدا تهافت عليه النقاد ترجمة و تعريبا دون معرفة خصائصه وبيئته التي نشا فيها.

—ان مصطلح الانحراف واحد من المصطلحات التي تتردد في الدراسات النقدية العربية الحديثة،و لكن التعامل مع هذا المصطلح يكشف عن الإشكاليات الكثيرة التي يعاني منها المصطلح النقدي العربي فقد تعددت الأسماء لتدل على مسمى واحد،و ان هذا التعدد مظهر من مظاهر انفلات المصطلح و شاهد على الفوضى التي يعيشها،و من هنا فان إرساء المصطلح النقدي يصبح عملية أساسية و جوهرية في مسيرة النقد.

—و لتجنب هذا الإشكال لا بد من مراعاة خصوصية المصطلح و خصوصية نقله حيث يستلزم:

*الِاهتمام بعلم المصطلح حتى يساعد المتخصصين على كيفية وضع المصطلحات و نقلها.

*تشكيل اللجان المختصة و العمل على توسيع دوائر نشاطها في الوطن العربي من خلال إنشاء المخابر في كل البلاد العربية في مجال المصطلح النقدي.

*ضرورة العمل على مراجعة المصطلحات التراثية و العمل على عصرنتها.

*وضع معاجم متخصصة للمصطلحات النقدية.

*جمع المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد في الدرس النقدي و ترتيبها حسب درجة شيوعها بين الدارسين حتى نتمكن القضاء على اللبس في أذهان الدارسين،و تشجيع و دعم المصطلحات الأكثر انتشارا.

*تشجيع التوصيات المجامع اللغوية و اِقتراحها فيما يتعلق بفكرة توحيد المصطلحات خاصة المصطلحات النقدية.

* إعطاء الأولوية للمصطلحات النقدية التي تم تهميشها لفترة طويلة .

*جمع و إرساء دعائم علم المصطلح و الِارتقاء به —خاصة المصطلح النقدي–.

*ضرورة رسم خطوات جبارة من اجل توحيد المصطلح النقدي و لا يكون ذلك إلا من خلال قيام المجامع بمهامها الأساسية،و تحول تلك الإجتهادات النظرية إلى خضم التطبيق الفعلي،بالإضافة إلى توجيه عناية كبيرة للمصطلحات النقدية من قبل المجامع.

*ضرورة التخطيط وضع مشروع معجم نقدي يضم أهم المصطلحات البلاغية و الأسلوبية، سعيا لتوحيد المصطلح النقدي،و لا يزال الباب مفتوح على مصراعيه لمن يريد بذل الجهود في هذا الميدان.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

ا/الكتب العربية:

1-ابن خلدون عبد الرحمن:المقدمة،ضبط و شرح محمد الاسكندري،دار الكتاب العربي،بيروت،2005.

2-البوشيخي الشاهد:مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين و الإسلاميين،عالم الكتب،الأردن،ط1، 2000.

3-الجرجاني عبد القاهر:دلائل الإعجاز،تحقيق محمد عبده و حمد محمود الشنقيطي،دار المعرفة،بيروت،دس.

4-الجوزو مصطفى:النسبة اليائية في المصطلحات النقدية و الأدبية،مؤتمر النقد الأدبي الخامس،جامعة اليرموك،الأردن،1994.

5-الحيادرة مصطفى طاهر:من قضايا المصطلح اللغوي العربي،عالم الكتب الحديثة،الأردن،ج3،2003.

6-الدسوقي محمد:موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة،مكتبة لبنان ناشرون،القاهرة،ط1 ،1994كتاب العرب،دمشق،دط،1998.

7-الزركان محمد علي:الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث،منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق،دط، 1998 .

8-الشعري مهدي صالح:في المصطلح و لغة العلم:كلية الآداب،بغداد،دط،2012.

9-الشهابي الأمير مصطفى:المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم و الحديث،دار الصادر،بيروت،ط1، 1994.

10-القاسمي علي:علم المصطلح أسس النظرية و تطبيقاته العملية،مكتبة لبنان ناشرون،بيروت،ط1، 2008 .

11-القرطاجني حازم:منهج البلغاء و سراج الأدباء،دار الغرب الإسلامي،بيروت،ط2، 1981.

12-الماضي شكري:في النظرية الأدب،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،ط1، 2005.

13-المسدي عبد السلام:الأسلوبية و الأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط1، 1977.

14-بليث هنريش:البلاغة و الأسلوبية،ترجمة و تقديم وتعليق محمد العمري،إفريقيا الشرق،المغرب،ط1، 1999.

15-بن ذريل عدنان:اللغة و الأسلوب،مراجعة و تقديم حسن حميد،ط2، 2006.

16-بوخاتم مولاي علي:مصطلحات النقد العربي السيميائي،منشورات اتحاد الكتاب العرب،دط،2005.

17-بوطاجين السعيد: والمصطلح،الدار العربية للعلوم ناشرون،الجزائر،ط1، 2009.

18-حجازي محمود فهمي:الأسس اللغوية لعلم المصطلح،دار الغريب للطباعة و النشر و توزيع،بيروت،دط، 1993.

19-حربي فرحان بدري:الأسلوبية في النقد العربي الحديث،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،ط1، 2003.

20-خليفة عبد الكريم:اللغة و العربية التعريب في العصر الحديث، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط1، 1987.

21-ربايعة موسى:الأسلوبية مفاهيمها و تجلياتها،جامعة الكويت،الأردن،ط1، 2003.

22-شريم جوزيف ميشال:دليل الدراسات الأسلوبية،دار الوحدة ،بيروت،ط1، 1984.

23-عزام محمد:المصطلح النقدي في التراث الأدب العربي، دار الشروق العربي، لبنان، 2010.

24-عبد المطلب محمد:البلاغة و الأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، القاهرة، ط1، 1944.

25-عياد شكري محمد:مدخل إلى علم الأسلوب،مكتبة الجيزة العامة،ط2، 1993.

26-غزالة حسن:مقدمة قاموس الأسلوبية و البلاغة،منشورات ألفا،مالطا،ط1، 1996.

27-لوشن هدى:مباحث في علم اللغة و مناهج البحث اللغوي ،المكتبة الجامعية،الإسكندرية،ط1 ،2001.

28-مطلوب احمد:بحوث مصطلحية،مطبعة المجمع العلمي،بغداد،دط،2002.

29-المصطلحية معهد الدراسات:علم المصطلح،المكتب الإقليمي للشرق المتوسط،فاس،دط، 2005.

30-مونان جورج:المسائل النظرية في الترجمة،ترجمة لطيف زيتون،دار المتجر العربي للدراسات و النشر و التوزيع،لبنان، ط1، 1994.

31-وغليسي يوسف:إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي،الدار العربية للعلوم ناشرون،الجزائر،ط1، 2008.

32-يعقوب إميل بديع:فقه اللغة العربية و خصائصها،دار العلم للملايين،ط2، 1986.

ب/المجلات و الدوريات:

33-الجوارنة يوسف عبد الله:أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية،مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية،المجلد الحادي و العشرون،العدد الثاني،2013.

34-الحراحشة منتهى:من مشكلات المصطلح النقدي في الدراسات النقدية العربية الحديثة و المعاصرة ،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب،المجلد السادس،العدد الثاني،2009.

35- الخطيب احمد شفيق:حول توحيد المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، العدد 42، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، دس.

36-الخطيب عدنان:وفائق مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة الدورة الحادية و الخمسين،مجلة اللغة العربية الأردني،العدد المزدوج،28-29، 1985.

37-الزركان محمد علي:الدعوة المبكرة إلى توحيد المصطلح العلمي العربي من قبل الأفراد و الجماعات،مجلة اللسان العربي،المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ،مكتب تنسيق التعريب،الرباط،1996.

38-العطار سلمان:الأسلوبية علم و تاريخ، مجلة فصول،الهيئة المصرية العامة للكتاب،المجلد الأول،العدد الثاني،1981.

39-القاسمي علي:المصطلح الموحد و مكانته في الوطن العربي،مجلة اللسان العربي،العدد27الرباط،دس.

40-برهون رشيد:الترجمة و رهانات العولمة و المثاقفة،مجلة عالم الفكر،المجلد31،العدد1، 2000.

41-جاد عزت:المصطلح النقدي المعاصر بين المصريين و المغاربة، مجلة فصول، الهيئة المصرية للكتاب، العدد 62، 2003.

42-حمادي صبري مسلم:المصطلح النقدي في الخطاب السردي العراقي،مجلة القادسية في الآداب و العلوم التربوية،العدد الثاني،2010.

43-دحو لحسن:كاريزما المصطلح النقدي،مجلة المخبر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،العدد السابع،2011.

44-شهد عبد الله واثق:تطور المصطلح العلمي العربي في مجمع اللغة العربية، دمشق،مجلة اللسان العربي،العدد54،دس.

45-صالح عبد الرحمان الحاج:المعجم العربي و الاستعمال الحقيقي، مجلة مجمع الجزائر للغة العربية، العدد1، 2005.

46-عياد محمود:الأسلوبية الحديثة،مجلة فصول،الهيئة المصرية العامة للكتاب،المجلد الأول،العدد الثاني، 1981.

47-عودة خليل:المصطلح النقدي في الدراسات العربية المعاصرة، مجلة جامعة خليل للبحوث، المجلد الأول، العدد الثاني، 2003.

48-فضل صالح:علم الأسلوب و صلته بعلم اللغة، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الخامس، العدد الأول، 1984.

49-منقور ميلود عبيد: إشكالية المصطلح النقدي،مجلة التراث العربي،اتحاد الكتاب العرب،دمشق،العدد104، 2006.

50-ويس احمد محمد:الانزياح و تعدد المصطلح،مجلة عالم الفكر،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب،الكويت،المجلد الخامس و العشرون،العدد الثالث،1997.

ج/المعاجم:

51-ابن فارس:معجم مقاييس اللغة، تحرير عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ج3،دس.

52-ابن منظور:معجم لسان العرب،دار صادر،دط،دس.

53-الجرجاني الشريف:التعريفات،مكتبة لبنان،دط، 2003.

54-الزبيدي محمد مرتضى:تاج العروس،دار ليبيا،للنشر و التوزيع،بنغازي،دط،دس.

55-الفراهيدي الخليل بن احمد:العين،وتحقيق عبد الحميد هنداوي،منشورات محمود علي بيضون،دار الكتب العلمية،لبنان،الجزء الأول،ط1، دس.

56-عبد النور جبور:المعجم الأدبي،دار العلم للملايين،لبنان،دط،2003.

57-مجمع اللغة العربية:معجم الوسيط،مكتبة الشروط الدولية،القاهرة،دط، 2003.

58 -مطلوب احمد:معجم النقد العربي القديم،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،الجزء الأول،ط1، 1979.

د-رسائل جامعية:

59-وغليسي يوسف:إشكالية المنهج و المصطلح تجربة(عبد الملك مرتاض) النقدية،رسالة ماجستير،جامعة قسنطينة،الجزائر، 1969

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	ا-ب
الفصل الأول:المصطلح النقدي/مفاهيم و إشكاليات	05
المبحث الأول:قضايا المصطلح في اللغة العربية	05
المطلب الأول:تعريف المصطلح	05
ا/الدلالة اللغوية	05
ب/الدلالة الاصطلاحية	07
المطلب الثاني :آليات وضع المصطلح في اللغة العربية	09
1-الاشتقاق	09
2-المجاز	11
3-النحت و التركيب	12
4-التعريب	14
5-التراث	16
6-آليات أخرى:	16
6-1الارتجال	16
6-2 الترجمة	17
المطلب الثالث:مفهوم المصطلح النقدي	18
المطلب الرابع:إشكاليات المصطلح النقدي	21
1-تعدد تسميات المصطلح الواحد	22
2-استخدم المصطلح الواحد للدلالة على عدة مفاهيم	23
3-ضبابية المصطلح النقدي	24
4-تبعية النقد العربي للنقد الغربي	26
5-غياب النظريات النقدية العربية	27
6-غياب المؤسسات العلمية المسؤولية	28
7-الجهود الفردية	29
تعدد الجهات المهتمة بالمصطلح	30
تعدد المناهج النقدية	30

الفصل الثاني:المصطلح النقدي العربي	33
المبحث الأول:تلقي المصطلح النقدي في الدراسات الأسلوبية	33
المطلب الأول:صور من ترجمة مصطلحي ECART/DEVIATION	33
المطلب الثاني:نقد المصطلحات	40
المبحث الثاني:المجامع اللغوية و توحيد المصطلح	45
المطلب الأول:توحيد المصطلح	45
المطلب الثاني:جهود المجامع العربية	45
1/المجمع العلمي العربي بدمشق	47
2/مجمع العلمي العربي بالقاهرة	49
3/مجمع العلمي العربي الأردني	52
4/مجمع العلمي العربي العراقي	54
5/اتحاد المجامع العربية	56
المطلب الثالث:جهود مكتب تنسيق التعريب	58
الفصل الثالث: /أفاق المصطلح النقدي في الدراسات الأسلوبية/الأسلوبية أنموذجا	63
المبحث الأول:الأسلوبية و حدودها	63
ا/عند الغرب	63
ب/عند العرب	68
المطلب الثاني إشكالية الإرث البلاغي و المنهج الأسلوبي	73
المطلب الثالث:إعادة تصنيف المصطلحات البلاغية(المجاز ،الاستعارة و الكناية)	79
المبحث الثاني:التوحيد في علم المصطلح	89
المطلب الأول:إشكالية الحد الاصطلاحي	89
المطلب الثاني:مراتب التجريد الاصطلاحي	96
المطلب الثالث:إشكالية التوحيد	97
ا/البعد الذاتي(الاسلوبيون)	97
ب/البعد الموضوعي(التداول)	99
المطلب الرابع:الأفاق	101
الخاتمة	103
قائمة المصادر و المراجع	106
فهرس الموضوعات	